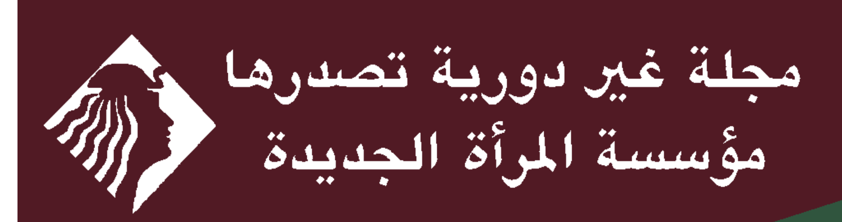


يونية
2010

العدد الرابع عشر

النساء والعولمة



افتتاحية

يتناول هذا العدد من «طيبة» موضوعًا قد يبدو مستهلكًا من كثرة المؤتمرات التي أقيمت حوله، والكتب والأبحاث التي تتناوله، ولكن يتميز هذا العدد بتنوع مصادره من حقول معرفية مختلفة وبتركيزه على تطبيقات لنظريات مختلفة للعولمة على حالة مصر وعلى اختيار مقاربة جندرية في معظم مواد العدد.

يأتي كتاب : «المواطنة والعولمة: تساؤل الزمن الصعب» لكاتبه قايد دياب والذي تعرض له في هذا العدد «فاطمة الزهراء رامي» كمقدمة وافية لكل من موضوعي المواطنة والعولمة، حيث يكرس الكتاب عدة فصول لتقديم عرض تاريخي لكلا المفهومين والتطورات التي حدثت لكل منهما عبر عصور مختلفة. ويركز الكتاب على الحالة المصرية وتطبيق مفهوم المواطنة فيها، خاصة بالنسبة للأقليات الدينية، وتأتى أهمية الكتاب من صلاحية هذه التطبيقات في حالة جماعات مهمشة أخرى مثل النساء.

كما يجمع كتاب «الفكر النسوى ما بعد التنموي» والذي تعرض له «نولة درويش» أيضًا بين النظرية والتطبيق في مجال ما بعد التنمية، وهو مفهوم شديد الارتباط أيضًا بمفهوم العولمة؛ ولكن يتميز هذا الكتاب عن سابقه فى تركيزه على حالة النساء في بلدان مختلفة تجمع ما بين الشمال والجنوب، كما يثير الكتاب تساؤلات مهمة حول السياسات السكانية في بلدان الجنوب وحول تمثيل قضايا النساء في بلدان الشمال والجنوب.

يرتبط موضوع كتاب «الفكر النسوى ما بعد التنموى» بورقة : «الديمقراطية التنموية ومشتملاتها: العولمة وتغيير مفهوم المشاركة» لكريستين كيتنج، حيث تناقش الورقة دور بعض المؤسسات التنموية العولمية مثل ما يسمى بـ «وكالة المعونة الأمريكية»، وظهور كيانات أخرى عولمية أيضًا تسعى إلى رفع المعاناة عن الفئات المهمشة في دول عديدة مثل «التحالف الوطني للحركات الشعبية»، وتتجه هذه الكيانات إلى تفكيك الربط بين الديمقراطية والرأسمالية حيث عادة ما يضفى هذا الربط شرعية على بعض الممارسات الرأسمالية للعولمة. وفى ورقتها «العولمة من أسفل» تقدم «إيمان حسن» لبعض حركات مناهضة العولمة، وخاصة الاقتصادية، والتي يبدو منها أنها تأتى أيضًا لصالح الأغنياء والممارسات الرأسمالية العولمية. وتقدم «حسن» في ورقتها دراسة حالة للمنتدى الاجتماعي العالمي أو «الحركة العالمية لمناهضة العولمة»، وهي حركة جديرة بالدراسة الوافية التي تقدمها «حسن» وبدراسات أخرى عديدة حيث تمثل أملاً للمهمشين والفقراء يتمثل في قدرتهم على التنظيم والعمل المشترك.

أما ورقة «الفقر والعولمة والنوع الاجتماعي» التي شاركت في كتابتها «أشويني تامبى» فهي تتناول بالعرض والتحليل مقاطعات الفقر والعولمة والنوع الاجتماعي وذلك من خلال دراسة الآثار السلبية للممارسات الليبرالية الجديدة، وهي إحدى الظواهر العولمية، على حياة الفقراء في دول العالم. وتستخدم الورقة الفقر في حياة نساء كل من موزمبيق والفلبين كدراستى حالة لأنماط مختلفة من الفقر تسببت فيها ممارسات عولمية تظهر آثارها في أقسى صورها في حالة النساء.

عن آثار هذه الممارسات الليبرالية الجديدة على حياة النساء أيضًا تقدم «ياسمين معتز» ورقتها تحت عنوان : «المرأة بين الأطر عبر القومية وسياسات الليبرالية الجديدة: دراسة حالة من مصر»، وفيها تقدم دراسة ميدانية لحالات بعض زوجات المصريين الذين يعملون في الولايات المتحدة الأمريكية، سواء من بقيت منهن في مصر أو من رافقت الزوج في رحلته، بالإضافة إلى دراسة حالات بعض المهاجرات

المصريات اللاتي يعملن في الولايات المتحدة أيضًا. وتأتى دراسات الحالة في إطار دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسات العولمة الليبرالية الجديدة على بعض الأسر المصرية، النووية منها والممتدة، وعلى حياة النساء من هذه الأسر، سواء داخل مصر أو في المهجر.

كما يقدم العدد عرضا لكتاب «العولمة وقضايا المرأة والعمل» تكتبه «منى عزت»، والكتاب هو مجموعة أوراق قدمت في مؤتمر نظمه «مركز الدراسات والبحوث والخدمات المتكاملة بكلية البنات بجامعة عين شمس». ويحتوى الكتاب على عدة محاور اشتركت جميعها في تناول الأدوار السياسية والاقتصادية والاجتماعية للنساء في مصر، سواء في الريف أو في الحضر أو في المناطق البدوية، في ظل العولمة.

أما مقال يسرى مصطفي: «الجسد الأنثوى والعولمة» فيقدم جانبًا آخر من جوانب العولمة وهو الخاص بأجساد النساء، التي يتم استغلالها اقتصاديًا وسياسيًا على نطاق واسع من خلال ممارسات تجارية عولمية أو من خلال رد الفعل المضاد لهذه الممارسات بزعم «الخصوصية الثقافية».

وفي الختام ، نرجو أن يقدم هذا العدد إضافة لكل ما قدم بالعربية عن العولمة، وأن تستفيد الباحثات/ ين من الوجبة النظرية والتطبيقية الدسمة التي يقدمها هذا العدد حول الجوانب المتعددة للعولمة في كتابة المزيد من الأبحاث الجادة لمفهوم يتخلل حياة الناس اليومية واختياراتهم، وخاصة حيوات النساء، في كل مناحي الحياة.

العولمة من أسفل

«عولمة ضد العولمة»

إيمان حسن

يتفق الباحثون على أن العملية التاريخية الحاكمة لتطور العلاقات الدولية منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين هي العولمة، وبصفة عامة يشير مفهوم العولمة في جوهره إلى عملية مركبة لها أبعادها الاقتصادية والسياسية والاتصالية والثقافية، تتسم بالصيرورة، ولها مؤشرات يمكن رصدها كميًا وكيفيًا ([1]). وتتمثل أبرز مؤشراتها في بروز دور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمي وحيدة في إطار نظام عالمي جديد يقوم على قطبية واحدة، وتصاعد ثورة المعلومات والاتصالات وانسيابها عبر الحدود الدولية، وتنامي دور الشركات الرأسمالية العملاقة متعددة الجنسيات، وانسياب حركة رؤوس الأموال والسلع والخدمات، واتساع حركة تدويل الهياكل النقدية والتسويقية وشيوع قيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان على نطاق عالمى واسع.

وتهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة ما يسمى بالعولمة من أسفل ، أو حركة مناهضة العولمة، أو عولمة ضد العولمة، بالرد على عدد من التساؤلات المهمة، منها: ما العولمة من أسفل؟ وكيف تكونت؟ وما تداعياتها؟ وما علاقتها بالمجتمع المدني والحركة العالمية لحقوق الإنسان؟ ثم تقدم الورقة نموذجًا لأبرز نماذج تلك الحركة وهي المنتدى الاجتماعي العالمي.

أولاً: العولمة والمجتمع المدني :

وتُظهر المتابعة لأدبيات العولمة تعدد تعريفاتها على نحو مفرط، وأن بعض هذه التعريفات "يشوبها الاختلاف والارتباك أحياناً" ([2])، حيث تطرح محاولات تعريف العولمة اتجاهين رئيسيين:

- الاتجاه الأول: ينظر للعولمة باعتبارها عملية تطور طبيعى تلقائى يوفر فرصًا متكافئة للنمو، نتيجة زيادة الترابط التدريجي للعالم، ويكون لثورة الاتصال المبنية على الثورة العلمية والتطور الاقتصادي دورًا فاعلاً.

- والاتجاه الثاني: ينظر للعولمة باعتبارها عملية تستهدف تحقيق هيمنة الأطراف الأقوى، بقصد إشاعة نمط أو نموذج معين على الصعيد العالمي، تحت قيادة قوة محددة هي الولايات المتحدة الأمريكية.

والإشكالية هنا هي أن العولمة موجودة في العقود الأخيرة بالمفهومين السابقين وعلى نحو متصاعد، إما تحت وطأة الثورة المتسارعة في تكنولوجيا الاتصال، أو بسبب الانتصار الحاسم للنموذج الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية([3]). ويرى فريق من الباحثين أن هذه العولمة رغم تأكيدها على قيم الحرية وحقوق الإنسان، لكنها تؤثر سلبيًا على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك على حقوق الجماعات والشعوب.

ويمكن القول بأن هناك عددا من الأبعاد المشتركة في تعريفات ظاهرة العولمة، فهى عملية متعددة الأبعاد، شاملة لجوانب الحياة كافة، تعبر اقتصادياً عن نمط الاقتصاد الحر وحرية السوق وإزالة الحواجز التجارية والحواجز على حركة رؤوس الأموال عالميًا، وسياسيًا تقدم نموذج الديمقراطية الليبرالية (بما ينطوى عليه من قيم الحرية

الفردية والحق في المنافسة)، هـذا بالإضـافة إلى أثـر الثـورة التكنولوجيـة على تطـور مجتمع المعلومات عالميًا ونشر أنماط ثقافيـة معينـة تقـوم على نمـط الثقافـة الغربيـة وخاصة الأمريكية وإشاعة هذه الأنماط.

بهذا المعنى يرى السـيد يس أن العولمـة تتضـمن ثلاث عمليـات يمكن أن تكشـف عن جوهرها، الأولى تتعلق بانتشار المعلومات، والثانية تتعلـق بتـذويب الحـدود بين الـدول، والثالثة تتصل بزيادة معدلات التشـابه بين الجماعـات والمجتمعـات والمؤسسـات، وأن هذه العمليات قد تؤدى إلى نتائج سلبية بالنسبة لبعض المجتمعـات وإلى نتـائج إيجابيـة بالنسبة لبعضها الآخر ([4]).

وتبين متابعة المفاهيم والممارسات التي ارتبطت بعملية العولمة، وجود مكون سياسي لها، وهو ما يُشار له بنمط الديمقراطية الليبرالية، والـذي يشـمل عـدة عناصـر أبرزهـا: الأخذ بنظام تعدد الأحزاب، وإجـراء انتخابـات دوريـة حـرة، يتحقـق من خلالهـا التمثيـل السياسي للمواطنين، واحترام الحقـوق المدنيـة والسياسـية، باعتبارهـا منظومـة القيم اللازمة لقيام النظام الديمقراطي، وازدياد دور المجتمع المدني بعناصره المختلفــة من نقابات وجمعيات أهلية.

ويعـود ارتبـاط المجتمـع المـدني بالديمقراطيـة باعتبارهـا الجـانب السياسـي لعمليـة العولمــة، إلى أن مؤسســات المجتمــع المــدني تعــبر عن الإرادة الحــرة والتطوعيــة للمواطـنين، وأنهـا تمثـل مـدخلاً لمشـاركة المواطـنين في شـئون مجتمعهم، وتطلـق قدراتهم ومبادراتهم في كل المجالات.

وارتبط بالدعوة إلى ازدياد دور المجتمع المدني، الحديث عن إعادة تعريـف دور الدولـة وعلاقتها بالمجتمع، كما ارتبط بإعـادة النظـر في مفهـوم سـيادة الدولـة، حيث انطـوى تسارع عمليات العولمة في العقد الأخير من القرن العشرين على عـدد من التـداعيات السلبية فيما يتصل بقدرة الدولة على مباشرة العديـد من مظـاهر سـلطاتها السـيادية. وقد أثير في هذا الإطار عدد من التساؤلات حول مدى تأثر الدولة بنتائج العولمـة، وأثـر ذلك على مستقبل السيادة الوطنية وحدود دورها، وبرزت في هذا الشأن ثلاث وجهـات نظـر : الأولى تـرى أن من أهم ملامح العولمـة انحسـار قـوة الدولـة نظـرًا لسـقوط الحواجز الفاصلة بين الدول، مع إطلاق حرية الانتقال والانتشار لكل شـيء عـبر الـدول ودون التقيد بأى حدود، بدءًا من السلع والخدمات وحتى المعلومـات والأفكـار، وأنمـاط الاستهلاك، الأمر الذي أدى إلى نقل مراكز صنع القرار إلى وحدات أكبر (الأمم المتحدة – قد تأخذ شكل الحكومة العالمية – وكذلك المنظمات الدوليـة والإقليميـة، والشـركات العملاقـة متعـددة الجنسـيات)، أو وحـدات أصـغر (مثـل المنظمـات القاعديـة المحليـة Grassroots)، وهذه الوحدات لا تتطابق حدودها مع حـدود الدولـة، ولكنهـا تصـبح هي مناط التحليل ([5]). ويرى «دانيال جين» أن رحيل الدولـة عن " أبـراج التحكم والقيـادة" يشكل معلماً كبيراً يميز بين القرنين العشرين والحادي والعشـرين([6]). ويـذهب كنيشـي أوهمـاى في دراسـته "نهايـة الدولـة القوميـة"، إلى أن هـذه الـدول الـتي تقـوم آليـات الأسواق الرأسمالية الكوكبية بتقـزيم قـدرتها على التحكم بمعـدلات الصـرف أو حمايـة عملاتها، أصبحت بالغة الهشاشة أمام النظام المفروض عليها بفعـل قـرارات اقتصـادية متخذة في أماكن أخرى، ومن قبل أناس ومؤسسات غـير خاضـعة لسـيطرتها الفعليـة، وأن تلك الدولة القومية تتحول باطراد إلى وهم "ماضوي"، وهذه الدول - حسب تعبيره - ليست سوى نسيجٍ لحشد متباين من الأقاليم والمناطق ذات الاحتياجات المختلفة([7]).

أما وجهة النظر الثانية فتذهب إلى أن التطورات الراهنة سوف تنـال فقـط من طبيعـة الوظائف والأدوار التي تضـطلع بهـا الدولـة، بالمقارنـة بمـا كـان عليـه الحـال في ظـل النظـام الـدولي التقليـدي، فالدولـة هي القـادرة على تحقيـق التـوازن بين المطـالب المتنافسة بل والمتصارعة وكذلك إصلاح الاختلالات الناجمـة عن التفاعـل الحـر لقـوى

السوق، أي أن هذا التوجه برى أن المستقبل لاستمرار دور الدولة ولكن بعـد تطويعـه، الأمر الذي يدعو إلى عمليـة إعـادة تعريـف لهـذا الـدور([8])، فهـذا الاتجـاه لا ينكـر أزمـة الدولة القومية في عصر العولمة، لكنه لا يعتبر تلك الأزمة شاملة، فدولة ما بعد الحرب الباردة تؤدى وظائف، وتتخلف عن أخرى، وتبتكر ثالثة، لا عهد لهـا بهـا من قبـل، فتلـك الأزمة ستؤدى إلى تغير ما في طبيعتها. ويذهب فيليب جنرى إلى أنه رغم أن الدولة قد فقدت وظيفتها الاقتصادية، لكنها لم تفقد أهميتها بخصوص الوظيفـة النفسـية المتمثلـة في خلق روابط عاطفية مع مواطنيها، ويتفق إيريك هويزلاون مع هذا التوجه، وإن كـان يؤكد استمرار أهمية الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وأن هذه الوظيفـة سـوف تزداد أهميتها في المستقبل.

أما وجهة النظر الثالثة وهي الاتجـاه الأقـل شـيوعا فتنفى عن الدولـة «ظلال الأزمـة»، وتخفف من حدتها وتعيد تفسيرها، وتعادل ما بين الآثار السلبية والإيجابية للعولمـة على هـذا التيـار، حيث يعـرب «جـون دان» عن تشـككه في أن الدولـة نمـر الدولـة. وقـد تعددت . بأزمة، ويرى أنها تواجه فقـط ثـورة في التوقعـات، ويؤكـد «آلان روزيس» أن الدول المستقلة ستظل تلعب دورًا رئيسيًا في وضع القـوانين والسياسـات وكـذلك في تفسيرها وتطبيقها ([9]). ويذهب بعض الباحثين إلى أن العولمة تقوى سيطرة الحكومات ولا تضعفها، بل إنها تتيح فرصًا غـير مسـبوقة أمـام النخب السياسـية الداخليـة لإحكـام إدارتها السياسية للمجتمع ([10]).

لقد طرح الباحثون العديد من الرؤى بشأن مستقبل الدولة في ضوء متغيرات العولمـة وتـداعياتها، وتطـرق البحث إلى أهم تلـك الـرؤى والسـيناريوهات، وهي اختفـاء الدولـة واستمرار الدولة كمـا هي، وتغـير طبيعـة وظـائف الدولـة، وهـو السـيناريو الـذي تميـل الدراسة إلى الأخذ به، بما يتكيف مع التطورات والضغوط التي يطرحها النظام الـدولى ويتفاعل معها، مـع الوضـع في الاعتبـار أن تـأثيرات العولمـة على سـيادة الدولـة لا تتم بالقدر نفسه على جميع الدول، حيث يرى البعض أن الدول الناميـة أكـثر عرضـة للتـأثر بدرجة أكبر بتأثيرات العولمة لعدم قدرتها على منافسة الـدول المتقدمـة ([11]). ومن ثم ظهرت الحاجة إلى دعوة بعض المفكرين والباحثين إلى إعادة تعريف دور الدولة.

في هـذا الإطـار أبـرز بعض البـاحثين عـددا من الآثـار الإيجابيـة للعولمـة على المجتمـع المدني وفي القلب منها المنظمات غير الحكومية، أولها: أنه في ظل تراجع دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي سلطت الأضواء على الدور الذي يمكن أن تلعبه المنظمات غير الحكومية لامتصاص الآثار السلبية للتحرير الاقتصادي وسياسات التكيف الهيكلي، الأمـر الـذي أدى إلى تصـاعد وزن هـذه المنظمـات وحجمهـا في العـالم. وقـد بـدأت هـذه المنظمات في متابعـة العديـد من القضـايا التنمويـة المتعلقـة بقضـايا الفقـر والبطالـة والجماعات المهمشة وقضايا حقوق الإنسـان وحمايـة البيئـة وقضـايا اسـتغلال المـرأة، ونجحت في تنميـة الاتصـال والتنسـيق بينهـا وبين العديـد من الشـبكات والمنظمـات الدوليـة([12]). وثانيهـا: أن العولمـة أدت بمـا تحملـه من تطـورات سياسـية واقتصـادية واجتماعية ومعلوماتية إلى التأكيد على أهمية تفعيـل علاقـات تنسـيقية جيـدة بين هـذه المنظمات، نظرًا للـدور المهم الـذي تضـطلع بـه في إنجـاح عمليـة التنميـة الاقتصـادية والاجتماعيـة والسياسـية. وثالثهـا: أن الاعتنـاء بقضـايا الديمقراطيـة وحقـوق الإنسـان والتأكيد على قيم الحرية والتسامح والحوار وقبول الاختلاف، قد لاقى قبـولاً واسـعًا في العالم ولدى مؤسسات المجتمع المدني، وخاصة المنظمات غير الحكومية، الأمر الـذي ساعد على إيجاد قاعدة مشتركة لدى هذه المنظمات للتنسيق والتعاون فيما بينها ([13]). ومن أبرز انعكاسات شيوع هذه الثقافة المدنية الاتجاه في العقود الأخيرة نحو تأسـيس منظمات غير حكومية – في مختلف دول العالم - تتبنى قضايا حقوق الإنسـان وتـراقب وترصد عمليـة التحـول الـديمقراطي، وقـد عـرفت هـذه المنظمـات في الأدبيـات وفي الممارسة بأنها منظمـات دفاعيـة Advocacy Organizations، وحصـلت على دعم ومسـاندة دولـيين، ليس فقـط من خلال التمويـل، وإنمـا من خلال المسـاندة الأدبيـة والتكـاتف وإبـراز الصـوت الواحـد، وكـان التشـبيك Networking - وهـو أحـد آليـات

التعـاون المهمـة الـتي تطرحهـا العولمـة – آليـة أساسـية في تقويـة صـوت المطالبـة بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، ورابعها: أن الثورة التكنولوجيـة والاتصـالية الـتي صاحبت العولمة أدت إلى انهيار الحواجز بين الدول والكيانـات المختلفـة، وإلى سـرعة التفاعـل بينهـا اعتمـادًا على وسـائل الاتصـال الإلكـتروني وغيرهـا من وسـائل الاتصـال العالمية. وقد انعكس هذا بدوره على المجتمع المدني، حيث أدت إلى تطـوير أسـاليب وأدوات جديدة للتفاعل بين منظماته وإحداث تدفق معرفى ومعلوماتي" ([14])

على أنه يوجد فريق من البـاحثين أشـار إلى الجـوانب السـلبية للعولمـة على المجتمـع المدني، وميز هذا الاتجاه بين مفهومين للعولمة، هما: العولمة من أعلى، والعولمـة من أسفل، وأسماها آخرون عولمـة ضـد العولمـة. ويـرى هـذا الاتجـاه أن العولمـة بمعناهـا السائد، والذي ارتبط بسيادة القطب الواحـد، وبالسـعى لفـرض نظـام بعينـه على دول العالم، وبالذات في المجـال الاقتصـادي، قـد أدى إلى مزيـد من التفاوتـات الاجتماعيـة والاقتصادية، وازدياد الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، واتساع الهوة نفسها بين الأغنياء والفقراء داخل المجتمع الواحد، وأن العولمة بمعناها السائد تتضمن فــرض قيم وجدول أعمال الدول المتقدمة على مؤسسات المجتمع المدني في الدول النامية، مما يجعل هذه المؤسسات غير قادرة على تلبية الاحتياجات والأولويات الضرورية والخاصـة بمجتمعاتها، وطرح ممثلـو هـذا الاتجـاه مفهومًـا آخـر في مواجهـة مفهـوم العولمـة من أعلى، وهي العولمة من أسفل والتي ارتبطت بـبروز حركـة عالميـة لمناهضـة العولمـة عابرة للدول، انعكست في التزايد والانتشار للشـبكات الدفاعيـة العـابرة للـدول، وهي حركة مدنيـة على مسـتوى العـالم تهـدف إلى إحـداث بعض المكاسـب الكبـيرة بشـأن المصالح والمنافع العامة، وتسعى لكي تكون قوة موازية للشركات متعدية الجنسـيات، ويمكن أن تصبح مصدرًا للضغط الديمقراطي على الحكومـات ([15])، وتهـدف الشـبكات الدفاعيـة العـابرة للـدول إلى بنـاء روابـط جديـدة بين الفـاعلين في المنظمـات غـير الحكومية المحلية والدولية من أجل الحوار وتبادل الخبرات حول قضـايا البيئـة وحقـوق الإنسان([16]).

ويرى بعض البـاحثين أننـا نعيش اليـوم في عـالم ثلاثي القـوى، يتمثـل في: المنظمـات الدولية الكبيرة مثل منظمة التجـارة العالميـة، والدولـة، والقـوة الثالثـة هي مـا يعـرف بـالمجتمع المـدني العـالمي (17). وتعتمـد حركـة مناهضـة العولمـة على احتجاجـات الشوارع سواء المظـاهرات أو عمليـات العصـيان المـدني الـتي اجتـاحت عاصـمة بعـد أخرى. ففى 1995 تظاهر الآلاف في مدريد في أثناء الاجتماع السـنوى للبنـك الـدولي، وفي 1998 تم تنظيم عصيان مدني في مونتريال في أثناء انعقاد القمة لإصدار اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف Multi Lateral Investment Agreement، ثم وصلت الحركة إلى أوج ازدهارها في حركة العصيان المدنى التي شارك فيها 50 ألـف شـخص في سـياتل 1999 في أثنـاء انعقـاد اجتمـاع منظمـة التجـارة العالميـة. وقـد تبـع ذلـك مظاهرة حاشـدة في دافـوس عـام 2000 عنـد اجتمـاع منتـدى الاقتصـاد العـالمي، ثم مظاهرة أخرى كبرى في أثناء الاجتماع السنوى للبنك الدولى وصندوق النقد بواشـنطن في العـام نفسـه، ثم في بـراغ، ثم في دافـوس مـرة أخـرى في ينـاير 2001، وتمتـد السلسلة لتشمل أيضًا مظاهرات «كيبك» في أثناء انعقاد مؤتمر الاتفـاق على معاهـدة للتجارة الحرة لدول الأمريكتين، ثم تبعها مظاهرات جنوة في صـيف 2001، والمسـألة المهمة هنا هي أن هذه الحركات عملت على ربط كل هذه المنظمـات الماليـة الدوليـة ببعضها البعض في ذهن المواطن العادي ([18]).

ثانياً : المجتمع المدنى العالمي :

هو ظاهرة عالمية تتخطى الحدود، حيث ينتظم المواطنـون من كـل الأجنـاس والعقائـد للدفاع عن قضايا وقيم عالمية، هناك توافق حولهـا، مثـل قضـايا الديمقراطيـة وحقـوق الإنسـان والتنميـة المسـتدامة والمـرأة والبيئـة والعدالـة الاجتماعيـة، ويضـم المجتمـع

المدني العديد من العناصر والمكونات التي تتمثل في المنظمات غير الحكومية الدولية والأفراد والمنظمات القاعدية والتحالفات والروابط المرنة وشبكات المنظمات غير الحكومية .

ويمكن إرجاع نمو ظاهرة المجتمع المدنى العالمى إلى عدة عوامل من أهمها: نمو وتزايد دور المجتمع المدني على المستوى المحلى ومناصرته لمشكلات وقضايا ذات طابع عالمي مثل البيئة والمرأة وحقوق الإنسان. وتزايد دور وأهمية المنظمات غير الحكومية على المستوى الدولى وتفعيل علاقتها بالأمم المتحدة، وقد ساعد على تفعيل هذه العلاقة تزايد حجم دور الأمم المتحدة ذاته في ضوء تزايد المشكلات الدولية وعدم قدرة الحكومات على التعامل معها من ناحية، وتطور نظم الاتصالات والمعلومات من ناحية أخرى، الأمر الذي ساعد هذه المنظمات على خلق قنوات اتصال قوية مع الأمم المتحدة ومنظماتها([19]).

وفي هذا الإطار فإن تنظيمات المجتمع المدني تلعب أدوارًا سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ومهنية على المستوى العالمي، يمكن إيجازها في: تطوير العلاقات وبناء نظام اتصالي بين أطراف المجتمع المدنى العالمي، حيث تقوم منظمات المجتمع المدني العالمي بعمليات تجميع الأفراد والمجموعات والمنظمات ذات الاتجاهات المشتركة، والهدف لا يتمثل في مجرد التنسيق بين الأطراف وتفعيل التعاون، وإنها توفير سبل المنظمة للاتصال وتبادل المعلومات والخبرات والأفكار ([20])، كما أن هناك العديد من منظمات المجتمع المدني العالمي التي تنشط في مجال بناء القدرات Capacity Building لمؤسسات المجتمع المدني، سواء على المستوى المحلى أو الإقليمي أو الدولي، وتقوم في هذا الإطار برفع مستوى قدرات المنظمات الصغيرة الأخرى، وذلك من خلال تدفق المعرفة والبرامج التدريبية وإصدار نشرات التوعية، أو توفير البيانات والمعلومات التي من شأنها تطوير عمل ونشاط هذه المنظمات ([21]).

كما تعمل منظمات المجتمع المدني العالمي على التأثير في مضمون السياسات محل الاهتمام وتوجهاتها، وعلى تهيئة المناخ المواتي لأفكارها، ويتم ذلك من خلال وسائل متعددة أبرزها المؤتمرات والمحافل الدولية والبيانات، والإعلام، والاتصال بصانعي السياسات، وأحيانًا استخدام أسلوب المظاهرات وحشد التعبئة، وكل ذلك بهدف التأثير في الأفكار والآراء، ومن ثم ينبغي أن تتوافر لها رؤية واضحة نقدية وليست محايدة ([22]). وفي هذا السياق، يسهم المجتمع المدني العالمي في التعريف بالمشكلات الدولية والتأثير في اتخاذ سياسات إزائها، ويقوم في هذا الإطار يخلق روابط مع الإعلام لإثارة رأى عام وتوفير المعلومات وخلق المساندة له. ومن ذلك الدور الذي لعبه المجتمع المدني العالمي فيما يتعلق بقضايا حقوق المرأة، خاصة بعد المؤتمر العالمي للمرأة الذي عقد في بكين عام 1995 ([23])، ومن ثم فإن القيام بتعديل برامج عمل المؤسسات الدولية أو استحداثها، يُعد من الأدوار المهمة التي يقوم بها المجتمع المدنى العالمي، حيث يقوم بتوجيه حملات دفاعية للتأثير على المؤسسات الاقتصادية العالمية لاتخاذ ترتيبات مؤسسية تتجاوب مع مطالب واحتياجات المجتمعات المختلفة التي يمثلها هذا المجتمع المدنى العالمي. وتكشف الدراسات المختلفة حول صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية، عن ضغوط المجتمع المدني العالمي على المؤسسات السابقة، والتي دفعت البعض منها - خاصة البنك الدولي - للتكيف مع الفاعل الدولي الجديد. وتبرز هنا أهمية الدور الذي تلعبه بعض المنظمات في نطاق تحسين المعيشة وتقديم الخدمات، وذلك من خلال إعادة توزيع الموارد التي يتم تعبئتها من مصادر أخرى. وعلى هذا يمكن تقسيم عمل هذه المنظمات إلى شقين: الأول يتعلق بتعبئة الموارد من مصادر مختلفة، والتي تشمل الموارد المادية والعينية والجهود التطوعية، أما الشق الثاني فيتعلق بإعادة توزيع هذه الموارد على الفئات المستفيدة، وتشتمل هذه المنظمات على المنظمات الخيرية ومنظمات المساعدة الاجتماعية ([24]).

كما يعتبر الدور المعرفي والثقافي، من أهم المجالات التي ينشط فيها المجتمع المدني العالمي، فمن بين الآلاف من المنظمات الدولية غير الحكومية، هناك منظمات تهدف إلى نشر المعرفة عن القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، منها ما يركز على السياسة (منتدى حل الصراعات)، ومنها ما يركز على الجوانب الاجتماعية والثقافية، ومنها ما يركز على الاقتصاد في الدول المتقدمة والدول النامية ([25]).

ثالثاً: شبكات المنظمات غير الحكومية :

مع ازدياد التركيز - بالدراسة والتحليل - على دور المنظمات الدولية غير الحكومية، تحقق الذيوع والانتشار لمفهوم الشبكة Network والتشبيك Networking، وهما يعكسان مجموعة من العمليات والأنشطة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية لتحقيق التضامن والمساندة فيما بينها.

وتعرف الشبكة بأنها إطار طوعي أو اختياري يضم أفراداً أو مجموعات أو منظمات - بطريقة أفقية غير تراتبية – تهدف إلى تبادل المعلومات والخبرات والاتصال.

فالشبكة هي آلية للاتصال والتواصل، تمثل مصدرًا للقوة والتأثير، وتطرح إطارًا تضامنيًا لتفعيل الدور وتقديم المساندة للمنظمات غير الحكومية([26]).

وتعتبر الشبكات العابرة للدول ذات أهمية دولية وإقليمية ومحلية أيضًا، حيث تساهم في تحقيق التقارب والتشابك بين النماذج الاجتماعية والثقافية القادرة على مساندة عمليات التكامل الإقليمي والدولي، وذلك عبر بناء روابط جديدة بين الفاعلين في المجتمعات المدنية والدول والمنظمات الدولية، الأمر الذي يؤدي إلى إتاحة مزيد من الفرص من أجل الحوار وتبادل الخبرات في مجالات وقضايا عديدة مثل البيئة وحقوق الإنسان وقضايا المرأة([27]).

وبحكم التعريف والمهام، فإن نشاط شبكات المنظمات غير الحكومية يميل إلى العمل بشكل أفقي، فلا يوجد مركز ولا أطراف، فمراكز الشبكة تنتشر في كل مكان ولا مجال فيها لهوامش أو أطراف، والقيادة يتم تداولها بين المراكز، وهي لا تهدف إلى الحفاظ على الذات وإنما يرتبط تواجدها بتحقيق أهداف محددة، ولذلك تستطيع هذه الشبكات أن تغير هيكلها أو بنيتها، ويمكن أن تختفي في حالة انتفاء الهدف من تأسيسها([28]).

في هذا الإطار، تتبنى شبكات المنظمات غير الحكومية العابرة للدول عددًا من الأهداف التي ترتبط بطبيعة دورها في تعزيز المجتمع المدني ودعم المنظمات غير الحكومية المحلية والتأثير على السياسات العامة، ويتمثل ذلك في عدة مجالات:

- مجال تعبئة الطاقات والإمكانات داخل المجتمع المدني، فيتم استحداث الأفكار والخطط والأطروحات المستقبلية من خلال إيجاد طرق مبتكرة للتعامل والاتصال بين الأطراف المختلفة. وعلى سبيل المثال فإن الشبكات التي تنشأ من أجل دعم حقوق الإنسان أو حماية البيئة أو مساندة حقوق الأطفال العاملين أو غيرها، تقوم بتعبئة الأفراد والجماعات من منظور الموارد الإنسانية والمادية، وتسعى لتطوير العلاقات وتدعيمها فيما بينهم لتحقيق أهدافهم المشتركة.

- مجال دعم وسائل الاتصال وتبادل المعلومات، حيث يمثل الدور الاتصالي للشبكة العمود الفقرى لها، نظرًا لأهمية تدفق المعلومات بين عناصر وأطراف المجتمع المدني بطريقة ميسرة للجميع.

- مجال المساندة ودعم قدرات المجتمع المدني، فتكون الشبكات بمثابة مراكز مساندة لقدرات المنظمات غير الحكومية ودعم وتطوير لها ولباقى مؤسسات المجتمع المدني. ومن ثم تقوم هذه الشبكات بمحاولة توفير البرامج التدريبية المتنوعة، والبحوث المتخصصة بهدف رفع كفاءة هذه المنظمات وقدراتها.

- مجال التأثير على السياسات العامة، خاصة التنموية منها، الأمر الذي يتطلب تكوين رؤية نقدية واضحة للقضايا المجتمعية المثارة، ومحاولة التأثير على المنظمات العاملة والمهتمة بهذه القضايا لتبني هذه الرؤى.

ولا شك أن تحقيق هذه الأهداف المتنوعة التي تدور حول تعبئة الطاقات الجديدة، وبناء التواصل والاتصال والتأثير في السياسات العامة، ودعم قدرات المنظمات غير الحكومية، يدفع هذه الشبكات إلى تبني مجموعة من الوسائل المتكاملة والمتداخلة لتحقيق هذه الأهداف، فتلجأ إلى إصدار النشرات والكتيبات، أو تنظيم الاجتماعات المشتركة والزيارات المتبادلة، بهدف تبادل الخبرات بين جميع الأطراف.

وعادة ما تحرص هذه الشبكات على توفير شبكة الاتصال الإلكتروني بين أعضائها، وبث العديد من البحوث والدراسات المتخصصة، كما تلجأ إلى توفير برامج تدريبية متنوعة وفقاً لاحتياجات وأولويات أعضاء الشبكة.

وتقوم استراتيجية هذه الشبكات للتأثير في المجتمع الدولي على مستويين متكاملين من العمل، أولهما: الانتشار الكمي من خلال عدد المنظمات غير الحكومية المشاركة في المؤتمرات الدولية والمنتديات العالمية، والحرص على توزيعها وتمثيلها جغرافياً، وثانيهما: المستوى الكيفي، وذلك من خلال نوعية موضوعات التفاعلات وقضاياها والعلاقات المتبادلة بينها، وتيسير الإجراءات التي تنظم مشاركة المنظمات غير الحكومية في المؤتمرات الدولية.

ويعتبر أحد مظاهر ازدياد أهمية دور المنظمات غير الحكومية، ما لجأت إليه الأمم المتحدة للبيئة في تنظيمها سلسلة من المؤتمرات التي تبنتها لبحث عدد من القضايا العالمية، عندما كانت المناقشة تتم على مستويين متوازيين – وفي الوقت نفسه - مناقشة على مستوى الوفود الرسمية للحكومات، ومناقشة أخرى تتم بين ممثلي المنظمات الأهلية في هذه الدولة. ففى مؤتمر ربو على سبيل المثال - استخدمت NGOs عدة استراتيجيات للتأثير في المؤتمر الرسمي، وذلك عن طريق المشاركة في الأعمال التحضيرية القومية والإقليمية له، في أعقاب مناشدة الجمعية العامة للحكومات بضرورة اشتراك تلك المنظمات، وتم ضم البعض منها إلى الوفود الرسمية لتمنح فرصة للتفاوض والمشاركة في صياغة المعاهدات والاتفاقيات الدولية، كما دافعت منظمات حقوق الإنسان في مؤتمر فيينا عام 1993 عن مبادئ العالمية والاعتماد المتبادل وعدم فصل حقوق الإنسان أو تجزئتها. وقامت المنظمات غير الحكومية في المؤتمر ذاته بتشكيل الحملة العالمية لحقوق المرأة، وقد تكونت من 90 منظمة غير حكومية، ركزت على العنف ضد المرأة كقضية يتم إدماجها ضمن أجندة حقوق الإنسان ([29]).

رابعًا: تأثير العولمة على حقوق الإنسان :

تناولت العديد من الدراسات والأبحاث انعكاسات العولمة على حقوق الإنسان، ركز بعضها على الآثار السلبية أو المخاطر المترتبة على العولمة بما أسفرت عنه من ظهور التكتلات والاحتكارات الاقتصادية العالمية الكبرى التي تحاول إحكام قبضتها على الاقتصاد العالمي، وآثار ذلك – اقتصاديًا واجتماعيًا - من زاوية اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء سواء بين المجتمعات أو الدول، نظرًا لتراجع دور الدولة الاقتصادي ووظائفها، والتوجه نحو الخصخصة، وتوجهت بعض الدراسات والأبحاث لدراسة الآثار الإيجابية للعولمة وما تحمله من فرص وإمكانات لحركة حقوق الإنسان، ولعل من أهم هذه الآثار بروز قيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتسامح وقبول الآخر، وتعاظم تأثير التطور التكنولوجي في مجال الاتصالات وتدفق المعلومات وإنشاء العديد من المنظمات التي تتبنى الدفاع عن حقوق الإنسان في العالم وازدياد التفاعل بينها، وتأسيس الشبكات الدفاعية الإقليمية والعالمية والتي تضم أعضاء من كل دول العالم.

أما الاتجاه الأول، والذي ركز على مخاطر العولمة، فقد أشار إلى أن زيادة الاستثمارات والاحتكارات الدولية والتغلغل المتنامي للشركات متعددة الجنسية، قد أدى إلى ازدياد فرص انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات؛ نظراً لتدهور الأوضاع الاقتصادية وغياب العدالة الاجتماعية وانهيار خدمات الحماية الاجتماعية، وارتفاع نسبة البطالة، والمزيد من الإفقار والتهميش لوضع المرأة. ويعتقد بعض الباحثين أن حقوق الإنسان باتت تستخدم في عصر العولمة كسلاح للهيمنة على شعوب دول العالم الثالث لتجعل النظام العالمي الجديد أكثر تقبلاً لديهم. وأن هذا الخطاب الغربي المسيطر في حقوق الإنسان يؤكد فقط على الحقوق السياسية والمدنية، مستبعدًا بذلك ومغيبًا للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحقوق الجماعية للشعوب ([30]).

وفى إطار التركيز على ما تتضمنه العولمة من بعض الفرص والآثار الإيجابية على حقوق الإنسان، تم الربط بين الليبرالية الاقتصادية والليبرالية السياسية من زاويتين: الأولى أن الاستثمار الأجنبي في الدول النامية سوف يؤدى إلى تعزيز الاستقرار السياسي، وتحديث الطبقة الوسطى وتزايد مساحة الحريات السياسية والمدنية، والزاوية الثانية أن التواصل مع النظام العالمي له تأثير إيجابي على احترام حقوق الإنسان، وأنه يمكن ممارسة ضغوط عالمية على الحكومات في هذا الشأن، ومن ثم توقع حدوث تحسن في حقوق الإنسان، خاصة مع توجه الدولة نحو مستويات أعلى في الحرية الاقتصادية ([31]).

وتتناول إحدى الدراسات قضية انعكاسات العولمة على المنظمات غير الحكومية من منطلق الفرص التي تتيحها والمخاطر التي ترتبط بها، وضرورة العمل على استغلال الفرص وتقليل المخاطر، ومنها أن العولمة تعلى من قيمة عدد من القيم والمبادئ الإيجابية تتمثل فيما يعرف بالثقافة المدنية، التي تؤكد الديمقراطية وحقوق الإنسان، وأن من أبرز مظاهر شيوع هذه القيم تزايد المنظمات غير الحكومية التي تتبنى قضايا حقوق الإنسان، ومن ثم أصبحت المنظمات الدفاعية والثقافة المدنية «مظهرا من مظاهر العولمة»، بما لها من انعكاسات على المجتمع المدني. وأن التطور التكنولوجي قد أسهم في تشكيل ما يعرف باسم "المجتمع المدني العالمي"، حيث أصبحت المؤسسات المدنية في مختلف دول العالم تتواصل فيما بينها عبر الإنترنت والبريد الإلكتروني، وما يعنيه ذلك من تدفق معرفى ومعلوماتي، وهو العامل الذي أثر إيجاباً في التوجه نحو تأسيس الشبكات العالمية والإقليمية التي تتبنى قضايا إنسانية ذات سمة عالمية مثل المرأة وحقوق الإنسان والبيئة... إلخ.

وتذهب هذه الدراسة إلى أن القرن الحادي والعشرين سوف يشهد تطورًا وتعميقًا في دور هذه الشبكات في الحد من هيمنة قوى السوق الرأسمالية في مواجهة الآثار السلبية لها ([32]).

والشبكات الدفاعية العابرة للدول هي هياكل وأبنية اتصالية تهدف إلى إحداث التأثير في الخطاب والإجراءات والسياسات المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان. وتتضمن هؤلاء الفاعلين الذين يعملون دوليًا في قضية معينة، ويحاول النشطاء في هذه الشبكات ليس فقط التأثير في المخرجات السياسية، ولكن أيضًا القيام بصياغة القضايا من أجل أن تجعلها قابلة للفهم والإدراك من قبل الجمهور أو العامة المستهدفة. وتقوم العديد من الشبكات الدفاعية العابرة للدول بربط النشطاء في الدول المتقدمة مع الآخرين في الدول النامية. وتحاول المنظمات غير الحكومية الوطنية الارتباط بهذه الشبكات لتفعيل دورها، وتلقى المساندة والدعم من أجل خلق ضغط على دولهم من الخارج.

ويكون الهدف هنا هو تغيير سلوك الدولة (33). ويمكن تقسيم وظائف الشبكات الدفاعية على عدد من المستويات:

أ - على المستوى السياسي: تنعكس في التزايد والانتشار لحركات حقوق الإنسان، وخاصة عبر روابط وعلاقات التضامن الأفقية العابرة للدول التي تكونها الحركات الاجتماعية. كذلك تقوم بالضغط على الحكومات لتحقيق مزيد من الديمقراطية.

ب - على المستوى الاقتصادي: تتم ممارسة هذا الدور عبر تشجيع المقاومة ومساندتها لسياسات التحرير الاقتصادي وبرامج التكيف الهيكلي، وارتفاع الأسعار والتكلفة العالية للمعيشة، وزيادة التفاوتات في مستوى الدخول، وكذلك عبر مساندة الحركات الاجتماعية العمالية والفلاحية.

ج - على المستوى الثقافي: تكون وظيفة هذه الشبكات أكثر أهمية على المستوى الثقافي، حيث تقوم بمساندة المقاومة لمحاولات الهيمنة من قبل الثقافة الغربية، والتأكيد على التواجد والصمود والهوية الثقافية للأفراد المحليين (34).

لقد تحقق الذيوع والانتشار لمفهومي الشبكة والتشبيك Networking، منذ بداية عقد التسعينيات - على وجه الخصوص – وارتبط بزيادة الإدراك بأن الدفاع عن حقوق الإنسان ليس قضية محلية، ولكنه يتطلب التواصل والتنسيق والدعم المتبادل على المستويات الإقليمية والدولية. وتمثل هذا في ظهور عدد من الشبكات والمنتديات والمنظمات الدفاعية الدولية.

وتتناول هذه الورقة البحثية بالدراسة التعرف على إحدى الشبكات التي تتمتع بقدر من الفاعلية في علاقتها بقضايا حقوق الإنسان، لتبين الملامح الأساسية التي تميزها من ناحية التأسيس، والإطار التنظيمي والنظام الأساسي والعضوية وخطط العمل، وهو: المنتدى الاجتماعي العالمي أو الحركة المناهضة للعولمة، وهو مجال لتجمع نشطاء مؤسسات المجتمع المدنى على المستوى العالمي، وخاصة نشطاء حقوق الإنسان، فهو منتدى في مواجهة سياسات الليبرالية الجديدة، عضويته مفتوحة لمن يتبنى الميثاق المعلن له، وهو ساحة لتبادل الخبرات ووضع البدائل في مواجهة سياسات العولمة.

خامسًا: المنتدى الاجتماعي العالمي « الحركة العالمية لمناهضة العولمة»:

يمثل المنتدى الاجتماعي العالمي ساحة واسعة لكل منظمات المجتمع المدنى وحركاته التي تعارض سياسات الليبرالية الجديدة، ويستهدف «بناء عالم جديد يؤسس على مجموعة من القيم على رأسها: العدالة الاجتماعية والديمقراطية وحقوق الإنسان وحماية البيئة»، ويجد المنضمون والناشطون في هذا المنتدى في الهيكل الحالي للاقتصاد العالمي تهديدًا لكل هذه القيم. كما يهدف المنتدى إلى خلق مجال لتبادل

الخبرات والتفاعل الديمقراطي للأفكار والرؤى الخاصة بوضع استراتيجيات بديلة. وفي هذا الإطار يمثل المنتدى مبادرة لإنشاء مجتمع مدني عالمي إنساني وديمقـراطي غـير ومي، وغير حزبي ويحترم التنوع والتعدد ([35]).

1- التأسيس والهيكل التنظيمي:

ظهرت فكرة تأسـيس المنتـدى بعـد تفجـر الاحتجاجـات الجماهيريـة الـتي انطلقت في الشوارع في مدينة سياتل الأمريكية عام 1999، بمناسبة انعقاد مؤتمر منظمة التجـارة العالمية، وأطلق هذه الفكرة البرازيلي «أوديو جريشو» رئيس معهد أيزوس البرازيلي، في فبراير عام 2000، وتحمس لها برنـارد كاسـات مـدير جريـدة اللومونـد دبلوماتيـك ورئيس منظمة Attach في فرنسا، واقترح عقد المنتدى في البرازيـل، وبالتحديـد في ولايـة «بورتـو اليجـري» عاصـمة سـان بـاولو. وبالفعـل عقـد اتفـاق تعـاون بين ثمـان منظمـات برازيليـة غـير حكوميـة تتبـنى عقـد هـذا المنتـدى وتنظيمـه، وعقـد المنتـدى الاجتماعي العالمي الأول في الفترة من 25 – 30 يناير 2001 ([36]).

وتنطوي عضوية المنتدى على التعددية والتنوع، وهو ليس حركة عقائدية أو أيديولوجيـة أو حزبيـة. فالمشـاركة مفتوحـة لكـل المنظمـات الـتي تقبـل بمبـادئ الميثـاق المعلن. فبمبـادرة من 8 منظمـات برازيليـة تم تشـكيل اللجنـة التنظيميـة للمنتـدى الاجتمـاعي العالمي، التي تتولى عملية بناء وعولمة المنتـدى. وتتـولى اللجنـة الـتي تتخـذ من سـاو باولو مقراً لها، مسئولية دعم أنشـطة المنتـدى. وتتخـذ كـل قـرارات اللجنـة التنظيميـة بالإجماع، أما قضايا السياسة العامة والتوجيهات، فضلاً عن الوسائل المنهجيـة الخاصـة بتقدير الأحـداث السـنوية البـارزة، فيـدور حولهـا الجـدل، وتحـل في المجلس العـالمي للمنتدى (IC)، وتضم اللجنة التنظيمية، المنظمات الثماني التي أطلقت مبادرة تأسيس أول منتدى.

وبعـد الـدورة الأولى للمنتـدى الاجتمـاعي العـالمي (2001)، قـامت اللجنـة التنظيميـة للمنتـدى بتشـكيل المجلس العـالمي لـدعم عمليـة عولمـة المنتـدى. وقـد تم تشـكيل المجلس في البرازيل في يونيو 2001 في حضور أكثر من 70 منظمة وشبكة من عدد كبير من الدول. وقد عكس المجلس العالمي تصور المنتدى الاجتماعي العالمي كعملية دائمة طويلة المـدى من أجـل العمـل المشـترك على خلـق بـدائل لتوجهـات الليبراليـة الجديدة لصالح نظام اجتماعى جديد.

وعُقد الاجتماع الأول للمجلس العالمي في الفترة من 9 ـ 11 يونيو عام 2001. ونشأ كهيئة دائمة تؤمن استمرارية عمل المنتدى، ويلعب المجلس دورًا استشاريًا في تحديـد التوجـه الاسـتراتيجي للمنتـدى الاجتمـاعي العـالمي، واسـتمرت اللجنـة التنظيميـة في العمل كمنظم وميسر يعمل بالتوافق مـع المجلس العـالمي. ويمثـل المجلس العـالمى موقعًا لحوار دائر مفتوح في علاقـة اتصـال وتفاعـل مـع الحركـات الاجتماعيـة. أي أنـه ليس سلطة في بناء سـلطوي، ولا يملـك آليـات لتمثيـل أطـراف مختلفـة أو للتصـويت واتخاذ القرارات. وقد وافق المجلس العالمي على مبادئ المنتدى الاجتماعي العـالمي، الذي أعدته اللجنة التنظيمية البرازيلية.ـ والتي تعمل كسكرتارية له.

2- ميثاق المنتدى (37):

يتضمن ميثاق المنتدى عدداً من المبادئ الأساسية هي :

- المنتدى هو ساحة التقاء مفتوح للتفكير المتفاعل والحوار الديمقراطي للأفكار، ولصياغة المقترحات والتبادل الحر للخبرات، ولعقـد الصلات من أجـل النشـاط المـؤثر، ولالتقـاء جماعـات وحركـات المجتمـع المـدني الـتي تنـاهض الليبراليـة

الجديـدة وتنـاهض سـيطرة رأس المـال على العـالم، وتنـاهض أي شـكل من أشكال الإمبريالية. ويوجـه المنتـدى أنشـطته إلى «بنـاء مجتمـع يشـمل كـوكب الأرض كله، ولإقامة علاقات مثمرة بين الإنسان والإنسان وبينه وبين الأرض».

- المنتدى عملية عالمية، فكل اللقاءات الـتي تنظم كجـزء من هـذه العمليـة ذات بعد دولي، وفي المنتدى صيغت كل البدائل المقترحة ضد عملية العولمة، لتؤكد أن عولمة الجموع المتضامنة هي التي سوف تسـود كمرحلـة جديـدة في تـاريخ العالم، وهي العولمـة الـتي تحـترم حقـوق الإنسـان في عمومهـا، وحقـوق كـل المواطـنين، المـرأة والرجـل، وحقـوق كـل الأمم، وحقـوق البيئـة، إنهـا عـولمـة تتأسس على أنظمة ديمقراطية دولية ومؤسسات في خدمة العـدل الاجتمـاعي والمساواة وسلطة الشعوب.

- يجمع المنتدى الاجتماعي العالمي منظمات وحركات المجتمـع المـدنى من كـل البلاد في العالم، ويخلق بينها روابط، ولكنه يتعمد ألا يكون هيئة تمثـل المجتمـع المدني العالمي، وألا يكون منظمة، وأن لا يفوض أحـدا لتمثيـل المشـاركين في المنتدى، ولا يُستدعى المشاركون في المنتدى لاتخاذ قـرارات باعتبـارهم هيئـة، سواء عن طريـق التصـويت أو الإجمـاع، كمـا لا يُشـكل المنتـدى موقـع سـلطة يتنازع المشاركون على اعتلائه في أثناء لقاءاتهم، ولا يدعى أنه يشـكل اختيـاراً وحيداً للتفاعل، والحركة بين المنظمات والحركات المشاركة فيه.

- والجماعات المشاركة في المنتدى لها الحق في أثناء انعقاد المنتدى في إصدار البيانات، أو التحرك الذي قد تقرره، سـواء بمفردهـا أو بالتنسـيق مـع جماعـات أخرى مشاركة . ويتكفل المنتدى الاجتماعي العالمي بنشر مثل هـذه القـرارات وتوزيعها على أوسع نطاق، بكل الوسائل المتاحة له دون خضوعها لتوجيه منــه، أو رفعها إلى مستويات أعلى، أو إخضاعها لرقابة، أو حظرها.

- المنتدى مسار تعددى متنوع غير عقائدي وغير حـزبي، يوطـد الصـلات بأشـكال غير مركزية بين المنظمات والحركات المرتبطة بنشـاط ملمـوس، سـواء أكـان محلياً أم عالميـاً، مسـتهدفًا بنـاء عـالم مختلـف. ويظـل المنتـدى دائمًـا منفتحًـا للتعدديـة والتنـوع في الأنشـطة وفي أسـاليب العمـل الـتي تراهـا المنظمـات والحركـات الـتي تشـارك بهـا وفيهـا، بالإضـافة إلى السـماح بالتعـدد في النـوع والعـرق والثقافـة للأجيـال والقـدرات الطبيعيـة، بشـرط الالـتزام بمبـادئ هـذا الميثاق.

- يعارض المنتـدى كـل أنصـار الشـمولية، وكـل من يخـتزل الـرؤى إلى مفـردات جزئية (اقتصـاد أو تنميـة أو تـاريخ)، كمـا يعـارض اسـتخدام العنـف كـأداة تحكم اجتمـاعى بواسـطة الدولـة، ويتمسـك باحترامـه لحقـوق الإنسـان والممارسـة الحقيقية للديمقراطية.

والمنتـدى هـو عمليـة لتشـجيع المنظمـات والحركـات المشـاركة على طـرح نشـاطهم المحلى أو القـومي، ممـا يشـجعهم على البحث عن أشـكال مشـاركة فعالـة عالميـة المضمون لقضايا مثل قضايا المواطنة العالمية، وقد صدقت على هـذا الميثـاق وأقرتـه المنظمات التي تشكل اللجنة المنظمة للمنتدى الاجتماعي العالمي في ساو بـاولو في 9/ 4/ 2001، واللجنة الدولية للمنتدى الاجتماعي العالمي في 10 / 6/ 2001.

ممـا سـبق يتضـح أن الـدوافع الرئيسـية لقيـام هـذا المنتـدى إنـا نبعت من المنظمـات المكونة له، لهيكل الاقتصاد العالمي الحالي وسياسات الليبرالية الجديـدة. فقـد تشـكل المنتـدى الاجتمـاعي العـالمي في مواجهـة منتـدى دافـوس الاقتصـادي، حيث تصـنع

السياسات في دافوس، بينما يضع المشاركون في المنتدى الاجتماعي العالمي (بورتو اليجري) استراتيجيات البدائل. وتكون مناسبة انعقاد المنتدى هي مناسبة لطرح هذه الاستراتيجيات.

3- أنشطة المنتدى :

عُقد حتى عام 2010، عشر دورات للمنتدى، الأولى والثانية والثالثة في بورتو اليجرى في يناير أعوام 2001، و2002، و2003، وعقدت الدورة الرابعة في بومباي بالهند عام 2004، والدورة الخامسة في بورتو اليجرى عام 2005. وتوالى انعقاد الدورات بعد ذلك في نيروبي ثم بدأت في الانعقاد بشكل إقليمي وقاري، ثم عادت أخيرًا إلى البرازيل. وقد ركزت الدورتان الأولى والثانية للمنتدى على قضايا التوجه نحو الخصخصة، وآثار سياسات التكيف الهيكلى وحرية التجارة على أوضاع الأطراف الضعيفة في المجتمع الدولي، وبلورة استراتيجيات بديلة في مواجهة سياسات الليبرالية الجديدة. بينما ركزت الدورة الثالثة على موضوعات: خصخصة موارد الطبيعة وبراءات الحياة، ومخاطر تسليع العلاقات الاجتماعية، والقيم الفكرية والثقافية في ظل العولمة، كما أولت هذه الدورة التي بدأت أعمالها في 24 يناير 2003، اهتمامًا وتركيزًا على موضوع "مخاطر عسكرة العولمة"، خاصة أن طبول الحرب على العراق كانت تدق بقوة، مع رفض الإدارة الأمريكية نداءات المجتمع الدولى لوقف الحرب ضدها. وقد بدأت أعمال هذه الدورة بمسيرة مليونية ضد الحرب، وتأييدًا لنضال الشعب الفلسطيني، وكانت محاضرة الختام للمفكر الأمريكي ناعوم تشومسكى الذي أطلق فيها صيحة احتجاج ضد السياسة الأمريكية والحرب العدوانية التي تعتزم شنها ضد العراق، كما أصدرت هذه الدورة في ختام أعمالها نداءً إلى شعوب العالم للتظاهر في كل مدن الدنيا يوم 15 فبراير 2003، وهو النداء الذي استجابت له 700 مدينة في مختلف القارات، أطلقت صيحة احتجاج مشتركة ضد الحرب.

وانتقلت الدورة الرابعة إلى بومباي بالهند في يناير 2004، حيث ركزت على قضايا العسكرة: الحرب والسلام. والعولمة والأمن الاقتصادي والاجتماعي، والتنمية المستدامة. والأرض والمياه، والسيادة على الغذاء، والاضطهاد الديني والعرقي واللغوي، والاستعباد والاضطهاد والتميز، وقضايا النوع والجنس، والعمل وقضايا العمالة، والإعلام والثقافة والمعرفة.

وعاد المؤتمر في دورته الخامسة إلى بورتو اليجري بالبرازيل في يناير 2005، بمشاركة 150 ألفاً من نشطاء المجتمع المدني وممثلى الحركات الاجتماعية في العالم، لمناقشة جدول أعمال تم إعداد برنامجه، بحيث يتبع منهجية جديدة تهدف إلى توسيع نقاط الالتقاء وتبادل الخبرات والحوار حول قضايا رئيسية اقترحها المجلس العالمي للمنتدى، بعد استبيان شاركت فيه منظمات أهلية وممثلون لحركات اجتماعية في مختلف أنحاء العالم ([38]).

وبتحليل الإجابات التي تجمعت في الاستبيان – والتحليل تم بواسطة المجلس العالمي للمنتدى الاجتماعي العالمي – كانت النتيجة هي اختيار أحد عشر موضوعاً رئيسياً تدور حولها كل أنشطة المنتدى الاجتماعي العالمي في دورته الخامسة. هذه الموضوعات هي ([39]):

- تحديد وتأمين الموارد والاحتياجات البشرية والبيئية، في مواجهة الاحتكارات العالمية.

- اقتصادات سيادة البشر على الموارد الطبيعية وفقا لمبدأ الإتاحة في مواجهة الاحتكارات الرأسمالية العالمية.

- السلام، ونزع السلاح، والصراع ضد الحرب واتفاقيات التجارة الحرة والديون.
- حريـة الفكـر واسـتعادة حقـوق الملكيـة الفكريـة والتكنولوجيـة وجعلهـا على المشاع.
- التعريف المحدد لمفاهيم التنوع، والتعدد، والهوية الذاتية.
- الصـراع الاجتمـاعي والبـدائل الديمقراطيـة في مواجهـة هيمنـة أفكـار العولمـة الجديدة.
- الأخلاق والرؤى الكونية والقيم الروحية.. والتحديات التي تواجه بناء عالم جديـد واستراتيجيات المقاومة.
- الاتصال والحوار والتشبيك من أجـل مقاومـة الهيمنـة، وتبـادل الخـبرات بهـدف بلورة البدائل.
- الفنون والإبداع : نسج وبناء ثقافة المقاومة للبشر.
- حق وجدارة المواطن في عالم عادل.
- بناء نظـام ديمقـراطي عـالمي، يقـوم على مبـدأ التكامـل في مواجهـة الهيمنـة والاحتكار.

وعادة ما يتم تناول هـذه القضـايا عـبر عـدد من الأنشـطة، وهي المـؤتمرات والنـدوات المتخصصة والشهادات الحية – وهي كليات تلقيها شخصيات قياديـة بـارزة من نشـطاء المجتمع المدني – والحوارات والموائد المستديرة والأنشطة الفنية وورش العمل.

وأخيرًا، فقد سعت هذه الورقة للتعـرف على الحركـات والشـبكات المناهضـة للعولمـة وخلق ما يسمى «العولمة من أسـفل» في مواجهـة «العولمـة من أعلي»، وذلـك عـبر دراسة للمنتدى الاجتماعي العالمي، وقد خلصت الورقة في هذا الإطار إلى أن المنتدى الاجتماعي العـالمي يقـدم إطـارًا واسـعًا لعمـل الشـبكات الدفاعيـة في مجـال حقـوق الإنسـان، فالمنتـدى الاجتمـاعي العـالمي من ناحيـة، فضـاء واسـع لتجمـع مؤسسـات المجتمع المدني بجميع أنواعها وتنوعاتها. ومن ناحية ثانية، ينطلـق المنتـدى الاجتمـاعي العـالمي من مناهضـته للعولمـة، وفكرتـه قائمـة على مناهضـة سياسـات الليبراليـة الجديدة، والدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفئات الضعيفة دولياً، ومن ناحية ثالثة، تجدر الإشارة إلى وجود رؤية للمنتدى لدوره تجاه قضية حقوق الإنسـان، فتعكس رؤية المنتدى ورسالته نموذجًـا لصـنع البـدائل ولاختيـار نمـوذج للحيـاة ينتصـر لمصـالح الضـعفاء والمهمشـين، عـبر الاشـتباك مـع كـل عناصـر أجنـدة الليبراليـة الجديـدة باستراتيجيات بديلة. وتلعب التطورات التكنولوجية الهائلة في مجـال الإنـترنت والبريـد الإلكتروني من ناحية رابعة، دورًا كبـيرًا في التواصـل بين المنتـدى والمنظمـات الأهليـة في دول العالم.

بالإضـافة إلى ذلـك، فـإن تـأثير المنتـدى مـا زال محـدودًا على تحسـين أحـوال حقـوق الإنسان عموماً، كما أن هناك تخوفًا من أن يتحول المنتدى الاجتماعي العـالمي إلى مـا يطلق عليه البعض «سوق عكـاظ»، حيث يتم عـرض للخـبرات دون تقـدم أو تحركـات فاعلة.

هوامش البحث:

(1) السـيد يس، في مفهـوم العولمـة، في: أسـامة أمين الخـولى (محـرراً)، العـرب والعولمة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1 ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998) ص ص 25 – 26.

(2) أحمد يوسف أحمد، العولمة والنظام الإقليمي العربي، في حسن نافعة وسيف عبد الفتاح (محرران)، العولمة: قضايا ومفاهيم (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسـية، جامعة القاهرة، 2000) ص 32.

(3) المرجع السابق ذكره، ص 33 .

(4) السـيد يس، في مفهـوم العولمـة، في: أسـامة أمين الخـولى (محـرراً)، العـرب والعولمة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1 ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص ص 25 – 26.

(5) لمزيد من المعلومات حول التوجه الأول:

* محمود خليل، العولمـة والسـيادة: إعـادة صـياغة وظـائف الدولـة، سلسـلة كراسـات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 136، (2004)، ص ص 1 – 16.

(6) دانييـل جين وجوزيـف ستانسـلاف، برجـا التحكم والقيـادة: المعركـة بين الدولـة والسوق هي التي تعيد تشكيل العالم الحديث، في فرانك جي وجون بـولي (محـرران)، العولمة: الطوفان أم الإنقاذ، ترجمـة فاضـل جتكـر، (بـيروت: مركـز دراسـات الوحـدة العربية والمنظمة العربية للترجمة، 2004)، ص 373.

(7) كنيتشي أو هماي، نهاية الدولة القومية، المرجع السابق ذكره، ص 365 .

(8) محمود خليل، مرجع سبق ذكره، ص 17.

(9) نيفين مسعد، الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية: حالة الحقل، سبتمبر 1997 .، ص 6.

(10) انظر/ ى عرضًا لمزيد من الأمثلة والآراء في: إبراهيم عرفات، السياسة المقارنـة في إطار العولمة، في: د. حسن نافعـة ود. سـيف عبـد الفتـاح (مشـرفان ومحـرران)، العولمة والعلوم (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسـية، جامعـة القـاهرة، 2000)، ص 151.

(11) محمود خليل، مرجع سبق ذكره، ص 24.

(12) نهى أحمد صـلاح شـتية، "إقامـة شـبكات المنظمـات غـير الحكوميـة مـع دراسـة مقارنة للشبكة العربية للمنظمات الأهلية ومنظمة التحالف العالمي لمشاركة المواطن "سـيفيكس"، رسـالة ماجسـتير، جامعـة القـاهرة، كليـة الاقتصـاد والعلـوم السياسـية، 2004ء ، ص 70.

(13) أمــاني قنــديل، انعكاســات العولمــة على المنظمــات الأهليــة : دمج أم إقصــاء، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية) ص ص 53 - 54.

(14) نهى صلاح، مرجع سبق ذكره، ص 68 .

(15) انظر/ ي:

- Aziz, Nikhil. The Human Rights Debate in an Era of Globalization, in: Peter Van Ness (ed.) Debating Human Rights (New York: Routledge and Kegan Paul, 1999) Pp 32-48.

- Barber, Benjamin. Globalization Democracy, The American Prospects Magazine, (September 2000), pp 1 - 9.

(16) Perlas, Nicanor. Civil Society: The Third Global Power, (2000), http://www.southerncrassreview.org/infor3.de/fts

(17) Keck, Margaret E. and Sikkink, Kathryn. Op. Cit.

(18) منار الشوريجي، الحركة العالميــة المناهضــة للعولمــة، بحث مقــدم إلى المــؤتمر السنوى الأول لبرنامج الدراســات المصــرية الإفريقيــة حــول "أفريقيــا والعولمــة" عقــد بجامعة القاهرة 12 – 14 فبراير 2002.

(19) أماني قنديل، المجتمــع المــدني العــالمي (القــاهرة: مركــز الدراســات السياســية والاستراتيجية بالأهرام، 2002).، ص ص 18 – 19 .

(20) أماني قنديل، المرجع السابق ذكره، ص 50.

(21) نهي شتية، مرجع سبق ذكره، ص 91.

(22) أماني قنديل، المجتمع المدنى العالمي، مرجع سبق ذكره، ص 50 .

(23) نهى شتية، مرجع سبق ذكره، ص 93.

(24) المرجع السابق ذكره، ص 94.

(25) أماني قنديل، المجتمع المدنى العالمي، مرجع سبق ذكره، ص 53.

(26) Keck, Margaret E. and Sikkink, Kathryn. Transnational Advocacy: Networking in (26) International and Regional Politics, ISSI 159/1999 © UNESCO (1999)

(27) Ibid

(28) محيى الدين قاسم، 22 - محيى الدين قاســم، الاتجاهــات المعاصــرة في دراســة المنظمات الدولية غير الحكومية، القاهرة، (2001).، ص 20.

(29) محى الدين قاسم، الاتجاهات المعاصرة....، المرجع السابق ذكره، ص 19.

(30) انظر/ ي:

- Brysk, Alison. Globalization and Human Rights: Transnational Threats and Opportunity, paper prepared for the confrence on "Transnationalism" UCLA, May 5-8 1999.

- Bob, Clifford. (2000), Globalization and the Social Construction of Human Rights Campaign, http://hypatia.ss.uci.edu/Brysk/Bob.html

- Rosenau. James N. Human Rights in a Turbulent and Globalized World,

http://www.pbs.org/globalization/ transcript.html.

- Trakul Kamol. (1998). Globalization and Human Rights, http://www.hurights.or.jp/asia-pasific/no-12-globalization.htm. - Aziz, Nikhl. Op. Cit, p p 32-36..

(31) انظري:

- Meyer, William H. Human Rights and MNCs, Human Rights Quarterly, Vol. 18 (May 1996). pp 375-380.

- Milner. Wesley T. Emerging Human Rights Challenge: The Effects of Globalization and Economic Liberalization.

http://www.pbs.org/globalization/transcript.html

(32) أماني قنديل، المجتمع المدني في مصر، مرجع سبق ذكره، ص ص 203 - 205.

(33) Keck. Margaret E. and Kathryn, Op. Cit

(34) Ibid

(35) مدحت الزاهد، بورتو اليجري: عولمة ضد العولمة، كتاب تحت النشر، يصدره مركز دعم التنمية للاستشارات والتدريب.

(36) www.forumsocialmondial.org.br/main.asp?id menc7&cdlanguage=2

(307) www.forumsocialmondial.org.br/main.asp?id menc7&cdlanguage=2. op. cit.

(38) مدحت الزاهد، بورتو اليجري....، مرجع سبق ذكره.

(39) ww.forumsocialmondial.org.br/main.asp?id_menc7&cdlanguage=2. op. cit.

المرأة بين الأطر عبر القومية وسياسات الليبرالية الجديدة:

دراسة حالة من مصر([1])

ياسمين معتز

ترجمة : سامح سمير

مقدمة :

شهدت العقود الثلاثة الأخيرة حركة هجرة هائلة للمصريين إلى العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم، من الكويت وليبيا والأردن إلى إيطاليا، وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية. لقد أصبحت الهجرة مكوناً أساسيًا من مكونات التاريخ الاجتماعي للأسرة المصرية، حيث برزت كهدف عام ومشترك بين أبناء الطبقة الوسطى في مصر، تبين المعلومات الاحصائية لسنة 2006 وجود 720.000 مصرى يمكن تصنيفيهم كمهاجرين دائمين في بلدان أوروبا الغربية، والولايات المتحدة، وكندا، وأستراليا، وقد بلغت تحويلات المصريين العاملين بالخارج لعام (2006 -2007) 6321 مليون دولار حسب تقديرات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء ، منها 32% من الولايات المتحدة الأمريكية ، 17.5% من الكويت و13.6٪ من السعودية. وقد ذُكر في جريدة «المصرى اليوم» أن ثمانين بالمئة من الشباب المصرى الحاصل على مؤهل عال يصطفون يوميًا أمام أبواب السفارات الغربية أملاً في الحصول على تأشيرة، بلا نية في العودة مرة أخرى إلى مصر (12 أغسطس مصر 2006).

تتطرق هذه الورقة إلى عالم نساء الطبقة الوسطى في مصر الأقل حظاً، واللاتي انخرطن في حركة انتقالات عبر قومية بين مصر ونيويورك في ظل سياسات العولمة الرأسمالية والليبرالية الجديدة. تؤثر النساء على حركة الهجرة مثلها يتأثرن بها، حيث يعملن في الولايات المتحدة كي يتمكن من تلبية احتياجات أسرهن الأساسية في مصر، ويُنشئن عائلات عبر قومية، ويعتبرن منتجات لمعاني وممارسات «الوطن»، سواء في البلد الأصلي أو البلد المضيف.

استناداً إلى ثلاث دراسات حالة أجريت في إطار دراسة إثنوجرافية «متعددة المواقع»، في مصر والولايات المتحدة، أجادل بأنه، خلافًا للأدبيات المتعلقة بالهجرة المصرية والعرب الأمريكيين، والتي كثيرًا ما تغفل تمامًا. النساء في عملية الهجرة، تلعب النساء المصريات دورًا فعالاً في الظواهر والممارسات عبر القومية ذات الصلة بالنوع الاجتماعي (الجندر) في سياق العولمة الاقتصادية، حيث يقتحمن قطاع الخدمات في مدينة نيويورك، بشكل مباشر كعاملات في القطاع الخدمي الأمريكي، أو بشكل غير مباشر كزوجات مهاجرين قائمات على إدارة الأسرة في مصر. جنبا إلى جنب مع الرجال، تتشكل رغبتهن في الصعود الإجتماعي، وتنظم حركتهن داخل وعبر الحدود ورغباتهن في الصعود بواسطة الحقول الاجتماعية عبر القومية شديدة التعقيد، وممارسات أجهزة الدولة، بالإضافة إلى أنظمة العمل والأسرة النووية والممتدة.

مراجعة الأدبيات

تتناول هذه الدراسة بالتحليل مسألة الهجرة المصرية إلى دول مستقطبة لعمالة ذات أجر ضئيل، وتجارب العرب والأمريكان العرب في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تتطرق المجموعة الأولى من الأدبيات بالسياق الأوسع لهجرة العمالة المصرية الماهرة

وغـير المـاهرة إلى الخـارج، وخاصـة حالـة العمالـة في مدينـة نيويـورك، بينمـا تقيم المجموعـة الثانيـة حـوارا بين التقسـيم الـدولى للعمالـة في ظـل سياسـات العولمـة الاقتصادية والليبرالية الجديدة، وخطابات ما قبـل ومـا بعـد الحـادي عشـر من سـبتمبر المتعلقة بالنزعـة العنصـرية تجـاه المسـلمين الشـرق أوسـطيين العـرب في الولايـات المتحدة.

دراسات عن هجرة العمالة المصرية إلى الخارج

في مطلع السبعينيات، بدأت مصر تشـهد موجـات هائلـة وبعيـدة المـدى من العـاملين المصريين المغتربين ودخولهم إلى قطاعات متعددة في أسواق العمل العالمية. ونتيجة عــدد من العوامــل المتشــابكة، في مصــر والــدول المسـتقبلة للعمالـة، غــادر آلاف المصريين وطنهم، كل عام ، بحثًا عن رأسمال اقتصادي، واجتماعي، وثقافي ([2])

ونظرًا للحجم الهائـل لتلـك الهجـرة، صـارت العمالـة المصـرية المهـاجرة مـادة خصـبة للعديد من الدراسات (Amin أمين 2000 Ayubi أيوبي 1983،ـ Fergany فرجـانى Hadley 1987 هادى 1977، Saleh صالح 1988). وقد تبنت تلك الدراسات بشكل أساسي الجوانب الاقتصادية للهجـرة، وركـزت على هجـرة العمالـة المصـرية إلى دول النفط، والمنتمية إلى مختلـف الطبقـات الاقتصـادية والاجتماعيـة، بمن فيهم العـاملون المغتربون أصـحاب الكفـاءات (هجـرة العقـول)، وذوى المهـارات المنخفضـة على حـدٍ سواء (Ayubi أيوبي 1983,ـ Saleh صالح 1983, سـيل 1988). وقـد اعتمـد الإطـار التفسـيرى الرئيسـي لتلـك الدراسـات على المـداخل النظريـة المتعلقـة بالاختيـارات والحوافز الفردية، وشملت متغيراتها الأساسـية مجموعـة من عوامـل الجـذب والطـرد التي تركز على تباينات المعدلات الاقتصادية وظروف المعيشـة بين بلـد الأصـل والبلـد المضـيف، وكـذلك على التشـابهات الثقافيـة بين الـدول المرسـلة والـدول المسـتقبلة للعمالــة، عــانت تلــك المجموعــة من الأدبيــات من وقوعهــا تحت ســطوة الخطــاب النيوكلاسيكي القائم على عوامل الجذب والطـرد، والـذي يفصـل بين الفاعليـة والبنيـة المجتمعية ، ونادرًا ما جمعت بين الـدوافع الاقتصـادية، والـدوافع الثقافيـة والاجتماعيـة. وكـذلك اسـتدعت العديـد من الصـور النمطيـة الـتي تفـرق بين «العمـال المغـتربين» و«المهـاجرين المنـدمجين». وقـد تبـنى قـانون 111 لسـنة 1983، والخـاص بـالهجرة ورعاية المصريين بالخارج المفهوم نفسه حيث عـرف المهـاجر الـدائم على إنـه « كـل مصرى جعل إقامته العادية بصفة دائمة في خارج البلاد بأن اكتسب جنسية دولة أجنبية أو حصل على إذن بالإقامة الدائمة فيها أو أقام بها مدة لا تقـل عن عشـر سـنوات ، أو حصل على إذن بالهجرة من إحدى دول المهجر الـتي تحـدد بقـرار من الـوزير المختص بشئون الهجرة» (مادة 8، قانون 111 لسنة 1983) والمهاجر المـؤقت على إنـه «كـل مصرى غير دارس أو معار أو منتدب جعل إقامته العادية أو مركـز نشـاطه في الخـارج وله عمل يتعيش منه متى انقضى على بقائه في الخارج أكثر من سنة متصلة ولم يتخذ إجراءات الهجرة الدائمة المنصوص عليها بهذا القانون أو اتخذها وعاد إلى الوطن قبــل تحقيق أي شرط من الشروط الواردة بالمادة 8 من هذا القـانون» (مـادة 13 ، قـانون 111 لسنة 1983).

تكشف هذه التفرقة عن تبنى الافتراضات التي تتأسس عليها نماذج الهجرة الـتي، كمـا تشـير إلى (Basch et al بـاش 4:ـ 1994)، تتعامـل مـع هـاتين الفئـتين على أنهـا مختلفتان، مما يجعلها غير قادرة على التعبير عن حقيقة أوضاع المهـاجرين/ المغـتربين في الوقت الراهن، حيث إنهم كثيرًا ما ينتمون إلى أكثر من بلد في آن واحد، وينظرون لأنفسـهم كمهـاجرين مؤقـتين، حـتى وإن أقـاموا في البلـد المضـيف لفـترة تزيـد على عشرة أعوام.

ونتيجة لوقوع تلك الأدبيات وسياسات الدول تحت تأثير نظريات النيوكلاسيكية والنيوليبرالية، راحت الخطابات المتعلقة بالهجرة تبعث برسالة واضحة للطبقة الوسطى المصرية: تحقيق الصعود الاجتماعي من خلال الهجرة هو الحل وهو نتيجة الجدارة والقدرات الفردية. علاوة على ذلك، أكدت فرص الصعود الاجتماعي غير المسبوق والحراك الاقتصادي بين أبناء الطبقة الوسطى المصرية الناتجة بالأساس عن الهجرة، حيث يعمل فرد واحد على الأقل من كل أسرة بالخارج، على الدور المحوري الذي تلعبه الهجرة الدولية في الصعود الاجتماعي (أنظر/ ي Amin أمين 2001). تروج تلك المرويات، مع ذلك، لفكرة مفادها أن كل مصرى يفشل في تأمين مكان له في الطبقة الوسطى، لديه الحرية في أن يهاجر سعيا وراء مراكمة رأس المال المادي والاجتماعي والثقافي.

وهكذا تتجاهل تلك المرويات العوامل الهيكلية الأخرى التي تؤثر على اتجاه، وأنواع وأنماط تيارات الهجرة والممارسات عبر القومية.

ركزت الدراسات المبكرة التي تناولت الهجرة المصرية، على البلدان العربية المجاورة، خاصة تلك المنتجة للنفط، حيث شكلت تلك البلدان المقصد الرئيسي للعمال المصريين المغتربين، المهرة وغير المهرة على حد سواء. ومع ذلك، فقد انخفض هذا التدفق بصورة ملحوظة منذ بداية التسعينيات نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة.

فقد شهدت مصر اتجاهًا مضادًا للهجرة منذ بداية التسعينيات، تمثل في عودة آلاف المهاجرين العاملين بالخارج إلى مصر.

يرجع الباحثون وصانعو السياسات هذا الانخفاض لعاملين أساسيين. أولاً، عدم الاستقرار السياسي الذي ساد المنطقة، خاصة عقب الحرب العراقية - الكويتية عام 1991, مما أثبط عزيمة العمال المغتربين عن الإقدام على مغامرة الهجرة (Bakalian باكاليان و Bozorgmehr بوزورجمر 2005). فقد تأثرت ظروف العاملين في كل من الكويت والعراق بشكل مباشر نتيجة حرب الخليج الثانية حيث عاد معظم العمالة في كلتا البلدين إلى مصر.

ثانيًا، فإن مهارات خريجي المؤسسات التعليمية في مصر «لم تتطور بما يواكب الوسائل التكنولوجية الحديثة المستخدمة في الصناعات والخدمات»، في دول الخليج (تقرير التنمية البشرية المصرية 103: 2005). وكان التأثير الذي أحدثه تقلص تيارات الهجرة إلى الخليج على التوسع في الهجرة إلى الغرب مثار جدل في تلك الأدبيات، حيث أشار بعض الدارسين إلى معدلات الهجرة إلى الغرب قد ارتفعت وتيرتها في أعقاب حرب الخليج الثانية لعام 1991، بينما يرى آخرون أنها ليست ظاهرة جديدة ، بل دخلت بالأحرى، إلى دائرة الضوء بسبب الأجندات السياسية للدول المستقبلة لتلك الهجرات غير الموثقة، وخصوصًا دول الاتحاد الأوروبي (Saad 2005).

وبينما لا تزال أسباب ونتائج هذا الانخفاض في حاجة إلى البحث والتقصى، لوحظ أن عددًا كبيرًا من المصريين يختارون دولاً غربية غير عربية ليقيموا فيها بشكل مؤقت، أو شبه دائم أو دائم (Zohry زهرى 2003,_ Saad سعد 2005). تشمل هذه الدول، الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، واستراليا، وتشمل كذلك عددًا من بلدان أوروبا الغربية، مثل إيطاليا (IOM 2003). وقد بدأ عدد من الباحثين، بدعم من الحكومات والمنظمات الدولية، في استكشاف تاريخ، وأنماط، وأسباب الهجرة الدولية المصرية للغرب، بهدف تتبع، وتنظيم ، و«دعم» العمال المغتربين، خاصة في دول أوروبا الغربية والمملكة المتحدة. عززت تلك الأدبيات فهمنا لظاهرة الهجرة، حيث سلطت الضوء على فكرة أن الهجرة الدولية المصرية لها جوانب خفية، يقودها ويحركها عدد من

الشبكات الاجتماعية، ويقوم على تنظيمها والتحكم بها مجموعة من الدول المعنية. وهكذا، تسلط تلك الأدبيات الضوء على العوامل الهيكلية، كالظروف الاقتصادية، والتاريخية، والسياسية، للبلدان المرسلة والمستقبلة للعمالة، التي تتحكم في تيارات الهجرة، وكذلك الممارسات عبر القومية والحقول الاجتماعية التي تنشأ بين العاملين المغتربين وشبكاتهم الاجتماعية في مصر، رغم استنادها إلى نموذج الجذب والطرد بين بلدان الجنوب والشمال في تحليلها لظاهرة الهجرة. ومن الإسهامات المهمة لتلك الدراسات هي أنها تساعدنا على إدراك أنه من الممكن النظر إلى العمالة المصرية المهاجرة باعتبارها مصدرًا لتدفق العمالة غير المنظمة، منخفضة الأجر، قليلة التكلفة، من البلدان الأقل تقدمًا اقتصاديًا إلى تلك الأكثر تقدمًا، في سياق الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

ومع ذلك، تعانى هذه المقاربة من مشكلة واحدة، وتتمثل في حصر صورة المغترب المصري في نموذج الذكر، الشاب، ذي المؤهلات العلمية العليا، القادم من القاهرة الكبرى أو منطقة الصعيد.

تؤكد هذه الدراسة المؤهلات العليا للعمالة المهاجرة، ولكنها تتحدى فكرة أنهم يشكلون كلا متجانسًا بتأكيدها على الفروق والتباينات بين العاملين المهاجرين من حيث السن، والدين، ومسقط الرأس، ومن خلال الدخول في جدل مع النقاشات المسيطرة على الدراسات المتعلقة بالهجرة والتي تغفل تمامًا فكرة النوع (Al-Ali العلى و Koser كوسر 2001). وفي الحقيقة، فإن النساء غائبات بشكل ملحوظ في تلك الأدبيات، وعندما يرد ذكرهن يتم تصويرهن كأمهات، وزوجات، وبنات مهجورات هناك في أرض الوطن في انتظار عودة الرجال. وتعد صورة «القرية التي هجرها رجالها»، من الصور المتكررة في النماذج العقلية المستخدمة في مقاربة موضوع الهجرة. ويعتبر فيلم «عرق البلح» عام 1998 للمخرج رضوان الكاشف أحد الأعمال المعززة لتلك الصورة. في بداية الفيلم، يصل عدد من قائدي الدراجات البخارية المقنعين ذات يوم إلى واحة قائمة في وسط الصحراء، حاملين وعودًا بحياة رغدة للرجال ولنسائهن اللاتي خلفوهم وراءهم في الواحة. يرحل الرجال، ونكتشف نحن الإحباط (الجنسي) للنساء المهجورات وصراعهن على الذكر الوحيد الذي بقى في القرية، وينتهى الفيلم بعودة رجال القرية ليجدوا أن قيمهم التقليدية المتوارثة قد تبدلت، خاصة تلك المتعلقة بعلاقاتهم الزوجية.

يعتبر هذا مثالاً جيدًا على خطاب الهجرة، والذي استبطن، منذ نشأته، انحيازا للذكر وغيابا لأي تحليل متعلق بالنوع الاجتماعي (Pessar بيسار 1999). علاوة على ذلك، حينما كان يتم تناوله، كان مفهوم النوع الاجتماعي يستخدم كمرادف للنساء، كما لو أن هجرة الرجال لا علاقة لها بالنوع (Hondagneu-Sotelo هونداجنيو - سونيلو 1994). ونتيجة لوعيهن بهذا التناقض النظري الذي وسم الدراسات المتعلقة بالهجرة، قامت النسويات الملونات بالتركيز على مفهوم النوع كمكون أساسي من مكونات العلاقات الاجتماعية في الهجرة (Pesar بيسار 1999 Parrenas باريناس 2001)، أي «كبعد علائقي أساسي من أبعاد النشاط الإنساني، يتشكل بفعل الأفكار الثقافية والفردية للرجال والنساء، ويؤثر على أوضاعهم الاجتماعية والثقافية وعلى طريقة ادراكهم وممارستهم لحياتهم» (Indra إندرا 2: 1999)، و«أداة تحليلية وثيقة الصلة بفهمنا لهجرة الرجال والنساء على حد سواء» (Hondagneu-Sotelo هونداجنيو - سوتيلو 1994). كما جادلن بأن النوع الاجتماعي ينظم، ويشكل، ويميز تجارب الهجرة لدى الرجال والنساء على حد سواء. ومن أهم إسهامات هؤلاء الباحثات، تأكيدهن على تحدي «مفهوم البطرياركية كنسق مستقل للهيمنة يضرب بجذوره في مبدأ تقسيم العمل والرأسمالية»، وسلط الضوء، بدلاً من ذلك، على العديد من محاور الهيمنة والمقاومة التي طورتها النسويات من أصل إفريقي ، لتشمل: النوع الاجتماعي، والعرق، والطبقة، والوضع القانوني (Hondagneu-Sotelo هوندانجنيو - سوتيلو 3: 1994)، والدين كما تمت الإشارة لذلك في أدبيات الأمريكان العرب التي سأناقشها

في الأقسام التالية. تشتمل الإسهامات الـتي قـدمها هـذا الفـرع من الدراسـات، على: التقسيم الدولى للعمل وفقًا للنوع الاجتماعي (Parrenas باريناس 2001، Sassen ساسين 1996)، العلاقـة بين الهجـرة والمسـاواة بين الجنسـين (أو عـدم المسـاواة) (Grasmuck جراسـموك و Pessar بيسـار 1991)، وإنتـاج أسـر عـبر قوميـة وموقـع النســاء والرجــال في ذلــك (Hondagneu-Sotelo هونــداجنيو - ســوتيلو 1994). ولحسن الحظ، بدأ البعض في مساءلة تلك الصورة وتحديها، في مجال صناعة السـينما على الأقل . فعلى سـبيل المثـال يسـلط فيلم «قص ولـزق» (2006) للمخرجـة هالـة خليل الضوء على فكرة أن النساء أيضًا يسعين لتدبير وسائل تسـاعدهن على الهجـرة. يروى الفيلم قصة امرأة في الثلاثين من عمرها تسعى بكل الوسائل لتستوفي شـروط الهجرة إلى نيوزيلانده. وفي سعيها اليائس لاستيفاء الشـرط الأخـير، تحـاول أن تـتزوج «على الورق فقط» ، حيث يشـكل الـزواج إحـدى النقـاط الداعمـة في طلب الهجـرة. ليس هذا سوى مثال واحد فقط على رغبة النساء في الهجرة والانخراط في العمليـات عبر القومية وبالمثـل، تسـتهدف هـذه الدراسـة توضـيح الـدور الـذي تلعبـه النسـاء في الهجرة المصرية وفي الحركة المصرية عبر القومية من خلال إلقاء الضوء على العديـد من تجـارب النسـاء في السـفر والعيش بين عـدة بلـدان والتشـديد على دورهن في تكوين، وإنشاء ونقل بيوتهن الزوجية.

العرب والأمريكان العرب في الولايات المتحدة

تركز الأعمال البحثية المتعلقة بالأمريكان العرب على تاريخ المهاجرين العرب للولايات المتحدة بصفة عامة (Naff ناف 1985 ,Shakir شاكر 1997، Suleiman سليمان 1999) وعلى المسلمين بصفة خاصة، بمن فيهم العرب، والمهاجرين من جنوب آسـيا، والأمريكان ذوو الأصول الأفريقية (Aswad أسود و Bilge بيج 1996، Jamal جمـال 2005). وفي سياق تتبعهم لتاريخ المسلمين-الشـرق أوسـطيين- العـرب في الولايـات المتحدة يشير البـاحثون إلى إمكانيـة تقسـيمه إلى ثلاث موجـات كـبرى، من ثمانينيـات القـرن التاسـع عشـر إلى الحـرب العالميـة الثانيـة، ومن الحـرب العالميـة الثانيـة إلى ستينيات القرن العشرين، ومن الفترة ما بعد عام 1965 حتى اليـوم. سـأركز في هـذا القسم من الدراسة على الفترة ما بعـد 1965 حيث إنهـا الفـترة الـتي شـهدت أضـخم تدفق للمهاجرين المصريين (Bryan بريـان 2005)، بينمـا سـأحاول الاقـتراب سـريعا من بعض الجوانب الخاصـة بالمهـاجرين العـرب الأوائـل والـتي لعبت دورًا في تشـكيل الجماعـات المصـرية المهـاجرة في الـوقت الـراهن، وخاصـة تصـنيفهم "العـرقي" في الولايات المتحدة.

إن التحيزات والصـور النمطيـة المعاديـة للمهـاجرين العـرب الأوائـل قـد انعكسـت في الخطابـات الشـعبية والرسـمية على حـد سـواء. ففي عـام 1910 اعتـبرهم «مكتب الإحصاء» بالولايات المتحدة غير مؤهلين للحصول على الجنسية الأمريكيـة عن طريـق تصنيف الشرق أوسطيين، بمن فيهم العرب، ك "أتراك في آسيا". ونتيجة ذلك، شهدت المحاكم الأمريكية العديد من الدعاوى القضائية التي تجادل بأن اللبنـانيين/ السـوريين، والأرمن، والمهاجرين الشرق أوسـطيين ينتمـون للجنس القوقـازي، كاشـفة بـذلك عن اسـتدماجها الخطـاب الاسـتعماري الخـاص بـالعرق الأبيض. وبنـاء على ذلـك صـارت الجماعات المنحدرة من أصـول شـرق أوسـطية، بمن فيهم المصـريون، تصـنف بصـفة رسمية على أنها "بيضاء"، وهكذا أصبحوا، رسميا، غير مرئيين في خضم البحر المؤلـف من الأغلبية البيضـاء (Samhan سـامهان 19). بيـد أن تلـك الحالـة من الخفـاء وعـدم الظهور قد تم استبدالها ، كما تشير "نابر" (Naber) (2000)، بالنظرة العنصرية في حقبة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر.

شهدت حقبة ما بعد 1965 تدفقًا سريعًا لجماعات من المهـاجرين العـرب ذوى أصـول دينية وجغرافية متنوعة نتيجة التعديل الذي أدخل عام 1965 على "قانون الهجرة ومنح

الجنسية"، ثم صدور "قانون إصلاح ومراقبة الهجرة" عام 1986. ونتيجة تأثرها الشديد بنزعة القومية العربية السائدة في تلك الحقبة والمرارة التي خلفتهـا حـرب 1967 بين العرب وإسـرائيل، تتميـز تلـك المجموعـة من المهـاجرين عن سـابقيهم من حيث قـوة مشاعرهم القومية، وانتقادهم للسياسة الخارجية الأمريكية، وضـعف تمـاهيهم الوطـنى مع الولايات المتحدة (Samhan سامهان 1999)، وقـاموا ببنـاء تحالفـات مـع آخـرين، بمن فيهم أنصار الإسلام السياسي، المناوئين للإمبريالية الغربية، ونشأ نـوع من التـوتر السياسي بينهم وبين إخوانهم في العرق المولودين في الولايات المتحدة خاصـة هـؤلاء المنتمين إلى الموجة الأولى للهجرة (Naber نابر 40: 2000). وقد ذهب البعض لأبعد من هذا فجادلوا بأن المهاجرين العرب إلى الولايات المتحدة في الحقبة ما بعـد 1965 تعرضوا لعملية متناقضة وفريـدة من التفرقـة العنصـرية المسـتندة إلى الـدين والنـوع الاجتمـاعي والتنميـط العـرقي السـلبي فهم «بيض» طبقًـا للسـجلات الرسـمية، لكنهم «ليسـوا بيضـا تمامـا» في النظـام العنصـري الأمـريكي المـدعوم من وسـائل الإعلام الأمريكية والخطابات الحكومية (مصدر سابق). وقد تفاقمت عملية التفرقـة العنصـرية ضد المسلمين - الشرق أوسطيين- العرب في حقبة ما بعد الحادى عشـر من سـبتمبر وانطوت، فضـلاً عن ذلـك، على تقسـيم طبقى. تجـادل كـل من «بريـان» (Bryan)- (2005)، و«داز جوبتـا» (2005) ((Das Gupta، اسـتنادًا إلى دراسـات اثنوجرافيـة أجريت في نيويورك ونيوجيرسي، بأن امتيازات المواطنة، واللغة والمظهـر قـد أنقـذت المسلمين- الشرق أوسطيين- العرب المنتمين للطبقة الوسطى العليا وتركت الطبقـة العاملة في أوضاع هشة وسيئة للغاية. وباستثناء عدد قليل من الباحثات، مثل «أيوبى» (1983) ((Ayubi, و «برايان» (Bryan)- (2005)، و(دار جوبتـا» (Das Gupta)- (2005)، و«البـدري» (El Badry) و «بوسـتون« (Poston) (1990)، و«جـونز» (2000) ((Jones، أهمـل البـاحثون، بشـكل عـام المغـتربين المصـريين في الولايـات المتحدة، خاصة المقيمين منهم في نيويورك.

وفيما يخص التحليل الجندري لتلك الفئة، فكثيرا ما يستند لعدة إشكاليات. أولاً، كثيرًا ما يفترض أن المهـاجر العـربي مسـلم، بـالرغم من أن أكـثر من ثلـثي الأمريكـان العـرب مسيحيون (Read ريد 2004). ثانيا، حين تتطرق هذه الأدبيات للمهاجرة العربية، كثيرًا ما يتم تصويرها على أنهـا محصـورة في الأدوار التقليديـة للأنـثى مثـل رعايـة الأطفـال والأعمال المنزليـة. ثالثًـا، كثـيرًا مـا تعـزى أسـباب الخلافـات حـول تقسـيم الأدوار بين الجنسين في نطاق المنزل والعائلة، إلى المؤثرات الثقافيـة «العربيـة»، المتجـذرة في «الثقافة الإسلامية»- كثيرًا ما يتم عرض محددات المؤثرات الثقافية «العربيـة» عرضًـا إجرائيًا على النحو التالي: يشير الانتماء الديني إلى العضـوية في جماعـة دينيـة فرعيـة إسلامية، الورع معناه قوة المعتقدات الدينيـة، الهويـة العرقيـة، زواج الأقـارب، التعلـق بالوطن، وتبنى أفكار تقليدية، إلى حد ما، فيما يتعلق بمسـألة النـوع الاجتمـاعي (انظـر Aswad أسـود و Bilge بيج 1996؛- Haddad حـداد و Smith سـميث 1996 ؛ Suleiman سـليمان 1999). فبينمـا تنطبـق بعض من هـذه الخصـائص على الهجـرة العربية في الولايات المتحدة، وخاصة الأقليات المسلمة منها، إلا إنها تصور المهـاجرين العرب كمجموعة متمـيزة بطـابع لاطبقى حيث إن تجـارب النسـاء لا تتـأثر بالخصـائص الثقافية والاجتماعية للطبقة التي تنتمى إليها.

ولحسـن الحـظ، بـدأت مجموعـة من الأدبيـات الـتي ظهـرت حـديثا تلفت الانتبـاه إلى المساهمة الفعالة للنساء المسلمات- الشرق أوسطيات- العربيات من الطبقة العاملة، في الاقتصاد العرقي (Dallafar دالافـار 1996)، وفي التجمعـات الدينيـة الإسـلامية (Jamal جمـال 2005). غـير أن تلـك الأدبيـات لم تتطـور بشـكل كامـل بحيث يمكن استخدامها كأطر نظرية لتلك المجموعة، حيث تركـز، بـالأحرى، على دراسـات الحالـة. ولأغراض هذه الدراسة، أقترح إدماج هاتين المجموعتين من الأدبيات كى نفهم تجـارب العالمة النسائية المغتربة/ المهاجرة. تقدم النسـويات الملونـات نمـاذج نظريـة لتحليـل النوع الاجتماعي والظواهر عبر القومية في حين يقـوم البـاحثون، الـذين يركـزون على

المسـلمين-الشـرق أوسـطيين - العـرب, بإضـافة الخصوصـية، إن وجـدت، المتعلقـة بالقضايا التي يعالجونها.

سـأركز في هـذه الدراسـة على الولايـات المتحـدة باعتبارهـا أكـثر البلاد المضـيفة للمهاجرين المصريين في البلدان الغربية، وتحتل مركز أكـثر البلاد المصـدرة لتحـويلات المصريين العاملين بالخارج (Zohry زهرى 2003).

علاوة على ذلك، خلافا لتيارات الهجرة المصرية الأخرى، فإن حركـة العمالـة المصـرية للولايـات المتحـدة، تخضـع بالكـاد لرقابـة و/ أو تحكم «وزارة القـوى العاملـة والهجـرة والجنسـية المصـرية، و/ أو وكـالات الهجـرة الخاصـة» أو «مكتب خدمـة الهجـرة ومنح الجنسية» بالولايات المتحدة.7 وفي حقبة مـا بعـد الحـادي عشـر من سـبتمبر، تعـرض المسـلمون - الشـرق أوسـطيون - العـرب في الولايـات المتحـدة، المـذين تكشـف أجسادهم، أو أسماؤهم، أو ملابسـهم، أو جنسـيتهم، أو أى سـمات أخـرى، عن خلفيتهم العربية و/ أو الإسلامية، لأعمال عنف ذات طبيعة عنصرية أو متعلقة بالنوع الاجتمـاعي، خاصـة في أوسـاط الطبقـة العاملـة (Bryan بريـان 2005، Das Guptas 2005, Jamal جمال و Naber نابر 2008).

إطار تحليلي : النوع الاجتماعي، العولمـة، وإضـفاء الطـابع عـبر القـومي على العمل

يعبر العمال المصريون المغتربون حدود دول نيوليبرالية في عالم يتجه بسرعة متزايدة نحو العولمة، وينخرطون في حقول اجتماعية عبر قوميـة تتشـكل بواسـطة مؤسسـات وفعاليـات مثلمـا تسـهم هي في تشـكيلها. ويمكننـا أن نطـور إطـارا تحليليـا يأخـذ بعين الاعتبـار العولمـة كمسـرح للأحـداث، والحقـول الاجتماعيـة عـبر القوميـة كعمليـات وممارسـات، والنيوليبراليـة كمنطـق ونمـط للتنظيم والتحكم، مـع الأخـذ بعين الاعتبـار وحـدات التحليـل متعـددة المسـتويات عن طريـق الاسترشـاد بالنقاشـات المتعلقـة بالعولمة، والليبرالية الجديدة وعبر القومية لتوضح كيف يمكن لتلك العناصر أن تتكامـل من أجل تحليل تجارب النساء عبر القومية، وتكوين مفاهيم أساسية سـيتم اسـتخدامها خلال هذه الورقة.

عبر القومية

دفعت الدراسات الخاصة بتدفق البشر، والأشياء، والأفكـار، ورأس المـال البـاحثين في مختلف المجـالات البحثيـة لبلـورة إطـار عـبر قـومى لدراسـة «رأس المـال، والأفـراد، والجماعــات والمنظمــات، والشــركات التجاريــة، والحركــات الاجتماعيــة، والــدول، والهويات، والمواطنة والتمثيلات الثقافية، والأفكـار» و«تجـاوز القوميـة المنهجيـة الـتي تساوى بين المجتمع والدولـة القوميـة» (Schiller شـيلر 439:ـ 2005). قـدمت تلـك النقلة المعرفيـة نموذجًـا جديـدًا لدراسـة أحـوال العمـال المغـتربين (Schiller شـيللر 100:ـ 2003). واسـتلهم البـاحثون هـذا الإطـار، فضـلاً عن قصـص وتـواريخ العمـال المغتربين، واقترحوا أنه «عندما يسافر المغتربون عبر حدود الدول، لا يتركون أوطانهم خلفهم بالضرورة، لكنهم، بـالأحرى، يصـطنعون علاقـات ثقافيـة، وسياسـية، واقتصـادية تربـط بين أوطـانهم والمجتمعـات المسـتقبلة لهم» (Inda إنـدا و Rosaldo روزلتـو 2001:154)، بهدف تقويض التعارض الذي دام طويلاً بين المغتربين والمهاجرين- وبين المقيمين بصفة دائمة والمقيمين بصفة مؤقتة. وتعد قصص القادمين من الهند الغربيـة (Foner فوتر 2001)، ومن جرينادين وفينسنت (Basch et باش 1994)، ومن غرب أفريقيا (Stoller ستولر 2002)، ومن المكسيك (Smith سـميث 2006) في مدينـة نيويورك، مجرد أمثلة قليلة توضح الطرق المتعددة الـتي يمكن للمغـتربين/ المهـاجرين من خلالها أن ينخرطوا في النسيج الاجتماعي، والسياسي، والاقتصادي، والثقافي لكـل

من الولايـات المتحـدة، وأوطـانهم الأصـلية. وقـد فهمنـا من خلال تلـك المجموعـة من الأدبيات، أن الأنشطة والممارسات عبر القومية تشمل (دون أن تكون مقتصـرة على)، العضوية في عائلات عـبر قوميـة، إرسـال و/ أو اسـتلام تحـويلات نقديـة وأشـياء عينيـة وأفكار جديدة، المشاركة الفعالة في المنظمات المحلية الاجتماعيـة، و/ أو الثقافيـة، و/ أو السياسـية، فضـلاً . عن صـوغ تحالفـات وعلاقـات عمـل بين الـوطن الأصـلي وبلـد الإقامة. لكن لماذا ينخرط العاملون المغتربون بشـكل متزايـد في الحقـول الاجتماعيـة عبر القومية؟ إحدى الإجابات الممكنة هي أن الهجرة عبر القوميـة قـد تشـكلت بمـدى ودرجة اندماج المغتربين/ المهاجرين سياسيا واقتصاديا في البلدان الـتي يقيمـون بهـا (Basch et بـاش 1994 Ong أونج 1999). على سـبيل المثـال، اسـتنادا إلى نتـائج دراسـة عمليـة على سـكان نيويـورك من ذوي الأصـول الفلبينيـة والكاريبيـة، وجـدت «باش» (Basch et) (ـ 1994 : 10) أن عبر القومية كانت بمثابة رد فعل لهشاشة الأوضاع الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية التي يواجهها المغتربون/ المهاجرون، مثل التصنيف العرقي السائد في الولايات المتحدة، ونمـو المشـاريع الوطنيـة في أوطـانهم الأصلية، والتغير في حجم وتركيب المجموعات العرقية في نيويورك، وقوى الرأسمالية العالميـة، والأوضـاع في النظـام العـرقي العـالمي (مصـدر سـابق). لكن، هـل تسـتند الأنشطة عبر القومية إلى الظروف المادية فقط؟ بالطبع لا، «فالأنشـطة عـبر القوميـة والحقول الاجتماعية تحركها عوامل اجتماعية، وثقافيـة، وايديولوجيـة أخـرى ذات طـابع تاريخى محـدد» (Al-Ali العلى و Koser كوسـر 2001:101). وقـد تعلمنـا من «ليس للنقـود رائحـة» (Stoller سـتولر 2002) أن المغـتربين القـادمين من غـرب أفريقيـا، يؤسسون شبكات عبر قومية بين غرب أفريقيا وشمال أمريكا في محاولة لإعادة إنتـاج التقاليد العائليـة. وبالمثـل، ينخـرط العـاملون المغـتربون المصـريون في أنشـطة عـبر قومية قائمة على خليط من العوامل الاجتماعية، والاقتصـادية، والثقافيـة، مثـل الـزواج من الوطن، وتكـوين عـائلات عـبر قوميـة حيث يؤسـس أفـراد العائلـة بيوتـا في مصـر والولايات المتحدة ويتنقلون بينها.

لكن هـل عـبر القوميـة مجـرد إطـار لفهم العمليـات الوسـيطة (Parrenas باريـنـاس 2001) أو مـا كـان يسـمى «المسـتوى المتوسـط» (Smith سـميث و Guarnizo جوارنيزو 1998)؟ إجابتي هي لا، حيث تتجاهل تلك الطريقة في التفكير الأنشطة عـبر القومية والحقول الاجتماعيـة الموجـودة على مسـتوى الـدول القوميـة. في محـاولتهم لتعميق فهمنا لعبر القومية، أدرك البـاحثون أننـا بحاجـة للتفرقـة بين عـبر القوميـة من «أعلى»، وعبر القومية من «أسفل»، حيث يصفون الأولى بأنهـا «بنيـات وعمليـات من المستوى الأشـمل وتضـم حـيز التـأثير الإعلامي، والتكنولـوجي»، و«الاقتصـاد الثقـافي العـالمي»، ويصـفون الثانيـة بأنهـا «أنشـطة المغـتربين الشـعبية واليوميـة، وعلاقـاتهم بالحركات الاجتماعية والائتلافات» (Basch et باش 121ـ: 2000). وانطلاقًا من هذه الفرضية، ظهرت فكرة الحقول الاجتماعية عبر القومية «كشـبكات ممتـدة عـبر حـدود الدول القومية» المستقاة من فكرة «بورديو» الخاصة بالحقل الاجتمـاعي والـتي تـبرز دور كل من البنية والفاعلية في تنظيم تلك المجالات وخضوعهما للقوة التنظيمية لتلـك الحقـول في الـوقت نفسـه (Schiller شـيلر 2005). ومـع ذلـك، تتعامـل كثـير من الدراسات الخاصة بعبر القومية، كما أشارت «جليـك شـيلر» (Glick Schiller)، مـع الدول المنخرطة في تلك الحركات كمـا لـو كـانت تتمتـع بنفـوذ متكـافىء في المجـال الدولى، وبـذلك فـإنهم يبعثـون الحيـاة مـرة أخـرى في القوميـة المنهجيـة «في صـورة قومية منهجية عبر قومية من خلال الحفاظ على شكل من أشكال صناعة -الحدود عـبر ربط الممارسات عبر القومية بدول قومية مستندة إلى حدود قوميـة محـددة والحفـاظ عليهـا أو تكوينهـا» (443:ـ 2005). على سـبيل المثـال، فـإن راغـبي الهجـرة ليسـوا منخـرطين في ممارسـات عـبر قوميـة يتم تنظيمهـا والتحكم فيهـا، وان كـان عن بعـد، بواسطة الدول القومية فحسب، بل إن اختيارهم للولايات المتحـدة تتحكم فيـه بدرجـة كبيرة تدخلات الولايات المتحدة عبر القوميـة في الشـئون المصـرية. وفى الواقـع فـإن الولايات المتحدة قد لعبت دورًا أساسيًا، وإن كان متناقضا، في شئون مصر الاقتصـادية والسياسية.

ولأغراض هـذه الدراسـة، سـأوظف مفهـوم «الحقـول الاجتماعيـة عـبر القوميـة» كمـا طورته «شيلر (Schiller)، (2005). تتم العمليـات عـبر القوميـة، في حالـة العـاملين المصريين المغـتربين في نيويـورك، من «أعلى» ومن «أسـفل». لا تتم تلـك العمليـات داخل حدود الدول القومية وتحت سيطرتها فحسـب، بـل تتم أيضًـا في حقـول الهيمنـة الماليـة، والعسـكرية، والثقافيـة. سـأقوم بتوظيـف عـبر القوميـة كإطـار تحليلى عـام أسـتهدف من خلالـه الإجابـة عن الأسـئلة العامـة والخاصـة لهـذه الدراسـة الـتي تمت الإشارة إليها سـابقًا، عن طريـق دمج الأطروحـات الـتي قـدمها منظـرو نسـق الهجـرة الذين لفتوا الانتباه إلى أن تيارات الهجرة تقودها وتشكلها روابط اجتماعية، واقتصادية، وثقافية سابقة، تربط بين البلدان المرسلة والمستقبلة، من ناحيـة (Kasinitz كاسـتلز و Miller ميللر 24: 1998 - 25)، والمنظور عبر القومى كما طورته «جليك شيلر» (Glick Schiller)، (2005)، من ناحيـة أخـرى، كي نفهم كيـف أن الولايـات المتحـدة ومصر «كمكانين - في العالم - .... يعملان من خلال نسق تحكم أشمل وما يعنيه ذلـك بالنسبة لطريقة فهمنا لنظام سياسي، واقتصادى، واجتماعى «عالمى» يكتسـب طابعـا عبر قومى على نحو متزايد» (Ferguson فيرجوسون 5: 2006).

يتم استخدام العديد من التعريفات المفهومية التي ظهرت من خلال الدراسات الخاصة بعبر القومية والـتي نجـدها ذات فائـدة لهـذه الدراسـة. تشـمل هـذه المفـاهيم التـالي: الممارسات عبر القومية، والأسر/ العائلات عبر القومية. يتم تعريـف الممارسـات عـبر القومية بأنها «العمليات التي يقوم المغـتربون من خلالهـا بإنتـاج والحفـاظ على صـيانة روابط اجتماعية متعددة الجوانب تربط بين الأسرة، والعلاقات الاقتصادية والسياسـية» (Basch et باش 118: 2001). ومن ناحية أخرى، تُعرف الأسر عـبر القوميـة بأنهـا، أسر نووية وممتـدة في الـوقت نفسـه، متفرقـة عـبر الحـدود الدوليـة، ويميـل أفرادهـا لقضاء فترات طويلة في بلد أو آخر وفترات أخـرى في بلـد أو آخـر ولأسـباب متنوعـة. تتألف تلك الأسر من أبناء، وآباء، وأشقاء، وعدلاء، وأعمام، وأبناء إخـوة، وآبـاء روحـيين وأمهـات روحيـات، على جـانبي الحـدود. تتمـيز مـواقعهم الجغرافيـة بالسـيولة. يـأتون ويذهبون في الإجازات وقد يمكثون لفترات غير محددة سلفًا. وقد يكـون لـديهم أحيانـا أعمـال وممتلكـات على جـانبي الحـدود، والأهم من ذلـك هـو أنهم يؤسسـون أعمـالهم ومشاريعهم في كلا البلدين (Lima ليما 78: 2001).

الغالبية العظمى من المغتربين الذين قابلتهم لديهم أسر نوويـة وممتـدة منتشـرة عـبر الحدود وتتطابق بذلك مع تعريف الأسر عبر القومية. الحالـة المتكـررة هي حين يعمـل الزوجان في الولايات المتحدة ويتركان أبناءهما في رعاية أقارب الـزوج أو الزوجـة في الوطن، حيث تندمج أسرتهما عبر القومية، ممثلة في الأبناء، مع عائلتيهما عبر القومية، وأقصد بها الأشقاء والشقيقات، والأجداد، والأعمام، والعمات في بلد الأصل.

العولمة، والليبرالية الجديدة، وإضفاء الطابع عبر القومي على العمل

خلال العقد الماضي، ازدهرت مجموعـة من الأدبيـات الـتي ركـزت على تـأثير العولمـة والنيوليبرالية على إضفاء الطابع عـبر القـومي على العمـل (Basch et، بـاش 1994 أونج 1999, Parrenas بارينـاس 2001, Sassen ساسـن 2001). تفسـر العولمـة بالآليات التي تتحكم في حركـة رأس المـال، والبشـر، والأفكـار والممارسـات الثقافيـة والتي تنظم مؤسسات الدولة المنوط بها إدارة تلك الحركة (Basch et باش 1994). بكلمـات أخـرى، تعـد العولمـة بمثابـة مظلـة تجـرى تحتهـا الحركـات عـبر القوميـة من «أعلى» ومن «أسفل». تتعامل تلك الطريقة في التفكير مع العولمـة باعتبارهـا مظلـة جامعة مانعة تعمل على مستوى شامل بطريقة لا زمنيـة ولا تاريخيـة، وتتنـاول حركـات اجتماعية، وثقافية، واقتصادية، وسياسـية دون أن تتطـرق إلى (2001:189 أسـئلة من عينـة «حـدود الترابـط،.... المنـاطق الـتي لا يسـتطيع رأس المـال أن يـدخلها، و.... خصوصـية البنيـات الضـرورية لعمـل تلـك الترابطـات» (Coope كـوبر 189: 2001).

كذلك يتم استخدام العولمة كمرادف للفعاليات التي تجرى في عالم واحد بلا حدود أو قيود (Ferguson فيرجسون 2006). في هذه الورقة، يستخدم مفهوم العولمة بشكل أكثر تحديدًا، وذلك لرصد ممارسات وعمليات كما تجرى في مكان بعينه في سياقات مؤسسية، وتاريخية، وجغرافية محددة، حيث تقوم بتشكيل المؤسسات، والبنيات، والفاعلية، مثلما تتشكل هي بها أيضًا (Ferguson فيرجسون 2006).

وعلى هذا النحو، فالعولمة مسرح اقتصادي، واجتماعي ، وثقافى ، وسياسي، يتم فوقه، منذ أوائل تسعينيات القرن العشرين وحتى الآن، تكوين وإنتاج وإعادة النظر في عملية تشكل ذات العاملين المصريين المغتربين إزاء مواضعهم في النظام الرأسمالى العالمي، والعائلة، والدولة، وأنظمة العمل. على سبيل المثال، تتمثل إحدى عمليات العولمة الاقتصادية، والتي تجرى على نطاق واسع للغاية في حقبة العولمة الرأسمالية، في المحافظة على نظام عالمى تراتبي ينظم علاقات عمل غير متكافئة بين البلدان المرسلة والبلدان المستقبلة، حيث يتم استخدام العمالة الرخيصة المنتمية للأولى لخدمة مواطني مجموعة الدول الأخيرة، ويطلق على هذه العملية التقسيم الدولى للعالة (Kasinitz كاستل وميلر 1998 Harvey هارفي 1985 Sassen ساسن 2001, Wallerstein وولريشتاين 1979). منذ منتصف السبعينيات قامت مصر بإمداد أوروبا الغربية، وأمريكا الشمالية، ودول النفط وبعض الدول العربية بالعمالة المصرية ذات الأجر المنخفض والمكانة المنخفضة (Talani تالانى 2003). وهكذا، يمكن النظر إلى العاملين المصريين بالخارج، رجالاً ونساءً، باعتبارهم مصدرا للعمالة من دول أقل تقدمًا إلى دول أكثر تقدمًا من الناحية الاقتصادية في إطار الاقتصاد الرأسمالي العالمي, في معظم الحالات يكون لتلك الانتقالات علاقة وثيقة بالنوع الاجتماعي، ففي الدراسة التي أجرتها الباحثة راشيل باريناس على عمال المنازل الفلبينيين في إيطاليا والولايات المتحدة، تجادل بأنه على الرغم من الفروق في السياقات للدول المستقبلة للعمالة، الولايات المتحدة وإيطاليا تحديدًا، يمر عمال المنازل بتجارب نزوح متشابهة نتيجة العولمة الرأسمالية، فهن خادمات للعولمة.

وتعد الليبرالية الجديدة هي المنطق المحرك لتلك العملية. تشير الليبرالية الجديدة إلى نظرية في الممارسات الاقتصادية السياسية تدافع عن تفكيك دولة الرفاه وتخفيف القيود المفروضة على علاقات العمل باسم مجتمع السوق «الحرة» في مواجهة الدولة البيروقراطية «الراعية». تزعم الليبرالية الجديدة أنها تسعى لتعزيز «الحرية الفردية»، و«الكرامة الإنسانية»، وتجادل بأنه من الممكن تدعيم تلك الأفكار على أفضل نحو من خلال حقوق ملكية قوية، وأسواق حرة، وتجارة حرة. في ظل النظام الليبرالي الجديد، تصير تعاملات السوق نسقا أخلاقيًا قائمًا بذاته جديرًا بأن يقود ويوجه كل الأنشطة الإنسانية دون مساءلة. كما تستهدف جلب كل الأنشطة الإنسانية إلى نطاق السوق والذي يعتقد أنه يمتلك قدرة تكاد تكون سحرية على إحراز أفضل النتائج تحت أي ظرف. فالسوق بوسعها أن تحل جميع المشاكل، بينما ليس على الدولة أن تلعب أي دور سوى حماية الملكية الخاصة، والأسواق الحرة والتجارة الحرة (Harvey هارفي 2005). وهكذا، تشكل الليبرالية الجديدة نمط التحكم الذي يضبط وينظم مسرح العولمة الرأسمالية. ومن أهم ملامح العولمة الاقتصادية والثقافية الميسرة لممارسات الحقول الاجتماعية عبر القومية في النظام العالمي الليبرالي الجديد لحقبة ما بعد التسعينيات ما يلي: أولاً، أعادت الليبرالية الجديدة تشكيل التراتب الطبقي، مما مكن نخبة مسيطرة قليلة العدد من احتكار السوق والمجال السياسي. ثانيًا، أزالت الليبرالية الجديدة أي فكرة تتعلق بالمسئولية تجاه الشعب عن طريق تخفيض الرفاه والدعم، وأفسحت المجال للخاص ليصبح هو الوسيط الرئيسي للتنمية. ثالثًا، تسببت الليبرالية الجديدة في ظهور استقطاب جذري بين الأغنياء والفقراء وانكماش هائل للطبقة الوسطى. وقد تطلب تحول الدولة المصرية نحو الليبرالية الجديدة، جنبا إلى جنب مع إنتاج خطاب «الهجرة هي "الحل"»، إنتاج توافق عام على مبادئ الليبرالية الجديدة.

وقد ظهر ذلك بوضوح في إعادة تشكيل خطاب الدولة المصرية وتحويله من نمط تنظيم ذي طابع اشتراكى قائم على مبدأ الرفاه من خلال تحسين الصحة، والتعليم، والإسكان، إلى نمط تنظيم ليبرالي جديد يشدد على الإحساس الفردي بالمسئولية بين المواطنين بدلاً من الاعتراف بفشل الدولة في تقديم الخدمات كنتيجة لتبنيها سياسات الليبرالية الجديدة.

ولتبرير هذا النمط الليبرالي الجديد، جادل علاء الاقتصاد النيوليبراليون في الخمسينيات والستينيات، بأن مشكلة التنمية تنبع من تدخل الدولة الزائد على الحد (2005). وانطلاقًا من هذه الفرضية، دافعوا عن الحاجة لإعادة هيكلة السوق من خلال التجارة، والتحرير المالى، وخصخصة مرافق القطاع العام من أجل الوصول لحل لمشكلات العجز والديون الحكومية. وصارت تلك الأيديولوجية الخاصة بالمشروع النيوليبرالي عبر القومي تعرف باسم «إجماع واشنطن». وقد نالت الدولة المصرية حصتها من هذا «الإجماع». إن تبنى سياسات التكييف الهيكلى النيوليبرالية، والتي بدأت في منتصف السبعينيات تقريبا بعد تحرير الاقتصاد (الانفتاح)، وتزايدت في التسعينيات، قد أعاد تشكيل الاقتصاد الوطنى المصرى بما يتلاءم مع مصالح التراكم الرأسمالي العالمي (Mitchell ميتشيل 2002).

إن تبنى الدولة المصرية لسياسات التكيف الهيكلي، واستدماجها في أنظمة الحكم المصرية الليبرالية ثم النيوليبرالية فيها بعد، أبعد الدولة بعيدا عن أداء دورها في تلبية الحاجات الإنسانية الأساسية وتسبب في أزمة بطالة شديدة الوطأة. لقد قام كل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولي والدول القوية بالتعاون مع النخبة المصرية، بتوجيه سياسات الدولة المصرية نحو تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وخصخصة القطاع العام الذي لعب دورًا أساسيًا في توفير فرص العمل في القطاع الصناعي في الخمسينيات والستينيات (Momani مومانى). فقد تمت خصخصة قطاع صناعة النسيج، على سبيل المثال، مما ترك العمال تحت رحمة أرباب العمل واتحادات عالية ضعيفة لا تكاد تخدم مصالحهم. إن تحويل المناطق الصناعية إلى "مناطق صناعية سابقة،" يوضح على نحو جلى إدراك الناس للتأثير السلبي الذي تركته الخصخصة على حياتهم، خاصة فيها يتعلق بفرص العمل. ففي عام 1984 كانت مدينة «كفر الدوار»، والتي ينتمي إليها كثير من المبحوثين ممن شملهم هذا البحث، مشهورة بمصنع نسيج «شركة مصر للغزل والنسيج ». ولقد شهدت المدينة واحدًا من أقوى النضالات العمالية على مدى التاريخ في مصر نتيجة تدهور مستويات وظروف العمل الذي حدث مع بداية تطبيق سياسات التحرير الاقتصادي في مطلع الثمانينيات (El Shafei الشافعي 1995).

لم تفتح مصر ذراعيها للاستثمار الأجنبي فحسب، بل دفعت عالها أيضًا للهجرة بغرض تدعيم اقتصادها بالعملة الصعبة وتخفيض معدلات البطالة والتوظيف دون الكامل، مما جعل الهجرة الدولية نصرًا محوريًا في التاريخ السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي لمصر (Zohry زهري 2003). وفي الحقيقة، شكلت عائدات المصريين العاملين بالخارج دومًا مصدرًا اقتصاديًا مهمًا اعتمد عليه الاقتصاد المصرى إلى حد بعيد، وتم استخدامه لإصلاح العجز في المدفوعات وتمويل المشروعات الخاصة (تقرير التنمية البشرية لمصر 2005). كانت نتيجة ذلك أن شجعت الحكومة المصرية الهجرة إلى الخارج بصورة كبيرة. وتم القيام بعدد من الإصلاحات لتسهيل دخول وخروج المغتربين، واستهدفت العاملين بالقطاع العام على وجه الخصوص.

تشمل تلك القوانين التالي: مادة 52 من دستور 1971، التي منحت جميع المصريين حق الهجرة من مصر والعودة إليها، دون عوائق قانونية، «قانون الهجرة» لسنة 1973 الذي أزال جميع العوائق أمام الهجرة بأن سمح لموظفي الحكومة والقطاع العام بالعودة إلى وظائفهم بعد سنة من تقديم استقالتهم، قانون رقم 111 الذي استهدف

تدعيم المصريين العاملين بالخارج، خاصة العاملين بدول الخليج العربي الغنية بالنفط (Zohry زهرى 22: 2003).

أظهرت الدراسات الإثنوجرافية التي أجريت في مناطق محدودة الدخل بمصر أنه في ظل السياسات النيوليبرالية، لم تعد الهجرة استراتيجية أساسية للصعود الاجتماعي فحسب، بل صارت هي "الأمل" لدى المتعلمين وغير المتعلمين على حد سواء للحصول على أجور مجزية وتكوين مدخرات لتحسين أحوالهم وأحوال أسرهم (على Hoodfar, 2002 هودفار Ghannam 1997 غنام 2006، Singerman سنجرمان 1995).

علاوة على ذلك، كثيرًا ما يتم تصوير البطالة والتوظيف دون الكامل بين خريجي الجامعات على أنها نتيجة «الإخفاقهم» في مواكبة احتياجات سوق العمل. في برنامج أذيع مؤخرًا على شاشة قناة «أو تي في»، أجرى لقاء مع منظمة شبابية تقدم برامج تدريب على العرض، والتسويق، وغيرها من المهارات التي يحتاجها سوق العمل العالمي، والرسالة التي حاول مدير الجمعية أن يوصلها، مستخدمًا كلمات انجليزية معظم الوقت، هي كالتالي: «خريجو الجامعات المصرية ليسوا مواطنين نشطين، فهم ينتظرون أن تهبط الفرصة عليهم من «السماء»، ولا يسعون مطلقًا لتطوير مهاراتهم». وهكذا، قدمت النيوليبرالية أفكار المواطنة النشطة، والتخطيط الذاتي، وشددت على الدور الفعال للفرد في حل مشاكله (ها) عن طريق اكتساب المهارات والقدرات أو حتى عن طريق البحث عن عمل بالخارج. ونتيجة ذلك، قامت النيوليبرالية بالترويج للفردانية، والملكية الخاصة، والتخطيط الذاتي، والمسئولية الشخصية بدلا من التكافل وغيره من أشكال التضامن الاجتماعي، مع الانسحاب الكامل للدولة(Harvey هارفي 2005).

يحيلنا هذا للأدبيات الخاصة بإضفاء الطابع عبر القومي على العمل، والتي أنتجتها سياسات إعادة هيكلة أسواق العمل، ورأس المال، وتشريعات الهجرة في الدول القومية الرأسمالية المتقدمة التي تشجعها السياسات النيوليبرالية. ونتيجة أزمة الفائض في الأسواق العالمية بالولايات المتحدة، كانت حقبة الثمانينيات بمثابة لحظة فارقة في عملية إعادة الهيكلة الاجتماعية والاقتصادية للعمل ورأس المال. وظهرت عمليات تفكيك البنية الصناعية، خاصة في المناطق الحضرية، وتم استبدال الوظائف ذات العائد المجزي في قطاع الصناعة التي تحميها اتحادات العمال، بوظائف غير مستقرة، ومرنة، ومنخفضة الأجر في قطاع الخدمات والأعمال الكتابية، كما تمت خصخصة عمليات إنتاج البضائع والخدمات وفصلها تمامًا عن أي أهداف أو اعتبارات اجتماعية وإخضاعها بشكل مباشر لآليات قوى السوق الساعية للربح. وفي الوقت نفسه شهدت أنشطة الاقتصاد الهامشي، كمحال الحلوى، والباعة الجائلين، وعمالة الأطفال، ازدهارًا غير مسبوق (Sassen ساسن 2001).

تسببت تلك التغيرات في ظهور طلب متزايد على العمالة الرخيصة، خاصة منا النساء، من الدول النامية. كان عليهن أن يملأن الفجوات في الوظائف الثانوية فيما تبقى من القطاع الصناعي وقطاع الخدمات (Sassen ساسن 1984).

علاوة على ذلك، تسببت سياسات إدارة «بوش» النيوليبرالية في دخول العمال في منافسة شرسة فيما بينهم، وتخفيض تكاليف الإنتاج بأقصى ما يمكن، وامتصاص العمالة المهاجرة الرخيصة غير الشرعية من البلدان الأقل تقدمًا في الاقتصاد الرأسمالي العالمي (Sassen ساسن 1998, 2001)

لم تكن ثمة حاجة للعمالة المهاجرة لضمان تشغيل خطوط الإنتـاج الرخيصـة فحسـب، بل أيضًا لشغل وظائف في قطاع الخدمات المتنامي والذي نشأ بهدف المحافظـة على أساليب الحياة السريعة والخاصة بالنخب الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية.

وهكذا، فإن النظام النيوليبرالي، الذي تميز بسيطرة قطاع الخدمات والمال، أنتج سوق عمل تتسم باستقطاب شديد يتألف من شركات تجني أرباحًا طائلة يعمـل لـديها أفـراد أصحاب كفاءة عالية، ومجموعة من الأنشطة الاقتصادية الخدمية المرنة غـير الرسـمية ذات معدل ربح منخفض يمارسها عاملون (مغتربون) ذوو أجور منخفضـة، ورافـق ذلـك حـدوث فصـل اجتمـاعى ومكـانى حـاد بين المجموعـتين (Sassen ساسـن 1998 ، 2001).

يمكن توضيح تجليـات النظـام العـالمي الـراهن على أفضـل نحـو من خلال مـا أسـمته «ساسن» (2001 (Sassen)) بـ «المدن العالميـة» مثـل: لنـدن، طوكيـو، ونيويـورك. فهي تجادل بأن العمالة المهاجرة انخـرطت بشـكل ملحـوظ في مجموعـة واسـعة من الأنشطة غير الرسمية منخفضة الأجر و/ أو الهامشية مثل مجالسة الأطفال، والقيـادة، وخـدمات الطعـام الـتي ظهـرت، على نحـو مفـارق، في المنـاطق الـتي تـتركز فيهـا المؤسسات التجارية الكبرى، لخدمة كبار المـوظفين كالمـديرين التنفيـذيين للشـركات متعددة الجنسيات على سبيل المثال, علاوة على ذلك، كان العمل بتلك الوظـائف ذات الدخل المنخفض والمكانة الاجتماعيـة المنخفضـة في هـذا القطـاع الاقتصـادي، بمثابـة استراتيجية أساسية للحصول على ما يسد الرمق، ومرتبطة بشكل أساسـي بجماعـات المهاجرين الفقراء، كالعمال الموسميين المهـاجرين، والوافـدين الجـدد (Foner فـونر 2001).

وفيما يتعلـق بقـوانين الهجـرة، ثمـة إصـلاحان أساسـيان لقـوانين الهجـرة سـاعدا على تشـجيع الهجـرة من مصـر إلى الولايـات المتحـدة: التعـديل الـذي أدخـل على «قـانون الهجـرة والجنسـية» لسـنة 1952، وأقـل من ذلـك أهميـة، «قـانون إصـلاح ومراقبـة الهجـرة» لسـنة 1986 (Mavasti مافاسـتى و McKinney مـاك كيـني 2004). فالإصلاح الأول «ألغى الحصص العرقيـة المقسـمة بحسـب المـوطن الأصـلى، وفـرض للمرة الأولى حصة سنوية قدرها 120.000 للنصف الغربي من الكرة الأرضـية، وطـور نظام تفضيلات صارت بموجبه شهادات العمل ولم شمل العائلة (برنـامج رعايـة الـزوج أو الزوجـة، على سـبيل المثـال) هي المعـايير الأساسـية للحصـول على وضـع قـانوني كمهاجر شرعى» (Hondagneu-Sotelo هونـداجنيو - سـوتيلو 1994:ـ 25)، وهكـذا، نتج عن هذا التعديل ارتفاع في معدلات الهجرة وتحول في الوطن الأصـلى للمهـاجرين من أوروبا إلى آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية. ومن ناحية أخرى، تمثل الإصلاح الثـاني في برنامج منح وضـعا قانونيـا للمهـاجرين الـذين كـان بوسعهم أن يثبتـوا إقـامتهم في الولايات المتحدة منذ الأول من يناير سنة 1982، وفي المقابـل، قـام بفـرض عقوبـات على أرباب العمل الذين يوظفون أفرادا غير مسجلين (مصدر سابق). علاوة على ذلك، ظهرت في التسعينيات سلسـلة من القـوانين المتناقضـة لتنظيم الهجـرة إلى الولايـات المتحدة واشتملت على عدد من مشاريع القوانين التي دعمت واحتفت بمنح الجنسية (Coutin كوتين 2006). وأخيرًا، يعد «اللوتارى» محفلا قانونيا أنشأته الولايات المتحدة لاستقبال المهاجرين والاحتفاء . بهم، ويدخل في إطـار «برنـامج التعدديـة» الأمـريكي. وبإيجـاز، على الراغـبين في الهجـرة أن يملأوا اسـتمارات طلب الهجـرة في المواقـع الخاصة بسفارات الولايات المتحـدة على الإنـترنت. وحين يقـع عليهم الاختيـار، يمـرون بعـدد من المقـابلات الشخصـية، يتحـدد بموجبهـا مـا إذا كـانوا سـيمنحون «البطاقـة الخضراء» أم لا، ثم المواطنة بوسعهم أن يثبتوا الأمريكية في نهاية المطاف.

جادل بعض من تتبعـوا تـاريخ الهجـرة العربيـة إلى الولايـات المتحـدة، بـأن التشـريعات المـذكورة سـلفًا، خاصـة إصـلاح عـام 1965، قـد دشـنت عصـرًا جديـدًا للمهـاجرين

المصـريين إلى الولايـات المتحـدة تمـيز بتمثيـل أكـبر للأفـراد ذوى المهـارات العاليـة وأصحاب المشاريع الخاصة وتأسيس جاليات مستقرة في مناطق جغرافية معينـة مثـل نيويـورك ونيوجيرسـي، ذات أغلبيـة مسـيحية (Jones جـونز 2000 Marvasti ، مارفاسـتى و McKinney مـاك كيـني 2004). تظهـر البيانـات الاحصـائية لــ «مكتب المواطنة ومنح الجنسية» بالولايات المتحدة أن المصـريين قـد اسـتفادوا من الوسـائل الشرعية للهجرة المذكورة سلفًا.

فطبقـا لبيانـات «مكتب المواطنـة ومنح الجنسـية» عـام 2003، فإنـه من بين 3366 مهاجرًا مصريًا تم السماح لهم بدخول الولايات المتحـدة، دخـل 493 منهم تحت مظلـة بـرامج رعايـة الـزوج/ الزوجـة، وتم تصـنيف 290 ضـمن التفضـيلات المسـتندة إلى التوظيف، و 997 كان لديهم زوج (ة) يحمل / تحمل الجنسـية الأمريكيـة، و150 لـديهم أبناء يحملون الجنسية الأمريكية، و303 ولدوا لآباء يحملون الجنسـية الأمريكيـة، و187 تم السـماح لهم بالـدخول إلى الأراضـي الأمريكيـة كلاجـئين، وطـالبي لجـوء، و923 تم اختيارهم بموجب «برنامج التعددية».

دراسات حالة

الزواج على الطريقة عبر القومية

أسامة من كفر الدوار، تقـدم لــ "لوتـارى التعدديـة" عـام 1998 وكـان لا يـزال أعزبًـا. تسلم أول خطاب بعد مرور بضع سنوات. في ذلك الوقت كان قد تزوج من منال وكان باستطاعتها أن يتقدما بطلب للهجرة كزوجين. وخلال المقابلة سأله المستشار إن كـان يود أن يفعل ذلـك لكنـه رفض، اسـتنادا إلى قصـص العـاملين الـذين هـاجروا في وقت مبكر، اعتقد أسامة أنه سيكون من الأفضل أن يسافر وحده. يقول:

> **«المهاجر بتبقى فرصته أحسن وهو بطوله ، يعني لو الواحد جاب أسرته هنا هيبقى هنا زي هناك ، طب ليه متغربين ، أنتي عشان تبقى معاكى أسرة هنا ، لازم تاخدى سكن مستقل ، لكن لما الواحد بطوله بيسكن مع اتنين كمان ، فبتتقسم الشقة مثلاً ألف ومتين دولار أو ألفين ، فبتتقسم على اتنين أو تلاتة يـر لما انتي تدفعيهم لوحدك ، هتجيبى أسرتك يبقى لازم تدفعي الألف ومتين، كمان وانتى بطولك هتبقى مصاريفك قليلة ، الأكل والشرب انتى عارفة يعني ، مش شغله يعنى سندوتش وبتاع وبتعدى ، كلت بره كلت جوه ، بتبقى حياتك إيه إن انتى بتقضى وقت ، نادر لما تلاقى حد هنا بيتفسح ، لأن انتي جايه بس عشان تشتغلى ، كلنا كده ، أغلب الناس بتشتغل سبع تيام ، أنا واحد من الناس بفضل الشغل عشان مقعدش وافكر في الغربة وبنتي وكده وبتاع ، فبفضل ان انا أشتغل عشان بنسى بالشغل ، لو قعدت يوم بيقى في المود سيئ جدًا، خاصة بقى لو أتصلت وبنتى قالتلي انت فين ، والحكاية والرواية فيقعد طول اليوم ببقى مضايق ، ومخنوق وعايز كده أطير كده وأقعد معاهم ، فيفضل أريح نفسي من ده كله ، واشتغل... ده غير البعد الثقافي، أنا محبش أربي منار هنا» .**

تتشابه حالة «أسامة» إلى حد بعيد مع حالات أخرى للعـاملين المغـتربين في الاقتصـاد الرأسمالي العالمي. لقد ترك زوجته منـال وابنتـه منـار وراءه فى مصـر بهـدف تعظيم دخله ومراكمـة مـدخرات لم يكن ليسـتطيع إدخارهـا لـو أنـه أحضـرهما معـه للولايـات

المتحدة. يعاني أسـامة كثـيرًا نتيجـة ابتعـاده عن أسـرته، وكثـيرا مـا يعـبر عن شـعوره بالمرارة والجزع الشديد لتركه منار ومنال، فيقول:

«أتولدت (منار) وأنا هنا روحت لقتها عندها خمس، ست شهور كده ، فبدأت المعاناة تزيد. شوية ، بس الفترة الأولانية مكنتش في مشاكل ، هي البنت مكنتش تعرف حاجة ، بس كل مبتكبر كل ما المعاناة بتزيد ، كل متتعلق بيا أكثر كل ما المعاناة بتزيد ، يعني أنا سبتها وكانت لسه بتقول بابا وبتاع ، وعدت سنة ورجعت مكنتش عارفاني ، لدرجة أن أنا زعقتلها ، سبتني وراحت على رجل أخويا ، وقالت أنا راحة أقول لبابا ، هي عندها بنت عمها في نفس سنها ، فبنت عمها ، فبتقول لأخويا يابابا ، فهى بتقول زيها ، واحنا عندنا عادى على مستوى الأسرة ، مش مشكلة ان البنت تقول لعمها يابابا ، احنا حتى بنحبذ ده، بنقول للعيال مثلاً أخوك ، بدل من ابن عمك نقول أخوك ، يعني كنوع أسرة واحدة وكده ، فبنحسس الأطفال ان احنا كلنا أخوات وكده ، فبنقول مثلاً أخوك مثلاً كذا وهي تقول مثلاً بابا محمد ، المهم فالبنت بقولها تعالى يا ألاء على رجلي وكده ، تقولى لأ أنا هقعد على رجل بابا ، بابا محمد ، فطبعاً بقى انهرت أنا، انهرت وبكيت واتلموا عليا كلهم ، عيطت شوت جامد ، حسيت إن غربة إيه وبتاع إيه لما بنتى تقولى ، تقول بابا لواحد تاني مهما كان بقى أخويا أو مش أخويا ، وتقوله يابابا ، قعدت بقى أعيط وبصوت ، وجم كلهم كنت بعيط بهستريا ، وجم كلهم بقى يهدوا فيا ، ومعلش ، والبنت إتسرعت. دلوقتى كل ما بسافر بقولها حجيبلك هدايا وأنا راجع، بتقولى مش عايزه هدايا، عايزاك إنت» .

واصل «أسامة» وصف كيف حاول أن يخفف من معاناته بسبب ابتعاده عن ابنتـه. فهـو يسلط الضوء على حقيقة أن العائد الاقتصادي المجزى للابتعاد عن الأسرة، في صـورة هـدايا واسـتثمارات، لا يخفـف من وطـأة التكلفـة العاطفيـة فحسـب، بـل يؤجـل أيضًـا باستمرار خطط العودة إلى الوطن. يقول:

برجع كل سنة بشنطتين هدايا للعيلة وعيلة العيلة. هناك حاولت أعملهم حاجة، شاركت في محل ملابس ، في كفر الدوار ، على أساس أنه هو عنده الخبرة يعني ، هو كان صديق يعني ، أنا وهو برأسمال وهو بالخبرة ، بس أنا فكرت في الموضوع ده لسبب ، على أساس أن أنا يبقى في حاجة للعيال. عاملهم مرتب شهرى ، بيصرفوا منه ، طبعاً قبل ما أمشى بكون دافع مصاريف المدرسة ، ... وعامة لو أحتاجت حاجة ، بتاخد منه هناك من المحل ، لاما ببعتلها حاجات رمزية ، متين تلتميت دولار ، تمشى نفسها ، أصل أنا مراتي الحمد الله يعنى ، عاقلة يعني ، وقنوعة مبترهقنيش يعني ، بالطلبات وكده ، وبعدين أحنا عاملين اتفاق إن إحنا مش عايزين نرهق نفسنا ، أو أنا بطبيعتي مبحبش المظاهر ، مبحبش أعيش أو ألبس توب مش توبى، بس المشكلة هنا إن مافيش سقف لأحلام الواحد فكل ما بحقق حاجة بيطلعلي حاجة : شقة, مشروع خاص، مدرسة خاصة، عربية.

لكي يتغلب على الفجوات العاطفية في عائلته، يعتمد أسامة على تشيىء حبه لأسـرته وتعويض غيابه بالسلع المادية. فهو يعمل في نيويورك ليـوفر لأسـرته حيـاة مريحـة في مسـتوى الطبقـة الوسـطى بكفـر الـدوار، كمـا يتمثـل ذلـك في شـراء مـنزل، وامتلاك مشروع خاص، وخطط لإرسال ابنته إلى مدرسة خاصة.

لقد أسعدني الحظ بمقابلة أسرة «أسامة» في كفر الـدوار وحملت إليهم بعض الهـدايا المرسلة من قبل أسامة. كانت منال، زوجة أسامة، في انتظاري على محطـة القطـار. امرأة في منتصف الثلاثينيـات، ترتـدى النقـاب لأنهـا لا تريـد لأحـد أن يراهـا أو يلحظهـا خاصة أثناء غياب زوجها. أخذنا تاكسي ليوصـلنا إلى منزلهـا. فمنـال تعيش مـع والـديها، لكن لديها شقة خاصة بها في نفس الشارع، تفتخر بها كثيرًا. وأصرت على أن أمـر بهـا لأراها قبل الذهاب إلى منزل والديها. بالنسـبة لمنـال، فـإن غيـاب أسـامة مـؤلم، لكنـه مجز. فهي تزعم أنهم ما كانوا ليستطيعوا أن يبنوا منزلاً للأسرة، ومتجـرًا للملابس لـولا اغتراب أسامة. وهي الآن حامل في شهرها الثالث. وتقول إنه في كل مـرة يعـود فيهـا أسامة إلى مصـر تحـاول الإنجـاب، وهـذه هي أول مـرة تنجح في ذلـك. ومنـال ليسـت فخورة بإنجازات أسامة الماليـة فحسـب، بـل بمـا حازتـه أيضًـا من رأسـمال اجتمـاعي وثقافي نتيجة اغترابه. يقوم أسامة بتعليم منال اللغة الإنجليزية في كل مرة يعـود فيهـا إلى مصر. ولديها كذلك نسخ من الكتب الـتي يسـتخدمها في مدرسـة اللغـة الإنجليزيـة بنيويورك. ومنار أيضًا تتعلم اللغة الإنجليزية من خلال كتب الأطفال والأقراص المدمجة التي يحضرها أسامة، ويأملان في إرسـالها لمدرسـة خاصـة للغـات بالإسـكندرية العـام القادم.

تقوم منال حاليًا بالإعداد لزواج أخيها محمد من نسمة، ابنة أخت أسامة. وهي تزعـم أنه ما كان لهذه الزيجة أن تتم لو كـان أسـامة يعمـل بكفـر الـدوار، حيث إن والديـه ليسـا مسورا الحال ولا يستطيعان تحمل تكاليف جهاز ابنة أخته، عكس والـديها الميسـورين، اللذين عاشا في السعودية في الثمانينيات، وتركاهـا هي وأشـقاءها، في رعايـة جـدتها لأمها.

توضح حالة منال وأسامة كيف أنه ثمة عوامل هيكلية وثقافية تدفع وتحفز عملية إعـادة تشكيل عائلات المغتربين المعاصرة من البنيات النووية إلى البنيات عبر القومية. أقصد بالعائلات عبر القومية، تلك العائلات التي يعيش أفرادها الأساسيون - الزوج، والزوجـة، والأبناء - في أكثر من دولة. لقد أوضحت الباحثات أن تكـوين عـائلات عـبر قوميـة يعـد ممارسة شائعة بين المغتربين العاملين في الولايات المتحدة (باش Basch et 1994 - هونـداجنيو -سـوتيلو Hondagneu Sotelo 1994; بارينـاس Parrenas 2001 سميث Smith 2006). وجادلن بأن العائلات عبر القومية تسـاعد العـاملين المغـتربين على تعظيم فوائدهم في الاقتصاد العالمي، والتغلب على العقبات القانونية التي تعـوق اندماجهم الكامل في الولايات المتحدة، وكذلك على المشاعر العدائية تجاه المغــتربين والنزعة العرقية في الولايات المتحدة. وفيما يتعلق بالجانب الثقـافي لتكـوين العـائلات عبر القومية، تجادل فونر أنه:

(يجب) أن ينظر للعائلة على أنها مكان تتفاعل فيه البنية، والثقافة، والفاعلية، تفاعلاً ديناميكيًا - حيث تجرى عملية بناء الثقافة على نحو خلاق في سياق القوى الثقافية والاقتصادية الخارجية بالإضافة إلى الأطر الثقافية الأصلية الخاصة بالمهاجرين (961: 1997).

لعل ترك الأبناء في رعاية الشبكات العائلية هو أفضل ما يوضح عملية تكـوين العـائلات عبر القوميـة. وقـد جـادل البـاحثون بأنهـا ليسـت وسـيلة لتعظيم مراكمـة رأس المـال فحسب، بل التعزيز التضامن العائلي كذلك، حيث يصبح العاملون المغتربون مسـئولين

اقتصاديا عن أفراد عائلاتهم الممتـدة، ويحـدث تحـول في نسـق الأبـوة والأمومـة، ويتم اصطناع روابط جديدة بين العـاملين المغـتربين وأفـراد عـائلاتهم الممتـدة والمحافظـة عليها. وعلى هذا النحو، يعمل تشكيل العائلات عبر القومية على إعادة صياغة المعــاني الخاصة بالعائلـة الممتـدة والأسـرة، حيث يتم في حـالات كثـيرة الـدمج بينهمـا وإعـادة النظر فيها. لا يعنى هذا أن العلاقات بين المغتربين وأفراد عـائلاتهم ورديـة دائمًـا. ففي الحقيقة، كثيرًا ما يشكو المغتربون من الرسائل التي يتلقونها من أفراد عـائلاتهم طلبًـا للنقود. ولا يستثني العاملون المصريون المغتربون من ذلـك، بيـد أن قصصـهم الخصـبة تضفى ظلالاً وأبعادًا جديدة على الجانب الثقافي من عملية تكوين عـائلات عـبر قوميـة. فهم لا يصطنعون شبكات مع أقاربهم للأسباب التي سبق ذكرها فحسب، بل يؤسسون عائلات عبر قومية ليجعلوا من مصر وطنًا لهم.

في هذه الحالة، يكتسب الزواج طابعا عبر قومي بامتياز، ويتم تسليع العلاقات الزوجيـة الحميمة. فالرجال المصريون المغتربون هم منتجو الـدخل والمكانـة في العـائلات عـبر القوميـة، والنسـاء هن صـانعات القـرار فيهـا يتعلـق بـإدارة مـوارد العائلـة، والسـيناريو النمطي هو أن يعمل الزوج في الولايات المتحدة، تاركًا زوجته، و/ أو أبنـاءه في مصـر. وشأن الأسر عـير القوميـة، يمكن للعائلـة عـبر القوميـة أن تمتـد وتتوسـع، حين يعمـل الزوجان في الولايات المتحدة، تاركين الأطفال في رعاية الجدين أو أشـقاء وشـقيقات أحد الزوجين.

أم خالد

خلال السنوات الخمس الأخيرة، يوميا في حوالي التاسعة صباحا، تخرج أم خالد، امرأة في أواخـر الخمسـينيات من عمرهـا، إلى مقـر عملهـا «قصـر الشـوق»، أشـهر مطعم ومقهى في أستوريا بـ "مصر الصغيرة". لا يوجد زبائن في هذا الوقت من اليوم. تضبط أم خالـد التليفزيـون على قنـاة القـرآن الكـريم. ثم تفتح الثلاجـة، وتخـرج الخضـراوات المجمـدة وتبـدأ في طهى الملوخيـة، والأرز، والباميـة، وشـربة العـدس على الطريقـة المصـرية، وكـذلك بعض الأطبـاق اللبنانيـة كالكبيبـة والفلافـل، والتبولـة، وهي الأكلات الخاصة المميزة الـتي يعشـقها الذواقـة من العـرب والشـرق أوسـطيين المقيمين في نيويورك.

ليست هذه هي المهنة التي كانت تطمح إليهـا في أرض الأحلام. ومـع ذلـك، فهي مهنـة مريحة، فهي تجيد الطهي لأنها اعتادت أن تطهو في بيتهـا، كمـا أنهـا لا تسـتطيع العثـور على مهنة أفضل لأنها لا تعرف الإنجليزية وليس لديها «أوراق»، وكذلك فهي لا تــرتكب أي معصية حيث إنه واحد من الأماكن القليلة التي لا تقدم خمورًا، وبعد هذا سـببًا جيـدًا بالنسبة لها، كامرأة مسلمة محجبـة وملتزمـة، للعمـل هنـاك. علاوة على ذلـك، فمهنـة الطاهية أكثر احترامًا من مهنة تقديم الطعام، فهي تعمل طوال الوقت في المطبخ بما يحفظ كرامتها ويحترم سنها، وفى كل الأحوال، هـذه مجـرد مرحلـة مؤقتـة في حياتهـا. فلو كانت تخطط للبقاء، لكـانت قـد بـذلت بعض المجهـود للحصـول على أوراق إقامـة قانونية، ولسعت للحصـول على وظيفـة تـدر دخلاً أكـبر كالعمـل في شـركة أو تـدريس اللغة العربية في مدرسة خاصة. وهي تشعر أحيانا بالحنين للأيام الخوالي عنـدما كـانت تعمل مدرسة جغرافيا في وطنها. فهي تتذكر:

«لما جيت هنا في الأول، اتصدمت صدمة كبيرة. كنت بقولهم هي دى أمريكا؟ أنا وجوزى مكوناش مصدقين. إحساسك إنك في مكان بعيد، آه فيه فلوس بس في آخر الدنيا، لما قالولي وأنا في مصر إن العامل بياخد هنا 15 دولار في الساعة عجبتني الفكرة، يعني 70 جنيه، حسيت إن أنا حبقى مليونيرة، بس الوضع صعب، في يوم وليلة إتحولت من مدرسة جغرافيا

في مدرسة إعدادية في الحلمية - قعدت 20 سنة هناك- طباخة. هى دى الشغلاني المناسبة لي هنا. صاحب جوزى جبهالى أول ما جينا ... في مصر كانت ظروفنا تعبانة، آه كنت باشتغل في وظيفة أحسن، كنت مدرسة، لكن بالدروس وكله كان الموضوع صعب برده، ميقضيش تجهيز عيال، هنا العكس أنا بكسب كويس لكن مكنة فلوس، بطبع بنك نوت عشان أصرفها في مصر ... ناهيكى عن إن إحنا عايشين في رعب : عشان موضوع الورق ده، لو حصل أي حاجة محدش حيرحمنا».

يمثل العمل في مطعم إشكالية بين أم خالد، وكثيرين ممن شملهم هذا البحث، وبين قوى الاقتصاد الرأسمالي العالمي والنيوليبرالية. في حين أنهم لم يذهبوا إلى نيويورك بغرض الإقامة والاستقرار بل للحصول على أكبر قدر من المال ثم العودة إلى الوطن، فإنهم سرعان ما يدركون أن توقعاتهم الساذجة بالحصول على أجور مجزية دون بذل كثير من الجهد، كانت أوهاما خادعة. فسرعان ما يدركون أن عدم معرفتهم للغة الإنجليزية، ومعرفتهم المحدودة بسوق العمل في أمريكا، والتزامهم الديني، وهشاشة وضعهم كمهاجرين، خاصة في حالة العاملين غير الشرعيين، أن هذا كله يجعل من العمل في مطعم يقع في منطقة سكنية خاصة بالمهاجرين يقطنها عدد كبير من العرب، واحدة من فرص العمل القليلة المتاحة، وبالنسبة لمستهدفى البقاء من المهاجرين المتحمسين، بوابة عبور للحلم الأمريكي.

وبالنسبة للعاملين المهاجرين، لا يتطلب العمل في مطعم مهارات خاصة، حيث يعتمد العمل غالبا على مهارات التواصل مع الزبائن، والمعلومات العامة، والمهارات والخبرات الخاصة بالطهي التي اكتسبوها في وطنهم. تلعب الشبكات الاجتماعية، في مجال المطاعم، دورًا أساسيًا في الحصول على عمل. وتعد التوصية التي يقدمها صديق لدى صاحب المطعم من العوامل الأساسية في الحصول على عمل. وفي الوقت نفسه، يقوم المغتربون المغامرون، الذين ذهبوا دون ترتيبات مسبقة، بالتردد على عدد من المطاعم إلى أن يحصلوا على عمل. وقد ذكر كثيرون ممن شملهم هذا البحث، أنه عند قدومهم إلى نيويورك، نصحهم كثير من أقاربهم بالتسكع في الجوار والبحث عن عمل في المطعم حيث إن تلك هي أسهل طريقة للحصول على عمل. يتنوع زبائن المطعم ما بين مصريين يعيشون و/ أو يعملون في نيويورك ويتوقون لتناول المأكولات المصرية وكذلك المراهقون المولعون بالأشياء غير التقليدية الذين يستمتعون بخلط قليل من الحمص، والفلافل والعيش البلدى، و/ أو تدخين الشيشة قبل الذهاب للسهر والاحتفال في المدينة.

ينتمى أصحاب المطاعم العربية لبلدان مختلفة مثل: مصر، وفلسطين، ولبنان، والمغرب. ويستغلون انتسابهم القانوني للولايات المتحدة وانتسابهم الثقافي لمصر في مراكمة رأس المال من خلال إنشاء وإدارة مطاعم عربية. تشمل الأنشطة عبر القومية المتعلقة بإنشاء وإدارة المطاعم العربية، استجلاب خامات من مصر مثل استيراد أثاث على الطراز العربي من سوق خان الخليلي بالقاهرة، وتوابل وأطعمة، وكذلك تشغيل عال مصريين منخفضي الأجر والمكانة لتوفير نفقات الإنتاج مما يسهل ويدعم عملية مراكمة رأس المال.

ينقسم العمل في مطعم أستوريا بـ "مصر الصغيرة" إلى مجموعة من الفئات الوظيفية مقسمة تقسيمًا تراتبيًا ومرتبطًا بالنوع الاجتماعي، أقل مهنة في هذا النسق، وتعد بمثابة نقطة الدخول إليه، هي مهنة غسيل الأطباق وغالبا ما يشغلها عامل مكسيكي يتنقل بين المكسيك والولايات المتحدة كل ستة أشهر، يليه عمال مصريون و/ أو عمال لتقديم الشيشة وطهي وتقديم الطعام، في حين أن أعلى المراكز هي وظيفة المدير وغالبًا ما يشغلها صاحب المطعم. يتسم العمل في المطعم بقدر كبير

من التقلب وعدم الاستقرار. لقد لمست تلك التقلبات السريعة خلال البحث الميداني الذي قمت به في المطاعم؛ فالعاملون يجيشون ويذهبون بمعدلات غير مسبوقة، لا يتطلب العمل في مطعم عربي الحصول على رخصة ولا أوراق قانونية كما هو الحال مع قيادة سيارة ليموزين أو العمل على عربة كباب أو هوت دوج نظرًا لأن العمل في المطعم يتم في الخفاء مقارنة بتلك الأعمال، ولقد لاحظت، خلال عملي الميداني مظاهر هذا الخفاء.

علاوة على ذلك، فالعمل في المطاعم متقلب وغير مستقر بطبيعته. وكما أشرت سابقًا، فالعمل في مطعم عربي معناه أن تعمل ساعات إضافية دون مقابل مناسب، وأن تحصل على أقل أجر: حوالى 400 دولار في الأسبوع للعاملين ذوي الخبرة، و150 دولارًا للعاملين الجدد وغير الشرعيين.

إن العاملين في المطاعم، خاصة الوافدين الجدد، وهؤلاء الذين لا تربطهم علاقات قوية مع شبكات أرباب الأعمال الذين يقومون بإسداء النصح، معرضون جميعًا للاستغلال من جانب أرباب العمل من حيث ظروف العمل والأجر المناسب. يخضع العاملون للمراقبة من جانب أرباب العمل خلال ساعات العمل، التي تبلغ 12 ساعة للذين يعملون دواما كاملاً، وعددًا غير محدد من الساعات للذين يعملون نصف دوام. يزداد هذا التسلط في حالة العال غير الشرعيين حيث إنهم قد يتعرضون للسجن أو الترحيل إذا أبلغ صاحب العمل عنهم لإدارة الهجرة الأمريكية، خاصة بعد الحادي عشر من سبتمبر. وفي هذا الصدد، تجادل «نابر» (Naber) (2005) بأن أصحاب العمل قد استغلوا الأجواء التي تولدت عن الحادي عشر من سبتمبر كوسيلة للتحكم في العاملين لديهم، أو السيطرة عليهم، أو قمعهم. تتجلى هذه السيطرة في التهديد بإبلاغ المباحث الفيدرالية في حالة ما إذا اشتكى العاملون من الأجور أو ظروف العمل.

يلقى كل من النوع الاجتماعي، والجنسية، والعمر بظلاله على تجارب الرجال والنساء وتوزيعهم المكاني في مكان العمل (Hondagneu-Sotelo هونداجنيو -سوتيلو 1994,. Parrenas بارينياس 2002). وكما هو الحال مع جماعات المهاجرين الأخرى، يفضل العاملون قدرة الذكور على الحركة والتنقل، وخضوع النساء (أونج 1999). يستخدم العاملون المصريون المغتربون مفردات ذات طابع جنسي عند الحديث عن العاملات الأجيرات. وفي الحقيقة تعد جنسانية الأنثى في العمل من الموضوعات التي تلقي بظلالها على طريقة تفكير العاملين المغتربين في خبراتهم اليومية في العمل وتعاملهم معها. يعد عمل المرأة المصرية في المطاعم من الأمور الشائكة بالنسبة للعاملين المصريين حيث تضطر المرأة للتعامل مع الزبائن وجهًا لوجه. وكثيرًا ما يروى الرجال، الذين تحدثت معهم في هذا الموضوع، قصصًا سمعوها في تجمعاتهم تدعم هذه الحجة. فعلى سبيل المثال، يقول محمود، الذي يعمل ساقيا في أحد المطاعم، إنه يعرف العديد من الحالات خرجت فيها النساء للعمل ككاشيرات. ويقول إنهن اختلطن مع رجال آخرين غير أزواجهن، وأقمن معهم علاقات جنسية، وحطمن حياتهن الزوجية وهجرن أطفالهن. ومن الحجج الأخرى التي ساقها بعض ممن شملتهم الدراسة، أن أجور النساء غالبًا ما تكون منخفضة ولهذا فإن مساهمتهن في نفقات البيت منخفضة قياسًا بالثمن الذي يتعين عليهن دفعه، وخاصة عدم قيامهن بدورهن في رعاية الأطفال بالمنزل. وليس من الغريب أن الرجال الذين يرددون هذه الحجج غالبا ما يتركون زوجاتهم في مصر. وبالطبع ليس هذا هو السبب الوحيد لكي تبقى النساء في مصر، فثمة عوامل أخرى كالوضع القانوني، والطبقة، والموارد المالية تلعب أدوارًا أقوى في اتخاذ قرار بقاء الزوجة في مصر، مما يساعد على إعادة إنتاج تكوين العائلات عبر القومية.

ومن ناحية أخرى، لا يوجد لدى النساء العاملات أو أزواجهن أي اعتراض على عمل المرأة. يجادل العاملون بأن هذه مرحلة مؤقتة وأنه يتعين على النساء اللائي يغادرن

وطنهن مـع أزواجهن أن يلعبن دورًا في زيـادة الـدخل. في تلـك الحـالات، لا يجـد من شملتهم هذه الدراسة، أي غضاضة في عمـل المـرأة المـأجور مـادامت ملتزمـة بـدينها وثقافتها. فعلى سبيل المثال، ذكرت «هدى» أنها بحثت عن عمل لأنهـا مضـطرة لهـذا، حيث يعمل زوجها في مجال المعمار وهو قطـاع شـديد التقلب. وهكـذا، كـان عليهـا أن تعمل في وظيفة دائمة كي تضمن الحصول على نقود لتغطية نفقاتهم اليومية. أما «أم خالد» وغيرها من العاملات المغتربـات ممن تخطين سـن الخمسـين فهن أقـل عرضـة لأن يصبحن موضوعًا لخطابات النوع الاجتماعي حيث ينظر إليهن عـادة نظـرة أمومـية. وفي الحقيقة، كلما تحدثت مـع عـاملين من الرجـال عن عمـل المـرأة المـأجور، كـانوا يشيرون لحالة أم خالد كمثال للمرأة العاملة المحترمـة، بيـد أنهم كـانوا يشـيرون إليهـا كاستثناء. فمن الحديث مع أم خالـد، يتـبين لنـا إنهـا تحافـظ على كرامتهـا ونفسـها من خلال عملها داخل المطبخ، فهي تتفاوض مع شروط العمل المتعلقة بالنوع الاجتمـاعي، وتربط بين وظائفها في المنزل بمصر والمرتبطـة بنوعهـا كـأنثى، كـالطهى على سـبيل المثـال، وبين عملهـا المـأجور في الولايـات المتحـدة. وبهـذا فهي تعيـد إنتـاج الخطـاب المعادي لعمل المرأة المأجور، وإن كانت تربطه بمعان جديـدة لتـبرير خياراتهـا. هنـاك حالات أخرى توضح العلاقة بين النوع الاجتماعي وأنمـاط العمـل المـأجور. على سـبيل المثـال، تميـل النسـاء المتزوجـات للعمـل في مهن تتطلب قـدرًا ضـئيلاً من الاختلاط بالرجال كمهنة الطاهية أو الكاشيرة. منى، واحدة ممن شملتهن هذه الدراسة، وتعمـل في محل للفطائر والمعجنات يملكه رجل أعمال فلسطيني، تقول:

«عشان ظروفنا محدودة، جوزي رضى إني أنزل الشغل، بس طبعًا كان عنده تحفظات .. مكنش راضى أقدم أكل أو شيشة عشان ده فيه اختلاط كبير بالزباين، فالخيارات كانت قليلة، واضطريت أشتغل كاشيرة».

وبالمقابل، تعمل النساء غير المتزوجـات و/ أو غـير المصـريات كمقـدمات للطعـام في أماكن يتردد عليها الرجال. «فاطمة»، أرملة في أواخر الأربعينيات ولديها ابنـان، تعمـل في محـل لـبيع المعجنـات، تملكـه «مى»، سـيدة أعمـال مصـرية. على الـرغم من أن فاطمة تتفق مـع النسـاء الآخريـات بشـأن الجـدل الخـاص بعمـل النسـاء المـأجور في الولايات المتحـدة، فهي تعى أن وضـعها كـامرأة غـير متزوجـة بلا أقـارب في نيويـورك يحطم هذه الحواجز وأن العائد المادي الذي تحصل عليه من عملها يحفظ لها كرامتهـا. فهي تقول:

«الفلوس مهمة. أعمل إيه؟ أقعد في الجامع واستنى حسنة علشان يقولوا عليا امرأة صالحة؟ لا. أمريكا هي أرض النساء، والأطفال والكلاب. أنا ماليش قرايب هنا غير أخت واحدة عايشة في نيوجرسي مع جوزها، أحن لهم إن أنا أشتغل مش اطلب منهم فلوس. أنا محجبة بس في الشغل بلبس بيريه / كاسكيتة، مش الحجاب العادى، مديرتى طلبت منى ده وأنا قلت مش مشكلة، إحنا بنبيع حاجات بالخنزير، طبعاً حاجة زفت بس أنا بتعلم إنجليزي عشان ألاقي شغلانة عدلة أصرف بيها على عيالي، ويحوش جزء من الفلوس علشان أحج، إن الله غفور رحيم».

يعتبر هذا المقتطف من كلام «فاطمة» مثـالاً على طـرق النسـاء العـاملات في تحـدى ومفاوضة التقسيم المرتكز على النوع الاجتماعي للعمل المنتج في علاقته مـع الطبقـة الاجتماعية، والحالة الزوجية، والدين. فهي تحاول أن تتغلب على وطـأة الصـراع النـاتج عن مخالفة التقاليد المصرية والإسلام - كما تجلى في ارتداء البيريـه بـدلاً من الحجـاب وتقديم لحم الخنزير للزبائن- من خلال تفضيل أن تكـون معتمـدة على نفسـها ومعـتزة

بكرامتها، على أن تكون عاطلة لكن «صالحة» ، يحدوها الأمل، في الـوقت نفسـه، في أن تحصل على عمل أفضـل بعـد الإلمـام باللغـة الإنجليزيـة، وأداء فريضـة الحج لمحـو الذنوب السابقة.

الحياة على الطريقة المصرية في أمريكا

أنا ما كنش في دماغي أتجوز واحد وأسافر معاه يعنى مش السفر في حد ذاته المشكلة لأن أنا والدي كان طول عمره مسافر في الكويت، أنا كان نفسى أتجوز واحد ومايسبنيش ويسافر لأن إحنا اتربينا وبابا كان بعيد عننا فمحسناش بيه لما نزل كنا كبرنا خلاص، كان زي الغريب عننا فكانت المشكلة أني مش عايزة أتجوز واحد يسيبنى ويسافر واقعد أربي، نفس المشكلة اللي عانت منها والدتى يعني ما كنتش موافقه وبابا ماكنش بيغصب علينا في حاجة زى دى بس ماما كانت محبذاه لانه عريس جاهز، كانت بتقول انتي لسه هتستنى لو اخدتي واحد صغير وعنده شقة ما لسه هيفرشها وكده دايمًا الأم بتبقى عايزه تجوز بنتها جوازة مستريحة».

تزوجت «سحر» برجل يكبرها في العمر، عرفته لفترة قصيرة جدا قبـل الـزواج، سـعيًا للهروب من الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة في مصر الـتي تجعـل من الوفـاء بمتطلبات الزواج أمرًا صعبًا، لكن هناك خطوة أبعد، فقد قررت «سحر» أن تسافر مـع زوجها كي لا تصبح زوجة مهجورة مثل أمها، والتي كانت ترى أن الـزواج برجـل مطلـق يكبرها في العمر والسفر معه أفضل من الـزواج بشـاب مصـرى لم يسـبق لـه الـزواج والبقاء معه في مصر. تبين حالة سحر، ووالدتها، وكـل من يسـعين لمسـاعدة الآخـرين في العثور على شريك حياتهم, أن النساء لسن ببساطة مجرد عناصر سلبية في شـبكة أقاربهن الذكور ومستفيدات من اغترابهم، لكنهن يلعبن أدوارًا فاعلة، ويتخـذن قـرارات بشأن مصيرهن ومصائر أفراد أسـراتهن كـذلك. كـانت «سـحر» زوجـة مثاليـة بالنسـبة لزوجها «مرزوق» باعتبارها وسيلة لربطه بمصـر، بحسـب تعبـيره. لقـد اسـتغل وضـعه القانوني، الذي اكتسبه بفضل زواجـه السـابق، ورأس المـال الـذي راكمـه خلال رحلـة اغترابه، والشبكات الاجتماعية بمصر، ليؤمن إحساسه بالارتباط بمصر والإسلام، والذي كثيرًا ما يتمزق عند الزواج بمواطنة أمريكية.

يشعر كل من أسامة وأم خالد وسحر بالنفور من فكرة العودة بسبب المتاعب الماليـة الـتي قـد يواجهونهـا في مصـر. فهم يشـتاقون لمصـر، ويعتبرونهـا «الـوطن»، لكنهم يخشـون أن يفقـدوا وضـعهم المـالي المتمـيز لـو عـادوا إلى مصـر. بعبـارة أخـرى، إن الخطاب الذي يعتبر مصر هي «الوطن»، لا يترجم دائمًا إلى تكوين عائلات عـبر قوميـة حيث إن إمكانية الحركة والتنقل ليست متاحـة لكـل المغـتربين بدرجـة متسـاوية. وفي الحقيقة، فإن تكوين عائلات عبر قومية، يستدعى الاهتمـام بتعبئـة المـوارد، والتخطيـط للأمـور الماليـة وتـدبير الميزانيـة (Al-Ali العلى Koser كوسـر 2002). على سـبيل المثال، فإن عبارات مثل «أمريكا بلد يسـوده العـدل»، و«الجميـع متسـاوون،» و «هنـا مثل هنـاك،» و«الإسـلام أولاً واللـه في كـل مكـان» تتكـرر كثـيرًا في المقـابلات الـتي أجريت مع أزواج وزوجات في تلك الأوضاع بهدف خلـق تـبريرات لعجـز المغـتربين عن العودة لمصر. فهم يقومون بصياغة قرارهم بالبقاء دون وجود خطة واضحة للعودة من خلال خطاب يؤكد تميز الإسلام كدين عالمي غـير مرتبـط بمكـان محـدد، وعلى تـدهور ظروف العمل في مصر، ويؤكـد تعـرض الشـباب فى مصـر لمـا يرونـه ثقافـة أمريكيـة فاسدة. إن متطلبات الاحتفـاظ بوضـع اجتمـاعي معين في مسـتوى الطبقـة الوسـطى بمصر يترك للعاملين المغتربين وأسرهم سوى عدد محدود من الخيـارات. فـأولاً، ليس بوسعهم تحمل المسئوليات المالية التي تمكنهم هم وأبناءهم من التنقل بسهولة ويسر

خاصة إذا كان الأبناء قد التحقوا بالمدارس بالفعل، ثانيًـا، هم يـدركون جيـدًا أن العـودة لمصر معناها المخاطرة بقدرتهم على الاحتفـاظ بوضـعهم في الطبقـة الوسـطى حيث سيتعين عليهم عندئذ أن يبدأوا من الصـفر في ظـروف صـعبة للغايـة لأنهم لم يتكمنـوا من اكتساب خـبرات ومهـارات تمكنهم من الحصـول على وظيفـة ذات عائـد مجـز في ظل المنافسة الشرسـة الـتي تسـود سـوق العمـل المصـرية النيوليبراليـة، علاوة على ذلـك، فـإن تعـرض الشـباب المصـرى لمـا يرونـه «فسـاد أمـريكي» ، كمـا يتمثـل في مشاهدة الأفلام الغربية، وتعاطى المخدرات، وإقامة علاقات مع الفتيات، هذا كلـه يثـير الشكوك بشأن العامل الثقافي، الذي يقف وراء قرار العودة.

في هذا المشهد، تلعب النساء دورًا أساسيًا في خلق بيت/ وطن بعيـدًا عن الـوطن عن طريق إقامة علاقات اجتماعية مع الجاليات العربيـة والمسـلمة واسـتهلاك أشـياء تلعب دورًا محوريًا في خلق ما يشـبه الـبيت المصـرى التقليـدي. وقـد قمت بزيـارات عديـدة لمنازلهم، أثناء قيـامي بعملي الميـداني. وفـوجئت بعـدد الآيـات القرآنيـة المعلقـة على الجدران، والقنـوات التليفزيونيـة الإسـلامية والعربيـة والمصـرية، والمنتجـات المصـرية كالفطير، والفول، والطعميـة..إلخ. يحيلنـا هـذا لمغـتربين آخـرين يوظفـون موضـوعات الاستهلاك، استراتيجيا، للتخفيف من وطأة رحلات اغترابهم. وكما أشارت «ربـا صـالح» (Salih Ruba) بشأن المغتربين المغاربة في إيطاليا:

«يمثل استهلاك السلع وتدفق البضائع بين المغرب وإيطاليا، ميادين بالغة الأهمية يمكن من خلالها تحليل المعاني الاجتماعية، وقيام النساء المغتربات بخلق وإعادة خلق «الذات» و«الوطن» (52: 2003)».

خاتمة

توضـح القصــص الــتي قمت بعرضــها في هــذه الدراســة، العليــد من اســتجابات واستراتيجيات التكيف الخلاقة التي تلجأ إليها النساء المنخرطـات في عمليـات الهجـرة عبر القومية في مواجهة التقلبات الاجتماعيـة والاقتصـادية الـتي يتـوقعن مواجهتهـا في مصـر والولايـات المتحـدة في سـياق العولمـة الاقتصـادية. وبهـذا فقـد أوضـحت كيـف انخرطت النساء في ممارسات عبر قومية كالزواج، وتكوين أسر وعائلات قومية فضـلاً عن الاسـتثمار في الـوطن. يتم إنتـاج تلـك الممارسـات بواسـطة النسـاء وتسـتوجب الدخول في جدل. الممارسات اليومية ومع خطط قصيرة وطويلة الأجل. تتشـابه حالـة هؤلاء النساء مع حالة كثـيرات غـيرهن ممن يتنقلن بين فضـاءين اجتمـاعيين في عصـر العولمة.

الهوامش

(1) هذه الورقة جزء من أطروحة ماجستير في قسم الاجتماع والأنثروبولوجيا بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، وسوف يتم نشره في عدد بحوث القـاهرة في العلـوم الإجتماعيـة، عدد 30 (4)، بعنوان «بين مصر ونيويورك: هجرة وأسفار وأحلام».

(2) ويعرف علماء السكان الهجرة بأنها «الانتقال - فرديًـا كـان أم جماعيًـا - من موقـع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيًا أم اقتصاديًا أم دينيًا أم سياسيًا» (محمود وبــدير 2009).

أولاً: المراجع الأجنبية

Abraham, Sameer Y., and Nabeel Abraham . 1983 . Editors . Arabs in the New World studies on Arab American Communities . Detroit , Mich .: the Wayne State University Press .

Al-Ali , Nadje Sadig and Khalid Koser . 2002 . Editors . New Approaches to Migration ?

Transnational Communities and the Transformation of Home . London ; New york : Routledge .

Amin , Galal . 2000 . Whatever Happened to the Egyptians? Changes in Egyptian society From 1950 to the Present . Cairo : the American University in Cairo Press.

Aswad , Barbara C., and Barbara Bilge . 1996 . Editors . Family and Gender among American Muslims : Issus facing Middle Eastern Immigrants and their Descendants . Philadelphia : Temple University Press .

Ayupi , Nazih 1983 . The Egyptian "Brain Drain : " aMultidimensional Problem . International journal of Middle East studies 15 (4): 431-50 .

Bakalian , Anny , and Mehdi Bonzorgmehr . 2005 . " Discriminatory Reactions to September 11 , 2001 Terroism" in Pyong Gap Min , editor , Encyclopedia of Racism in the United States . Westport CT : Greenwood Press .

Basch , Linda .2001 , " Transnational Social Relations and the Politics of National Identity : an Eastern Caribbean Case Study . " Pp . 117 -141 in Foner , Islands in the City : West Indian Migration to New York . Berkeley : University of Califonia Press .

Basch , Linda . 2001 G, Nina Glick Schiller , and Cristina Szanton-Blanc . 1994 . Nation Unbound : Transnational Projects , Postcolonial Predicaments , and Deterritoriailzednation-States . (S.I.) : Gordon and breach .

Bozonrgmehr , Mehdi . 2000 . "Does Host Hostility Create Ethnic Solidarity ? The Experience of Iranians in the United States . " Bulletin of the Royal Institute for Inter-Fith Studies (BRIEFS) 2: 159-178

Bryan , Jane . 2005 . "Constructing "the True Islam" in Hostile Times : The Impact of 9\11 on Arab Muslims in Jersey City . " Pp . 133-163 in Foner , Wounded City : The Social Impact of 9\11 . New York : Russell Sage Foundation .

Cooper , Frederick . 2001 "What is the Concept of Globalization Good for ? An African Historian's Perspective . "African Affairs 100 (399): 189-213 .

Coutin, Susan Bibler . 2006 . "Cultural Logics of belonging and Movement : Transnationalism , naturalization , and US Immigration Politics . " Pp . 310-336 in Aradhana Sharma and Akhil Gupta , editors, The Anthropology of the State ; A Reader . Oxford : Blackwell Publishing .

Das Gupta, Monisha . 2005 . “Of Hardship and Hostility : The Impact of 9\11 on New York City Taxi Drivers . “ Pp . 208-242 in Foner , Wounded City : The Social Impact of 9\11 . New York : Russell Saga Foundation .
De La Cruz , Patricia and Angela Brittingham . 2003 . The Arab Population : 2000 Census . The US Department of Commerce : Economics and Statics Administration , U .S. Census Bureau .
El-Badry , Samia and Dudely Poston . 1990 . “Socio-economic attainment Patterns of Foreign-born Egyptians in the United States . “ Sociologyical Inquiry 60 (1990): 142-157 .
El-shafei , omar . 1995 . Workers , Trade Unions and the State in Egypt : 1984-1989-cairo Papers in Social Science , (18) : 3 .
Espiritu , Yen Le. 2003.Homebound: Filipino American Lives across Cultures , Communities , and Countries . Berkeley : University of California press.
Fergany , Nader . 1987 . Differentional in Labour Migration , Egypt (1974 -1984) Cairo : Cairo Demographic Centre.
Ferguson , James . 2006 . Global shadows : Africa in the Neoliberal World Order . Durham (N.C.) : Duke University Press .
Foner , Nancy . 2005 . wounded City the Social Impact of 9\11 . New York : Russell Sage Foundation .
______ . 2003 . American Arrivals : Anthropology Engages the New Immigration . Santa Fe : School of American Research Press .
______ . 2001 . Islands in the City : West Indian Migration to New York . Berkeley : University of California Press.
_____ . 1987 . New Immigrants in New york , : Columbia University Press .
Foucault , Michel . 1983 . “The Subject and Power , “ Pp . 208-226 in Hubert Dreyfus and Paul Rabinow , editors , Michel Foucault Beyond Structuralism and Hermeneutics . Chicago : University of Chicago : University of Chicago Press .
Ghannam , Farha . 2006 . “Keeping Him Connected : Globalization and the Production of Locality in Cairo. “ Pp 251-268 in Singerman and Amar , Cairo Cosmopolition : Politics , Culture , and Urban space in the New Globalized Middle East . Cairo : The American University in Cairo Press .
Gramusk , Sherri and Patricia Pessar . 1991 . Between Two Islands : Dominican International Migration . Berkeley : University of California Press .
Haddad ,Y vonne Yazbeck , and Jane I . Smith 1994. Muslim Communities in North America. Albany , N.Y .: State University of New York Press.
Hadley Lawrence . 1977 . “ The Migration of Egyptian Human Capital to the Arab Oil-Producing States : A Cost-Benefit Analysis . “ The International Migration Review 11(3) : 285-99 .
Harvey , David . 2005 . A Brief History of Neobliberalism . Oxford ; NewYork : Oxford university Press .

____ . 1985 . “The Geopolitics of Capitalism . “ Pp. 128-163 in David Gregory and John Urry , editors , Social Relations and Spatial Structures . London : Macmillan.
Hirschman , Charles , Philip Kasinitz , and Josh DeWind . 1999 . The Handbook of International Migration the American Experience , New York : Russell Sage Foundation .
Hondagneu-Sotelo , Pierrette . 1994 . Gendered Transitions : Mexican Experiences of Immigration . Berkeley : University of California press .
Inda , Jounathan Xavier , and Renato Rosaldo . 2002 . The Anthropology of Globalization : A Reader . Malden , Mass.: Blackwell Publishers .
Indra . Doreen Marie . 1999 . Engendering Forced Migration : Theory and Practice . New York : Berghahn Books .
INS. Immigration and Naturalization Service . http:\\ www.dhs.gov\ximgtn\Publications\yearbook.shtm (accessed November 20th , 2006).
Jamal , Amaney A., and Nadine Christine Naber . 2007 Editors . Race and Arab Americans Before and After 9\11 : From Invisible Citizens to Visible Subjects . Syracuse , NY : Syracuse University Press.
Jones. 2000. “Egyptian Copts in Detroit : Ethnic Economy and Long Distance Nationalism. “ Pp. 219-241 in Nabeel Abraham and Andrew Shryock. Editors. Arab Detroit : From Margins to Mainstream . Detroit: Wayne State University Press .
Marvasti , Amir and karyn Mckinney . 2004 . Middly Eastern lives in America . New York City : Roman and Little field publishers.
Mitchell , Timothy . 2002 . Rule of Experts : Egypt , Techno-politics , Modernity . Berkeley : University of California Press .
Moallem , Minoo . 2005 . Between Warrior Brother and Veiled Sister : Islamic Fundamentalism and the politics of Patriarchy in Iran . Berkeley : University of California Press .
Moallem, Mino and Ian Boal . 1999 . “Multicultural Nationalism and the Poetics of Inauguration . “ Pp. 243-264 in Caren Kaplan, Norma Alarcon , and Minoo Moallem , editors, Between Women and Nation : Nationalisms , Transnational Feminism and the State. Durham : Duke University Press .
Momani , Bessma . 2003. IMF-Debt Negotiations . Cairo Pabers in Social Science , Volume 26, Number 3 .
Naber , Nadine . 2006 . “Arab American Femininities : Beyond Arab Virgn\American Invisibility” . Ethnic and Racial Studies 32 (1): 87 .
____ . 2000 . “Ambiguous Insiders : An Investigation of Arab American Invisibility “ . Ethnic and Racial Studies 23 (1) : 37-61 .
Naff , Alixa . 1988 . The Arab Americans . New York : Chelsea House .
Parrenas , Rhacel . 2001 . Servants of Globalization : Women , Migration and Domestic Work . California : Stanford University Press .

Pessar , Patricia . 1999 . “ The Role of Gender , Households , and Social Netwarks in the Migration Process: A Review and Appriasal . “ Pp. 102-140 in Hirschman , Kasinitz and de Wind, the American Experience . New York : Russell Sage Foundation .
Read , Jen’nan G. 2004. “ Cultural Influences on Immigrant Women’s Labor Force Participation : The Arab-American Case. “ The International Migration Review 38(1) : 52.
Saad , Reem. 2005. Egyptian Workers in Paris: Pilot Ethnography .
<http://www.migrationdrc.org\publication\researchreports\
EgyotianWorkersInParis.
Pdf> (Accessed November 15th , 2006) .
Salih, Ruba . 2002 . “ Shifting Meanings of Home’ : Cosmopolitan and Identity in Morocan Women’s Transnational Prectices between Italy and Morocco . “ Pp. 51-67 in Al-Ali and Koser m New Approaches to Nigration ? Transnational Communities and the Transformation of Home . London , New York : Routledge .
Saleh , Saneya . 1983. The Brain Drain in Egypt . Cairo Papers for Social Sciences . 2nd ed . Vol . 5 . The American University in Cairo : The American University in Cairo Press .
Samhan, Helen . 1999 . “Not Quite White : Race Classification and the Arab-American Experience . “ Pp. 209-226 in Suleiman, Arabs in America : Building a New Future . Philadelphia : Temple University Press .
_____ 1998 . Globalization and Its Discontents : Essays on the New Mobility of People and Money . New York : New press .
_______ . 1996 . a. “ New Employment Regimes in Cities : The Impact on Immigrant Workers “ New Community 22 (4) : 579 -94 .
______ . 1996 . b . Beyond Sovereighty : Immigration Policy Making Today . Social Justice : A Journal of Crime , Confilct & World Order . 23(3) : 9 .
_____ . 1984 . Notes on the Incorporation of Third World Women into Wage Labor therough Immigration and Offshore Production . “ international Migration Review 18 (4) : 1144-1167 .
Schiller, Nina . 2005 . “ Transnational Social Fields and Imperialism . “ Anthropological Theory 5 (4) : 439-61 .
______ . 2003 . “The Centrality of Ethnography in the Study of Transnational Migration. “ Pp. 99-128 in Foner , American Arrivals : Anthropology Engages the New Immigration . Santa Fe : School of American Research Press .
Sell, Ralph . 1988 . “ Egyptian International Labor Migration and Social Processes : Toward Regional Internation” . The International Migration Review 22 (3) : 87-108 .
Shakir, Evelyn . 1997 . Bint Arab: Arab and Arab-American Women in the United States. Westport , Conn.: Prager .
Smith , Michael , and Luis Guarnizo . 1998 . Trasnationalism from Below . New Brunswick, N.J.: Transaction Publishers.
Smith, Robert . 2006 . Mexican New York : Transnational Lives of New immigrants . Berekeley : University of California Press .

Sotller , Paul . 2002 . Money Has No Smell: the Africanization of New york City . Chicago : University of Chicago Press.
Suleiman , Michael w. 1999. Arabs in America: a New Future. Philadelphia: Temple University Press.
Talani , Leila Simona . 2003. “Why Do Migrants Leavs their Countries? Motivations to Migrate At the Point of Departure : The case of Egypt. “
http://www.emigration.gov.eg\publication.asp (Accessed November 15th , 2006).
Wallertstein, Immanuel 1979. The Capitalist World-Economy . Cambridge University Press .
Zohry , Ayman Gaafar , and International Organization . 2003 . Contemporary Egyptian Migration 2003. http://www.zohary.com\pubs\CEM2003\ (accessed October 10th, 2005).

ثانيًا: المراجع العربية

* سامي محمـود وأسـامة بـدير 2009 «أوروبـا والهجـرة غـير المنظمـة في مصـر بين المسئولية والواجب»، مركز الأرض لحقوق الإنسان.

* سلسلة حقوق اقتصادية واجتماعية، العدد رقم (68).

* فتحية الدخاخني (المصرى اليوم) 2006. اختفاء طلاب المنصورة يفتح ملف الهروب الكبير إلى الخارج.

http://www.almasry-alyoum.com/article.aspx?ArticleID=26583

الجسد الأنثوي والعولمة

يسرى مصطفى

«يبدو الجسد أمرًا مسلمًا به، لكن لا شيء في النهاية لا يمكن إدراكه أكثر منه»

دافيد لو بروتون

ترتبط العولمة في أذهاننا بقضايا كبرى اقتصادية، وثقافية، وسياسية، واجتماعية، وبيئية، ومما لا شك فيه أن هذه المجالات ليست معزولة عن بعضها البعض، بل إن الجديد في عصر العولمة هو تكثيف تداخل المجالات وترابطها وديناميتها. فمن المنظور الاقتصادي غالبًا ما تستدعى العولمة القضايا المرتبطة بالعلاقات بين الشمال والجنوب، والتجارة العالمية، والأسواق، والمعاملات المالية، والشركات العابرة للقومية، وما يرتبط بذلك من غياب العدالة وتعميق التفاوت بين الأغنياء والفقراء إلى حد وصف العولمة بأنها «متوحشة»؛ وثقافيا ترتبط العولمة بالثورة الحاصلة في مجال الاتصالات، كما تثير بقوة قضايا الهوية وصراع الحضارات والهيمنة الثقافية. أما من الناحية السياسية، فتبرز قضايا السيادة وحقوق الإنسان وضعف الدولة الوطنية والتكتلات الإقليمية. ويحظى المجال البيئي باهتمام خاص في علاقته بالعولمة من منظور التغيرات المناخية، والتنمية والمصير المشترك. وإلى جانب ذلك تظهر قضايا الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة واللجوء إلخ. ومن السهل استكشاف أشكال الترابط والتواصل والتفاعل بين الاقتصاد والسياسة والثقافة والبيئة وغيرها.

وفى شبكة العلاقات هذه يتخذ البشر، ومن ثم أجسادهم/ ن، مواقع متعددة بين مراكز وهوامش بالمعنى الأممي والطبقي والعرقي والجندري (الخاص بالنوع). ويمكن أن نرصد علاقات مباشرة، مثل أثر الفقر والتهميش على صحة البشر، أو عندما تكون الأجساد البشرية موضوعات مباشرة لعمليات الاستهلاك أو الإتجار واسعة الانتشار، كما يمكن أن نرصد علاقات غير مباشرة مثل أثر العولمة على الوعي بالذات والتصورات حول الجسد.

ويسعى هذا المقال إلى مناقشة وضع الجسد في إطار التحولات الحديثة والتي تعتبر العولمة إحدى مراحلها. وينطلق المقال من فرضيات أساسية وهي، أولاً: أن وضعية الجسد في ظل العولمة ليست نتاجًا للحظة آنية أو حالة لا تاريخية ثابتة، ولكنها انعكاس لتحولات ومسارات تاريخية، تشكل عمليات التحديث أحد منعطفاته المهمة.؛ ثانيًا: أن الجسد هو كيان بيولوجي، ولكنه أيضًا بناء اجتماعي ثقافي، وبالتالي ساحة لصراعات وتوترات ومنازعات؛ ثالثًا: أن العلاقة بين الجنسين تشكل أحد المحددات الحاسمة في صياغة تصورات المجتمعات عن الجسد. ويولى المقال اهتمامًا خاصًا بعلاقات النوع الاجتماعي وعلاقة الجسد الأنثوى بالعولمة، من خلال أثر العوامل السياسية (بناء سلطة حديثة)، والثقافية (المنازعات الثقافية مع الآخر الغربي)، والاقتصادية (زيادة المردود الاقتصادي للأجساد).

أولاً: الجسد والحداثة

يمكن القول أن المعارف الطبية تشكل مصدرا أساسيا لفهم الأجساد، فمهما بدت الأجساد غامضة إلا أن هناك قدرة علمية حديثة مكرسة لإزاحة الغموض واستنطاق أسرار الجسد، بل وإعادة صياغته وفق أنماط صحية وجمالية معينة. وعلى الرغم من أن المعارف الطبية الحديثة أسهمت في إشاعة تصور بيولوجي/ طبى عن الجسد، فإن

هنـاك تصـورات عديـدة أخـرى تخضـع لسـياقات سياسـية وثقافيـة مختلفـة. تقـدم لنـا الدراسات الثقافية والانثروبولوجية الجديدة رؤى مختلفة ليس عن الجسد بوصفه كيانـا بيولوجيـا، ولكن بشـأن تصـوراتنا عن أجسـادنا. فالجسـد هـو بنـاء اجتمـاعي وثقـافي، والتصورات بشأنه تتغير بتغير السياقات الاجتماعية والثقافية والتاريخية.

ويشكل العامل التاريخي، وما يرتبط به من تغيرات ثقافية واجتماعية وسياسية، محـددًا رئيسيًا في صياغة التصورات حول الجسد. إنها العملية التاريخية التي تـؤثر على علاقـة الفرد بذاته وبالجماعة. لقد منح التمدن وتعقـد الحيـاة المدينيـة الأفـراد «الأنـا» مقابـل «النحن»، أي النزعة الفردية مقابـل الـذوبان الوجـودي في الجماعـة. وفي حديثـه عن تطور هذه النزعة في المجتمعات الغربية يقول كافين رايلي: «وقد كان لكلمة (الفـرد) ذاتها في العصور الوسطى معنى يختلف اختلافًا شديدًا عن معناها الراهن. فنحن عندما نقول عن فلان إنه فرد بحق، نعنى أنه مختلف أو غير عادي أو منفصل عن البقيـة. أمـا في العصور الوسطى فكان الفرد يعني (اللصـيق) أو من لا يمكن فصـله عن غـيره- أي المعنى العكسي تماما لما تعنيه اليوم. فـالفرد في العصـور الوسـطى هـو شـخص يعـد ممثلاً نمطيًا لجماعته، يستحيل فصله عنها، لقـد كـان الفـرد يعـد خـير مثـال للطبقـة أو الأسرة أو الصنعة أو الأمة أو الجماعة العامة التي يجرى وصفها»([1]).

وهذا ما يؤكده كذلك دافيد لـو بروتـون في كتابـه أنثروبولوجيـا الجسـد والحداثـة، حيث يقـول: «في أمكنـة أخـرى، يمكن لكلمـة (جسـد) أن توجـد هكـذا في العديـد من المجتمعـات الأفريقيـة، لكنهـا تعطى من مكـان لآخـر مفـاهيم مختلفـة جـدًا. ففي المجتمعات الريفية الأفريقية، لا يكون الشخص محـدودًا بتخـوم جسـده، المنغلـق على ذاته. إن جلده وعمق لحمه لا يرسمان حدود فرديته. وما نفهمـه نحن [يقصـد المفهـوم الغربي] بكلمـة (شخصـى) يُفهم في المجتمعـات الأفريقيـة بشـكل معقـد ومتعـدد. إن التعارض الأساسي يكمن في بنية هذه المجتمعـات الـتي لا يشـكل الإنسـان فيهـا فـردًا (أي قابل للتجزئة ومتميز). وإنما عقدة علاقات. فالإنسـان يـذوب في جماعـة قدريـة لا تُعـد تضاريسـه الشخصـية مؤشـرًا على تفـرده...». ويضـيف قـائلاً: «إن الجسـد، في المجتمعـات الغربيـة من النمـط الفـردي، يعمـل كقـاطع للطاقـة الاجتماعيـة، أمـا في المجتمعات التقليدية، فهو بالعكس، الواصل لطاقة الجماعة... »([2])

وهذه نقطة أساسية في دراسات الجسـد الـتي سـعت لبيـان أن المفهـوم الغـربي عن الجسد والذي يسود بشكل متواتر ما هـو إلا منتج تـاريخي في سـياقات محـددة يرتبـط بظهور مفهوم «الفرد» بمعناه الحـديث،. وتتمثـل أهميـة المفهـوم الغـربي للجسـد في تحوله إلى مفهوم كوني، وبالتـالي تفاعلاتـه التصـورات الأخـرى من زاويـة التـأثير فيهـا وإعادة صياغتها، أو من منظور إبراز اختلافها عن المفهوم السائد عن الجسد.

إذن فإن التصورات حول الجسد تخضـع لشـروط تاريخيـة وبالتـالي اجتماعيـة وثقافيـة، وهذه الشروط تعكس وضع الفـرد داخـل الجماعـة، وهـذه المسـألة تتبـاين من مرحلـة تاريخية لأخرى ومن مجتمع لآخر. فنحن نتحـدث عن تصـورات عن الجسـد بـدلاً من أن نتحدث عن الجسد ذاته. يقول «دافيد لو بروتـون»: «إن تصـورات الجسـد، والمعـارف التي تبلغها تخضع لحالة اجتماعية، ولرؤية للعالم، ولتعريف محدد للشـخص داخـل هـذه الرؤية. فالجسد بناء رمزي. وليس حقيقة في حد ذاتها. ومن هنا نشأ عدد لا يحصى من التصورات التي تسعى لإعطائه معنى، وسبب طابعها الغـريب والشـاذ والمتنـاقض، من مجتمع لآخر»([3]).

وفي الحقيقة أن المفهوم الغربي الحديث عن الفرد وما نجم عنـه من تصـورات بشـأن الجسـد، لا يعتـبر مجـرد مفهـوم ثقـافي، بـل إن قوتـه تنبـع من أنـه تعبـير عن واقـع مؤسسـاتى جديـد، ونقصـد بـذلك مجمـل المؤسسـات الحديثـة السياسـية والصـحية والقانونية وغيرها، فكل هذه المؤسسات تدير البشر وتنظمهم كأفراد. «تشـير الحداثـة

بوجه عام إلى أنماط ونظم الحياة الاجتماعية التي ظهرت في أوربا ما بعد الإقطاع، والتي تصاعد تأثيرها على مستوى العالم في القرن العشرين. يمكن على وجه التقريب فهم الحداثة على أنها «العالم الصناعى»، رغم أنها تتكون من أبعاد مؤسساتية متعددة لكل منها مساراتها الخاصة...... من ضمن آثار الحداثة الكثيرة إسهامها في ارتفاع درجة تحكم الدول بوجه عام، والمهن الطبية بوجه خاص، في أجساد المواطنين. أيضًا أفضت الحداثة إلى التقليل من نفوذ السلطات الدينية في تعريف ماهية الجسد وتقنينه.... الحال أن لعلاقة الحداثة بالدين تأثيرات مهمة على اهتمامنا المعاصر بالجسد»([4])

ارتبط التفريد برؤية جدية للجسد بوصفه ملكية للفرد أو لصاحبه، ولكنها ملكية منظمة ومشروطة ومرتهنة للواقع المؤسساتي الجديد. فقد بات الفرد هو موضوع السياسة (المواطن والحقوق)، والاقتصاد (المصنع وخط الإنتاج) والثقافة (النزعات الفردية والاهتمام بالذات). وقد أصبح ترويض الأفراد، وأجسادهم، الأساس الذي تشكلت بموجبه المؤسسات الجديدة سواء في مجال السلطة والحكم والقانون، أو مجالات الإنتاج، ومجالات الدعاية والإعلان. "إن أي حكم تصدره عن حالة الفردية في القرن العشرين لابد أن يعقد موازنة بين الاهتمام "بالذات" فى الثقافة الحديثة، وهو الاهتمام الذي لم يكن له نظير تاريخي، والعدد الهائل من الطرق التي يتم بها التلاعب بالأفراد وتدبر أمورهم (أى ترويضهم)...." ([5])

وهذا ما يحدثنا عنه «ميشيل فوكو» في مفهومه عن آليات السلطة الحديثة، الانضباطية والسلطة الحيوية التي تعمل على الأجساد. فآليات الهيمنة ليست سياسية أو إيديولوجية فقط بل جسدية أيضًا: «إن الانضباط يصنع هكذا أجسادًا خاضعة ومتمرسة، أجسادا (طبعة). فالانضباط يزيد في قوى الجسد (بالمعنى الاقتصادي للمنفعة)، ويقلص هذه القوى بالذات (بالمعنى السياسي للطاعة). وبكلمة: إنه يفصل فيما بين قوى الجسد. فهو يجعل منها (كفاءة) أو (استعدادًا)، من جهة يحاول زيادتها؛ وهو من جهة أخرى يقلب الطاقة أو القوة التي يمكن أن تنتج عنه، ويجعل منها علاقة تبعية صارمة. إذا كان الاستغلال الاقتصادي يفصل بين قوة العمل ومنتوج العمل، فلنقل أن الإكراه الانضباطي يُقيم في الجسم علاقة ضابطة بين كفاءات متزايدة وسيطرة متزايدة"([6]).

لم تكن مجتمعاتنا بمعزل عن هذه التطورات، فالتحولات في بنية السلطة وعلاقتها بالأفراد وأجسادهم لم تظل حبيسة المجتمعات الغربية، بل حدث أنها أخذت في غزو أنظمة المجتمعات الأخرى، أساسًا بفعل الاستعمار الذي وصف أيديولوجيا على أنه قوة تحديث، وهو وصف أيديولوجي ولكنه لا يخلو من واقعية. كما أن المجتمعات المستقبلة لم تفتح أبوابها للمفاهيم الجديدة لتدخل بسلام وصفاء، فقد تمثلتها ولكن في سياق تفاعلات وتوترات ومقاومات لم تنته بعد.

والمثال الذي نركز عليه في هذا المقال هو المجتمع المصرى والذي شهد تحولات كبرى في سياق عملية التحديث. فعلى الرغم من أن مصر من أقدم البلدان التي شهدت دولة مركزية، لكن هذه الدولة (قبل التحديث) لم تكن قائمة على علاقة بأفراد بل بجماعات أشبه بوحدات إنتاجية، وهو ما يسميه أحمد صادق سعد «المشترك القروى»، «... وحيث إن المشتركات القروية مكتفية ذاتيًا فيكاد لا يوجد تبادل تجاري ذو وزن اقتصادي بينها، وبالتالى تبادل فكري وسياسي كثيف. ولوجود الدولة باعتبارها الممثلة الأعلى للمصلحة الجامعة بين المشتركات القروية، فهي التي تملك الأرض من الناحية النظرية والشرعية، ولموظفيها سلطة وظيفية. وتستولى أجهزة الدولة على فائض العمل في صورة الضريبة أو الجزية الجماعية، فتصبح الدولة - بموظفيها - هي الطبقة المستغلة الرئيسية والحاكمة بأمرها – (الطاغية) – في الوقت نفسه. أما الفلاحون، أعضاء المشتركات القروية، فهم ليسوا عبيدًا لفرد ما، بل للدولة صاحبة

الأرض. وهكذا توجد (العبودية أو التبعية المعممة) بدلاً من أن تكون فردية أي بـدلاً من أن يكون فرد من الأفـراد مالكـا لعـدد معين من العبيـد (كمـا هـو في النظـام العبـودي النموذجي) ([7]).

وبهذا المعنى فإن بنية السلطة في المجتمع المصرى قبل التحـديث كـانت ترتكـز على جسد اجتماعى قروى في الغالب، أكثر من كونها تروض أجسـادا فرديـة. إلا أن العصـر الحديث جلب معه آليات جديـدة للسـلطة والتفريـد، فمـع الاسـتعمار «سـعت المنـاهج الجديدة للسـلطة إلى مراقبـة، والإشـراف على، وتوجيـه الأوامـر إلى السـكان بشـكل فردى. كانت السلطة تريد أن تعمـل مـع «أفـراد معـروفين» و«شخصـيات معروفـة». يجب تسجيلهم، وإحصاؤهم، والتفـتيش عليهم، وكتابـة التقـارير عنهم، وقـد أجـرى أول تعداد سكاني عام 1882. أما بالنسبة لتسـجيل المواليـد وإجـراءات التفـتيش الصـحي، فقد كان الاهتمام بالجسم الفردي للرعية السياسـي اهتمامًـا عسـكريًا واقتصـاديًا معًـا. كذلك فإن الممارسات الطبية-الإحصائية، المأخوذة عن القوات المسـلحة، قـدمت لغـة للجسم - عدده، وحالته، وتحسينه، وحمايته - يمكن للسـلطة السياسـية أن تعمـل على أساسها.....»([8]).

يمكن البحث عن جذور العلاقة بين العولمة والجسد في هذه التحـولات الكـبرى والـتي حدثت في المجتمعات الغربية، ثم انتقلت خارج الحدود في إطار الرسملة والاسـتعمار. والمسألة لا تتعلق بالمفهوم المبسط عن الغزو الثقافي، ولكن الحديث هنا عن تحولات تاريخية حدثت على المستويات المؤسسـاتية، وظهـور الدولـة القوميـة الحديثـة والـتي شملت تفاعلات وتوترات معينة بين الوافد والموروث. فعملية التفريد، ومـا يرتبـط بهـا من رؤى وسياسات بشأن الجسد انتقلت إلينا بفعل هذه التحولات الكـبرى. وفي تعبـير ثقافي عن هذه التحولات يذكر دافيد لـو بروتـون جملـة طريفـة لشـيخ من شـيوخ أحـد المجتمعات التقليدية وهو يتحدث عن القيم الغربية، فيقول الشيخ: «إن ما جلبتم إلينــا، إنها هو الجسد» ([9]).

ثانيًا : الجسد الأنثوى وصراعات الهوية

من المعــروف أن الســلطة في مجتمعاتنــا لم تتأســس بشــكل كامــل على مبــادئ المواطنـة، ولكن ظـل البنـاء الاجتمـاعي والثقـافي يؤسـس رمزيـة الجسـد على ثنائيـة المواطن الحديث والرعية التقليدية. وقد أصبح المجـال الثقـافي هـو سـاحة التفـاعلات الثقافية سواء على مستوى الامتثال لقيم ومفاهيم حديثة، أو على مستوى مقاومـة قيم الحداثة باسم مواجهة القيم الغربية الوافـدة والحفـاظ على الأصـالة والـتراث، ومن ثم صياغة مسـارات خاصـة لعمليـة تحـديث تسـتجيب للجديـد وتفاوضـه وتقاومـه. كمـا أن عملية مقاومة الوافد كانت ذات طبيعة ثقافية بالأسـاس، وهنـا تحديـدًا تشـكلت علاقـة عضوية بين السياسي والثقافي، فآليات السيطرة اعتمدت على رسـم حـدود الجماعـة ثقافيًا، وهو ما كان له بالغ الأثر على تصوراتنا عن أنفسـنا كـأفراد، فقـد أصـبحنا أفـرادًا بصيغة جماعية.

وفى إطار هذا التحولات أصبح الجسـد، بوصـفه فعاليـة رمزيـة، عرضـة لكـل التـوترات المصاحبة لتفاعلات التحديث. فهو موضوع للسلطة الحديثة (ترويض الجسد)، وموضوع للمنفعة الاقتصادية الجديدة (قوة العمل الفردية)، ولكن، وقبل كل شيء، بـات الجسـد الموضوع الأهم للثقافة كساحة صـراع وعلامـة للهويـة. ولأسـباب تتعلـق بـرأس المـال الثقافي السائد في مجتمعاتنـا، المعتمـد على سـيطرة ذكوريـة تقليديـة، فقـد تشـكلت مفاهيم الهوية الحديثة انطلاقا ، من ذات المفاهيم الذكورية.

وهنا تحديدا يبرز التقسيم الجنسي لآليات عمل السلطة ضمن ثنائيـة الجسـد الـذكوري والجسـد الأنثـوى. فالجسـد الـذكوري كـان الأكـثر عرضـة للسـلطة السياسـية والأكـثر

استفادة من السلطة الأبوية الثقافية، أما الجسد الأنثوي، فعلى العكس، كان أقل عرضة لإملاءات السلطة السياسية، وأكثر عرضة لإكراهات السلطة الأبوية. إنها القسمة المعروفة بين الوجود الجسدي في الحيز العام والحيز الخاص، وعلى الرغم من أن شروط التحديث دفعت النساء مبكرًا إلى الحيز العام بمنطق الاستفادة الاقتصادية، لكن التصورات عن أجسادهن ظلت مرتبطة بمفهوم الحيز الخاص. وهكذا فقد تشكل الجسد الحديث كموضوع للتطويع السياسي، والمنفعة الاقتصادية، وكذلك كموضوع للأخلاق والحفاظ على الهوية الجماعية، وتم تحميل الجسد الأنثوى بالأساس بمنظومة كاملة من الرموز الأخلاقية والهوياتية.

ونلاحظ هذا في الكتابات حول الجسد في مجتمعنا الحديث، حيث تشير إلى أن آليات السلطة الحديثة في سياق تفاعلاتها المحلية في مصر أعادت صياغة التراتبية الجنسية والتفوق الذكوري. ونأخذ مثالاً على ذلك خطاب المؤسسة الطبية الحديثة، ففي هذا الخطاب، كما تقول ميرفت حاتم: «.... أسست الخطابات الحديثة، برغم المزاعم العلمية والجندرية، تعريفات جديدة للأنوثة والذكورة خدمت كقواعد لأشكال السيطرة العامة والخاصة، كما أعادت تأسيس تراتبية مباشرة بين الجنسين، وعلاقات جديدة من التضامن بين الرجال من مختلف الطبقات والأعراق، وانقسامات بين النساء العاملات والنساء من مختلف الطبقات. وكان لجميع هذه العوامل أهمية محورية بالنسبة لاشتغال نزعات توسع الدولة الحديثة». ومن منظور التحكم في الجسد تشير إلى أن الآراء الطبية الحديثة تضمنت تعريفًا حديثًا «... للأنوثة يتماهى مع فقدان التحكم الذاتي بالجسد. وعلى العكس من ذلك ترتبط الذكورة بالمبالغة في أهمية التحكم الذاتي بالجسد...»(10).

إن ظهور الدولة القومية وما صاحبها من عمليات تفريد في ظل التحديث، لم تكن عملية منسجمة ومتناغمة، بل عملية معقدة تخضع لتوترات ومنازعات واستخدامات لكل من الهوية الفردية والهوية الجماعية. وفي القلب من ذلك كانت المرأة الموضوع الرئيسي للهوية، وجسدها هو ساحة الصراع السياسي/ الجندري. وحتى يؤدى الجسد الأنثوى دوره في مجال الدفاع عن الهوية، كان على السلطة أن تقوم بنزع ملكية الجسد الأنثوى من صاحبته، لأنه بهذا المعنى يجب أن يكون ملكية للجماعة ويحمل رمزها. وفي هذا السياق تم استدعاء منظورات تقليدية لتأكيد تبعية المرأة وخضوعها وقصورها. ولتفعيل هذا جرى (ويجرى) التأكيد على الخطورة الكامنة في جسد النساء ليس فقط على الذكور الأفراد، ولكن على الجسد الجماعي للأمة الخاضع لمنطق الهيمنة الذكورية. وهذا سر رواج الخطابات التي تحذر من خطورة وقدرة الجسد الأنثوى على الإغواء والفتنة، بما يصاحب ذلك من فرض قيود على هذا الجسد وحجبه وعزله (11).

وإذا كان الجسد الأنثوى الفردي خاضعًا لهذا النوع من الترميز، فإن تطهيره يتطلب ترميزات أخرى تنتقل به من الفردي إلى الجماعي، أو بالأحرى تطهيره من الحقوق الشخصية الجديدة لصالح الالتزام الجماعي. إن قوة عملية ترميز جسد المرأة لا تنبع فقط من بعدها الأخلاقي المعلن، ولكن وبالأحرى من الطبيعة السياسية لهذه العملية، وهو ما أسميه التحالف بين السياسي والثقافي في بناء السلطة والهيمنة. فإن جسد المرأة، ولأغراض السيطرة السياسية باسم الجماعة والهوية، يجرى تصعيده فيصبح رمزا للأمة بأكملها، وحدث هذا في إطار مناهضة الاستعمار والآن في إطار مقاومة العولمة. تقول روبينا سايغول: «من الواضح أنه كلما تعرضت الهوية والذات للتهديد من قبل الآخر، الخارجي المحدد كعدو، تصبح أجساد النساء ميدانا لأعنف أشكال الصراع. ومع تكثف حدة الصراعات العالمية، يشعر الذكر في الدول الضعيفة والتابعة بالتهديد الذي تمثله القوى الدولية الكبرى، ويرجح تنامي الفكرة التي تقول بأن أجساد النساء هي الرموز الدالة على الأمة، والمنزل، والشرف. ويمكن لهذا التنامي أن يتمظهر بصورة قلق قومي ويرجح أن الاستجابة ستتمثل في المزيد من حجز وتقييد حرية النساء، ومضاعفة التوكيد على الحجاب، وحصر النساء ضمن إسار الأمومة

والقيام بالأعمال المنزلية. كما يرجح أن يصاحب ذلك تمجيد مكثف للأمومة والحاجة الملحة لحمايتها ضد الانتهاك والتدنيس.. ». ([12])

فالملاحظ، إذن، هو خضوع الترميز الثقافي لجسد المرأة، منذ بداية التحديث والاحتكاك والصراع مع الآخر، لعملية مزدوجة كانت بدرجة كبيرة أساس التصورات الرائجة عن الجسد الأنثوى. فهذا الجسد يكون مقدسًا عندما يفقد هويته الذاتية ويصبح معبرًا عن الجماعة أو الأمة، ويصير مدنسًا كلما اقترب من الذات وعبر عن ذاته كجسد أنثوى. وهذا الازدواج في التعامل مع جسد المرأة له أبعاد سياسية، إنه جزء من السلطة الأبوية والسيطرة الذكورية الحديثة. فالسلطة الأبوية ليست تعبيرًا عن مجال تقليدي ضاغط على مجالات حداثية تبحث عن صفائها التاريخي، ولكنها جزء من بنية التحديث في مجتمعاتنا. ويجب أن ننظر إلى ثنائية ترميز جسد المرأة (فردى مدنس مقابل رمزية جماعية مقدسة) ليس باعتبارها تصورات من رواسب الماضي، ولكن من منظور تاريخي يرتبط بالمتغيرات الحاصلة، وآليات السيطرة، وعلاقات القوى التي تكون صيغ «معينة» للعلاقة بين النساء والرجال أحد عناصرها.

وأعتقد أن هذا المدخل قد يساعد في فهم علاقة الجسد الأنثوى بالعولمة، وأن الانفجار الحالي للخطاب حول الهوية والأخلاق والحجاب، إلخ، هو جزء لا يتجزأ من حالة التوتر التي فرضها الاحتكاك بالآخر ضمن اللحظة التاريخية التي بدأت بالاستعمار والتحديث وتتواصل الآن في ظل العولمة. إن الشرف، والعار، والطهارة والعفة هي مصطلحات مشحونة بالسياسة.

ثالثًا: العولمة والجسد

تتعدد مستويات العلاقة بين العولمة والجسد: اقتصاديًا وسياسيًا وثقافيًا، ففي ظل تكثيف الزمان والمكان، تتكثف استخدامات الجسد وتتسارع حيث يجرى تداول الأجساد كسلع، وكقوة عمل، وكموضوع للاستهلاك، وكصور وتخيلات. وفي حالة العولمة «... تعنى التجارة العالمية بشكل مركزي بعصب العولمة الجسدية، المفاهيم السائدة حول الجسد، وسبل تقديم خدمات جسدية...... ويشتمل هذا على عرائس تطلب عبر البريد، رحلات سياحية جنسية إلى بانكوك أثناء العطلات، وحتى استعباد الأطفال. ثمة أمثلة أقل تطرفًا لتجارة الجسد نجدها في حالة الرياضة؛ حيث توجد أكاديميات تمتلكها أندية بعض كرة السلة الأمريكية في جمهورية الدومنيكان تسطو بطريقة منتظمة على أفضل المواهب الرياضية.... كل هذه ظواهر مختلفة، غير أنه يمكن اعتبارها أجزاء في منظومة تستهدف استغلال الجسد وتقع في صميم العملية العولمية....» ([13]) فالجسد حاضر ليس فقط بكامله، ولكن كذلك كأجزاء أو كقطع غيار بشرية، وهي عملية آخذة في الاتساع في ظل العولمة، بل إنها ستقوم، حسبما يشير دافيد لو بروتون، حسب رقم الأعمال، بمنافسة صناعة قطع غيار السيارات ([14]).

وللجسد الأنثوى وضع خاص في أنظمة العولمة كمادة إعلانية، كسلعة جنسية، وكمستهلك ومستهلك، ولكنه وقبل كل شيء موضوع لتفاعلات رمزية تفوق كثيرًا ما للرجال، وخاصة في مجال تنميط الجمال. فعلى الرغم من أن الجسد الذكوري، يخضع لمتغيرات وتأثيرات العولمة، بما في ذلك استخدامه في الإعلان والدعاية، فإنه لا يتحمل أعباء الترميز الهوياتي مثل الجسد الأنثوى. بل إن فعاليته وقوته ترتبط بتنمية معالم ذكورية عالمية (الموضة) ومعالم ذكورية محلية (القدرة على السيطرة على الجسد الأنثوى). وعلى أي حال فإن ما نريد الإشارة إليه هنا هو التوترات الثقافية، وعلاقة ذلك بالجسد الأنثوى.

يقول جورج فيجاريللو: «يمكن التمييز بين ثلاثة منحدرات على الأقل في تاريخ الوجود الجسدي، كلها تمتلك استثماراتها الخاصة وتفردها. المنحدر الأول، مبدأ الفاعلية وهو

المصدر التقني الذي يستخلصه الجسد من العنصر الميكـانيكي أو العضـوى أي القـدرة على الفعل تجاه الأشياء. المنحدر الثاني، هو مبـدأ الملكيـة، وهـو امتلاك الجسـد لحـيز ومكان يتصف بالخصوصية الكاملة، وسيطرة الشخص في أكثر صوره للخصوصـية على مدى ضيق بيولوجيًا. المنحدر الثالث، مبدأ الهوية وهو تعبير الجسـد عمـا بداخلـه أو عن انتماء دال عن الشخص، وهو مورد للرسـائل والتبـادل انطلاقًـا من إشـارات وتعبـيرات عن طريق الجسد». ويضيف عن وضعية الجسد في المجتمع الحـديث، فيقـول: «نـرى جليًا أن مبدأ الهوية قد أعيد صـياغته بحثًـا عن معـان جديـدة للرسـائل الـتي تصـدر عن الجسد. وانطلاقا من هذه الهوية تكتسب بقية المبادئ، مثل الفاعليـة والملكيـة، أهميـة كانت تفتقد إليها» ([15]).

ترتكز هذه المبادئ الثلاثة: (الفاعلية، الملكية، الهوية) على مبدأ التفريد، وقـد تفيـد في تحليل بعض التـوترات الثقافيـة حـول الجسـد في عصـر العولمـة. وأعـود هنـا إلى أثـر تصورات معينة حول الجسـد الفـردي والجماعـة على هـذه المبـادئ. فحركيـة العولمـة تعطينا رسائل وترميزات وربمـا إكراهـات بشـأن الجسـد الفعـال وخصوصـيته وهويتـه. ولكن نظـام العولمـة يعمـل وفـق تفـاعلات بين أنظمـة اقتصـادية واجتماعيـة وثقافيـة، فرسائل الصحة والجمال، كما رسائل حقوق الإنسان والحريات الشخصية لا تعمــل في فراغ ولكن في إطار تفاعلات ومنازعات سياسية وثقافية. وهذه التفاعلات والمنازعات تتجسد في الأجساد كفعاليـات رمزيـة. كمـا أن الهويـة الدينيـة والأخلاقيـة الـتي يجـرى نقشها على الجسد الأنثوى تتقاطع وتتضارب مع هويات أخـرى طبقيـة ومهنيـة وثقافيـة أخرى، كل منها له رموزه التي قد تتجاور أو تتصارع ولكنها موجودة ومعبر عنها جسديًا.

وكما يقول فيجارللو فإن تأثير مبدأ الهوية يصيغ أشـكال تفـاعلات الجسـد مـع المبـادئ الأخرى (الفاعلية والملكية). فثمة اهتمـام ثقـافى غـير مسـبوق برمزيـة الحجـاب، فهـو دليل على انتماء للجماعة. ولكن الجسد الأنثوى لا يحمل فقـط ترمـيزات الحجـاب، بـل العديد من الترميزات الأخرى الخاصة بمقاييس الصحة والجمال المفروضة عالميًـا، بـل كثـيرًا مـا يجـرى تكـييف المفهـوم الأخلاقي للحجـاب، ليبقى مجـرد رمـز وظيفي عن الانتماء.

وإذا كانت فعالية الجسد يجرى إدارتهـا بأشـكال مختلفـة تبعًـا للثقافـة والوضـع الطبقي والمهني، فإن كل الأفكار المرتبطة بملكية الجسد تظل مشكلة كبرى، فحـتى في ظـل العولمة وانتشار أفكار حقوق الإنسان، فإن السيطرة الذكورية تعتبر أن أحـد امتيازاتهـا الكـبرى هـو نـزع ملكيـة الجسـد الأنثـوى. فلا تـزال الحريـات الشخصـية، والإنجابيـة، والجنسية للمرأة موضع مقاومة كـبرى. والمكتسـبات التاريخيـة الـتي تحققت في هـذا المجـال لم تكن مطلقـاً لصـالح حـق النسـاء في التحكم في أجسـادهن كقيمـة، وإنمـا لأسباب أخرى سياسية واقتصادية، ومثال ذلك تنظيم النسل.

وفى سياق الملاحظة، فثمة عوامل، اجتماعية وثقافية، محلية عديـدة تسـهم في تعـيين طـرق اسـتجابات الأجسـاد الأنثويـة لرسـائل وإغـراءات وإكراهـات العمليـة العولميـة. ويتزامن هذا مع استجابات السوق للاحتياجات الجسدية، بل صناعتها. ونلحـظ هـذه في التفاعلات العجيبة التي يمكن من خلالها تكييف أنماط الموضة العالميـة مـع مقتضـيات ثقافية محلية، أو إنتاج أذواق تشي بأن الفعالية الرمزية للجسد في مأمن من إكراهـات الثقافة المحلية. ومن كـل هـذا تخـرج مركبـات هي هجين بين ثقافـات متنازعـة. وبهـذا المعنى أضحى الجسد الأنثوى محملاً برموز عديـدة تبـدو متنـافرة أحيانًـا. وثمـة أجسـاد أنثوية أريد لها أن تكون أحادية الرمز، وحتي يتحقق هذا فلا سبيل إلا أن يتلاشى الجسد خلف الرمز (النقاب).

وعندما نتـابع الجـدل الـدائر حـول «الخصوصـية الثقافيـة» نلاحـظ أن الثقافـة المحليـة استجابت للعديد من مبادئ حقوق الإنسان العالمية في المجال الاقتصادي والاجتمـاعي

والسياسي، ولكن عندما يتعلق الأمر بالحقوق الشخصية وحقوق المرأة، فتبرز مسألة الخصوصية الثقافية والهوية كعائق. إن دفاعات الخصوصية الثقافية، تقتضى إنتاج وحث خطابات أخلاقية حول الجسد الأنثوى، وربطه رمزيًا بالتطهر من أجل حماية الجسد الجماعي للأمة من الدنس، والخطير في مسألة «الخصوصية الثقافية» أنها تصاغ بلغة الحقوق، أي الحقوق الجماعية والثقافية للجماعات والأعراق المختلفة. وهذا المعنى يقدمه لنا وزير الأوقاف المصرى ورئيس المجلس الأعلى للشئون الإسلامية في كتابه «الإسلام في عصر العولمة»، فيقول: «من البديهي أن قيام المسلمين بتطوير الاقتصاد في بلادهم مسألة لها أهمية حاسمة. ولكن الحفاظ على هويتهم الثقافية تعد مسألة أكثر أهمية. ولهذا فإن المسلمين عندما يدافعون عن حقوقهم وعن حريتهم فإنهم يضعون في أولويات اهتماماتهم المسائل التي تمس البعد الثقافي للعولمة. وإذا كانت العولمة تهدف إلى تصدير القيم الغربية إلى العالم الإسلامي، فإن المسلمين يحتفظون – في كل الأحوال – لأنفسهم بالحق في أن ينظروا إلى هذا الموضوع نظرة فاحصة نقدية، بحيث لا يأخذون مما جاء فيها إلا ما كان في رأيهم موافقًا للحق.... » ([16]).

إن الجسد الأنثوى، كما الجسد الذكوري، هما داخل عملية العولمة بكل المعاني، من الاقتصاد إلى الأزياء، ولكن الجسد الأنثوى هو الذي يتحمل عبء الدفاع عن هوية أو هويات افتراضية، ولأنه كذلك فمازال قدره أن يفقد هويته الذاتية من أجل الهوية الجماعية. وهذا التناقض والصراع ليس صراعًا بين حاضر وماضٍ، بل وضع راهن يكون فيه الجسد الأنثوى ساحة لصراعات سياسية وثقافية.

الهوامش:

(1) كافين رايلي: الغرب والعلم، القسم الثاني، ترجمة د. عبد الوهاب المسيري، ود. هدى عبد السميع حجازى، عالم المعرفة العدد 97، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1986، ص 266

(2) دافيد لو بروتون: أنثروبولوجيا الجسد والحداثة، ترجمة محمد عرب صاصيلا المؤسسة الجامعية: للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1997، ص 23.

(3) دافيد لو بروتون: المصدر السابق، ص 11-12 العصور

(4) كرس شلنج : الجسد والنظرية الاجتماعية، ترجمة منى الحصادى، دار العين للنشر، الطبعة الأولى 2009، ص 21

(5) كافين رايلي: المصدر السابق ص 283

(6) ميشيل فوكو: المراقبة والمعاقبة، ولادة السجن، ترجمة د. على مقلد، مركز افتماء العربي، بيروت 1990، ص 159

(7) أحمد صادق سعد: تاريخ مصر الاجتماعي - الاقتصادى، دار ابن خلدون، بيروت 1979، ص 13

(8) تيموثي ميتشل: استعمار مصر، ترجمة بشير السباعي وأحمد حسان، سينا للنشر، القاهرة 1990، الطبعة الأولى ص 157

(9) دافيد لو بروتون: مصدر السابق ص 16

(10) ميرفت حـاتم: "حرفنـة" الصـحة والسـيطرة على جسـد المـرأة باعتبارهـا نزعـة حديثة لتوسيع دور الحكومة في مصر القرن التاسع عشر. في [بينار إيلكاركان: المــرأة والجنسانية في المجتمعات الإسلامية، ترجمة معين الإمام، دار المدى للثقافة والنشــر، الطبعة الأولى 2004، ص 89-104]

(11) راجع في هـذا الصـدد، صـوفية السـحيرى بن حـتـيرة، الجسـد والمجتمـع، دراسـة أنتروبولوجيـة لبعض الاعتقـادات والتصـورات حـول الجسـد، الانتشـار العـربي، الطبعـة الأولى 2008

(12) روبينا سايغول: العسكرة، والأمة، والجندر، جسد المرأة كميدان للصراع العـنيف، في [بينار إيلكاركان: المرأة والجنسانية في المجتمعات الإسلامية، ترجمة معين الإمام، دار المدى للثقافة والنشر، الطبعة الأولى 2004، ص 135 - 149]

(13) كرس شلنج : مصدر سابق، ص 43

(14) راجع في هذا الصدد، دافيد لو بروتون، ص 222

(15) جورج فيجاريللو: عبادة الجسد في المجتمـع الحـديث، ترجمـة ماجـدة أباظـة في [لإيف مشو (محـرر): جامعـة كـل المعـارف، الجـزء السـادس، مـا الثقافـة؟، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، الطبعة الأولى 2006،ص 754- 747]

(16) د. محمود حمدي زقزوق: الإسـلام في عصـر العولمـة، سلسـلة قضـايا إسـلامية، العدد 177، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة 2009، ص 47

الفقر والعولمة والنوع الاجتماعي

تمت كتابته بالاشتراك مع أشويني تامبى

ترجمة : آمال عبد الهادي

في عصر ما بعد الحرب الباردة؛ تمثل العولمة الليبرالية الجديدة تجسيدًا مكثفًا لأهم الالتزامات المعيارية في السياسات العالمية. فعلى مذبح السوق الخيرية يرقد الوعد بأن الفائدة الاقتصادية ستعود على كل المخلصين لمبادئها. ينبع الجانب المعياري المغرى في العولمة الليبرالية الجديدة من الرؤية التي تقدمها باعتبارها فرصة للصعود في التراتبية الكونية للسلطة والإنتاج. هذا النموذج للنظام العالمي ليس مجرد مجموعة من السياسات المتعلقة بالانتعاش الاقتصادي فقط ، لكنه أيضًا إدعاء أخلاقي وله مستتبعات حقيقية على عدالة التوزيع. ويحمل النسق القيمي لهذا النموذج تأكيدًا ضمنيًا على أن الليبرالية الجديدة ستنتشل ملايين البشر من الفقر، وبدلاً من الديناميكيات التي تمكن الفائز من الحصول على كل شيء، سيكون هناك وضع يجعل النجاح والفوز من نصيب كل الأطراف.

الحجة التي يقدمها منظور الليبرالية الجديدة، أن نسبة الفقر بين السكان في العالم تتناقص، ومن ثم فإن النمط القائم لتخفيف الفقر يتماشى مع وعد الليبرالية الجديدة، على أي حال، هذا الادعاء يثير الجدل حول ما هي أكثر القياسات الملائمة لقياس الفقر، وهو حقل ألغام لا نتمنى دخوله. ويكفى القول بأنه لا يوجد إجماع بين المحللين في هذا الصدد(1). وانطلاقًا من الاعتراف بأنه لا يوجد تبنى واسع الانتشار لتعريف محدد للفقر بين علماء الاجتماع، اتفقت مارى دورفي و جيمس روزنو (Mary Durree and James Rosenau)،(1996, 523) على صيغة «الواقع والمخاوف من أوضاع المعيشة تحت المستوى المعياري»، بما في ذلك عدم كفاية الدخول المتاحة، والمسكن، والملبس والتوظيف. تفيد هذه الصياغة بشكل خاص في جمعها بين البعد الموضوعي والبعد الذاتي للفقر. ويترتب عليها - حتى دون الاشتباك مع الجوانب المنهجية - إمكانية استخدام مدى واسع من المؤشرات الأمبريقية لقياس المعدلات المتغيرة للفقر.

ولكن هناك براهين معاكسة لادعاء الليبرالية الجديدة، تجادل بأنه كلما ارتفعت مستويات العولمة الأعلى عنى ذلك زيادة الفقر، فبينها زادت معدلات الدخول على مستوى العالم، زاد أيضًا مجمل عدد الفقراء (والذين يعرفون بأنهم أولئك الذين يحصلون على أقل من دولار في اليوم) من 1.2 بليون عام 1987 إلى 1.31 عام 1993. حدث ذلك بتفاوتات كبيرة بين المناطق وداخل كل منطقة: انخفض معدل الفقر في شرق آسيا (نمط يتغير الآن تحت تأثير اضطرابات السوق في نهاية التسعينيات والذي بات محسوسًا تمامًا)، ولكنه ظل ثابتًا عند 39% في أفريقيا ما تحت الصحراء، حيث هناك ارتفاع في مجمل عدد الفقراء (البنك الدولى 1996 7ـ 9). كيف يكون ذلك؟ كيف يمكن أن تتعارض العولمة التي تساعد على تخفيف الفقر في بعض العالم مع تخفيف الفقر على مستوى العالم؟ يبدو الأمر متناقضًا مع تخفيف الفقر لأن هناك تحولاً في معدلات حدوث الفقر، واستقطابًا متناميًا بين المناطق المختلفة وداخل كل منطقة، وإعادة تركز للثروات. بكلمة أخرى، يمثل الفقر على مستوى العالم منحنى حلزونيًا تنحدر فيه الأوضاع الاقتصادية للأسفل في بعض البلدان، بينها في باقى الأماكن هناك إحساس بالانفصال بين تطور المستويات الاقتصادية على المستوى العام، واستمرار الحرمان الاقتصادي للعديدين.

ومن ثم، تكون الأسئلة الرئيسية التي تشكل هذا الفصل هي: ما الروابط المتصاعدة بين العولمة والفقر؟ وما مفتاح التحليل لفهم الفقر في ضوء الهياكل العولمية المتغيرة؟

ومن هنا، فإن الغرض من هذا الفصل هو مواجهة ادعاءات الليبرالية الجديدة عن الفقر، وتقديم ، حتى ولو بشكل أولى فحسب، رؤية نظرية بديلة. والنقطة المركزية هنا هي إنتاج الفقر، وليس المقاومة السياسية والثقافية للهياكل العولمية التي تدعمه، والتي هي موضوع الجزء الثاني من هذا الكتاب. فرضيتنا المحورية هي أنه رغم أن الفقر ظاهرة عمرها من عمر الزمان، فإنه يمكن فهمها اليوم بشكل أفضل كنتاج للتفاعل بين العولمة، والتهميش والنوع الاجتماعي. كما نحاول تحديد الصلات متعددة الأوجه في هذه العملية. وفي مركز هذه السلسلة من العلاقات، تأتي السبل المتنوعة التي تهمش العولمة الاقتصادية عبرها أعدادًا كبيرة من الناس، بتخفيض الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية وفصل الإصلاح الاقتصادي عن السياسات الاجتماعية. هذا النوع من التهميش يحمل بعدًا نوعيًا بقدر ما تمثل النساء غالبية من يتأثرون به.

مع إعادة الهيكلة الاقتصادية، تتحمل النساء معظم المسئوليات التي تتخلى عنها الدولة في استجابتها للعولمة، بالإضافة إلى الاستمرار في تحمل مسئولية ما يعرف تقليديًا بالعمل في المنزل. وبصرف النظر عن المصادر الجديدة للدخل لبعض النساء، يتزايد عبء المهام التقليدية لأن عمليات العولمة، مثل دخول النساء في قوى العمل الرسمية عبر إعادة تنظيم فضاء الإنتاج، لها تأثير مدمر وغير متساوٍ على طرق المعيشة. وعبر تعيين الطرق التي تتم عبرها التحولات في الحياة اليومية من خلال عمليات العولمة الليبرالية الجديدة والتهميش في الوقت نفسه، يثير هذا الفصل التساؤلات حول وعد الليبرالية الجديدة كما يوضح أيضًا حدودها.

على أي حال، إن لم نؤسس لما نقوله، سيكون للشروح الهيكلية لهذا الأسلوب حدودها هي الأخرى. ولذا سيكون من المفيد استكشاف التهميش النوعي عبر استخدام دراسات الحالة، التي توفر براهين جيدة على زيادة الفقر في قلب العولمة الليبرالية الجديدة. وأحد الحجج النظرية المركزية هنا، هي أن ارتفاع عدد الناس الذين يعيشون في ظل الفقر يعود إلى الفصل بين المجتمع والاقتصاد؛ أي انتزاع الاقتصاد من المجتمع.

ومن زاوية الديناميكيات التي نسعى لشرحها مستويات أعلى من العولمة ومزيد من التهميش - سواء داخل أو ما بين الوحدات الإقليمية. ولكي يمكننا استيعاب التهميش، علينا الجمع بين الإحساس البصري بتعبير «الهامش» – الحافة الخارجية إذا ما كنا نظر من المركز - وبين الاستخدام الاقتصادي لكلمة «الهامش»، أي النقطة التي تغطى فيها عوائد النشاط تكاليفه بصعوبة. هناك أمر له أهمية خاصة لحجتنا، ألا وهو تقسيم العمل وفقًا للنوع الاجتماعي: نظام تصنيف اجتماعى محوري يضع النساء في المواقع الأدنى. فعلاقات النوع الاجتماعي هي من حيث الأساس علاقات قوى.

تتكون إيديولوجية النوع الاجتماعي من اعتقادات راسخة تنظم علاقات القوى بين النساء والرجال. وكما هو الحال مع جميع الإيديولوجيات وهياكل الهيمنة السيادة، يحتفظ بها بشكل غير واع من خلال الافتراضات البديهية. بعض هذه الافتراضات البديهية في حالة إيديولوجية النوع الاجتماعي، أن العمل المنزلى هو المجال الطبيعي للنساء، وأن النساء لسن فاعلات اجتماعيات منتجات. هنا مقترح من الممكن تطويره، ألا وهو أن إيديولوجية النوع الاجتماعي لا تشكل السلطة فقط في العلاقات الاجتماعية، لكنها أيضًا تتمفصل - تشتك بطرق محددة - مع إيديولوجية العولمة. فإيديولوجية العولمة تضفى شرعية لتحول الوظائف من الدولة إلى النساء في ميدان الخدمات الاجتماعية، والأمر نفسه بالنسبة للأسواق المفتوحة الطفيلية، وتحرير

التجارة، وتقليص تـدخلات الدولـة في الاقتصـاد. وفي الاقتصـادات الـتي تحـد - بشـكل هيكلي - من المشاركة الاقتصادية للنساء في أنشطة الإعاشة، فإن تراجع دور الدولة - والـذي أحيانـاً مـا يطـرح على المسـتوى النظـرى باعتبـاره مأسسـة السـلطة الأبويـة (البطرياركية)- يعمل في الواقع ضد زيادة هذه المشاركة. وحتى في الاقتصـادات الـتي زادت فيهـا مشـاركة النسـاء الاقتصـادية، تحت الضـغوط الناجمـة عن تحريـر التجـارة والصناعة، فكثيرًا ما تفضي شروط تلك المشاركة إلى تشديد الاستغلال. ومن ثم، رغم أنه قد لا يوجد طابع ذكوري واضح في إيديولوجية العولمة، فإن تمفصلها مع إيديولوجية النوع الاجتماعي تحديدًا يديم تهميش النساء. إن تقسيم العمل وفقًـا للنـوع الاجتمـاعي هو بالفعل أحد العوامل التي تجعل العولمة ممكنة.

دراسات الحالة التي سنعرض لها سوف توضح سيات هذا التمفصل المشـار إليـه أعلاء في سياقين مختلفين، قطاع الزراعة غير الرسمى، ومناطق التصـدير الصـناعية, يقـدم هذا الفصل تحليلاً للبلدان - عبر مناطق مختلفة - التي يمثل فيها هذان القطاعان مكونًا مهمًا من الاقتصـاد الوطـني، سنستكشـف عـبر دراسـتي الحالـة مـا ينجم عن تعميـق اقتصاد سوق من تبعات توليد الفقر بين النساء. وسـوف نركـز على النسـاء في قطـاع الزراعة غير الرسمي في موزمبيق، والتي عادة ما يشار إليها باعتبارها أكثر دول العالم فقرًا (البنك الدولى 1990 ب إلى 1997 ب)([2]) حيث يوفر عمـل النسـاء في الحقـول جـزءًا كبـيرًا من تغذيـة الأسـرة (مارشـال 1990،ـ 33). وبالنسـبة لمنـاطق التصـدير الصـناعية، تعتمـد رؤيتنـا المفاهيميـة على حالـة الفلـبين، حيث كـان التصـنيع المتوجـه للتصدير والذي يقوم على عمل الإناث بدرجة كبيرة (بمعنى أن عمالة النسـاء المتدنيـة الأجـور تمثـل المكـون الرئيسـى لـه) هـو المحـرك للنمـو الاقتصـادي في التسـعينيات. ويصرف النظر عن أوجه عدم التشابه المتعددة، كانت كلتا الدولتين - كل في منطقتهـا الجغرافية - متخلفتين اقتصادياً، حتى حدثت في التسعينيات قفزة نمو مفاجئـة في كـل منهما (الفصل الخـامس). ورغم أن الأمـر لا يمثـل أهميـة مركزيـة لنقاشـنا، فـإن كلتـا الـدولتين كانتـا من المسـتعمرات السـابقة وتحملان بصـمات الـتراث الايبـيري ([3]) والكـاثوليكي. المهم أن كلتـا الـدولتين تمـران بتطـبيق بـرامج التكيـف الهيكلي. هـذه الـبرامج ذات الطـابع العـولمي تهـدف إلى تخفيـف الفقـر، لكنهـا من منظـور النـوع الاجتماعي ليست محايدة، سواء على المستوى المفاهيمي أو على مستوى التأثير.

في كلتا الحالتين، التكيف الهيكلى ليس سوى أحـد أبعـاد سياسـات الليبراليـة الجديـدة الهادفـة إلى محـو الطـابع الوطـني للاقتصـادات وكـذلك إلى توسـيع وتعميـق السـوق. البراهين تتحدى وعد الليبراليـة الجديـدة، ليس هـذا فقـط، بـل يمكن أيضًـا اللجـوء إلى رؤية «بولاني» النظرية النافذة فيما يتعلق باقتصـادات السـوق، لأنهـا يمكن أن تسـاعد في شرح هذا التمفصل. كان تركيز بولاني على نمو الأسواق في القـرن التاسـع عشـر في انجلترا (كما على مجتمعات ما قبل السوق)، لكن قد يكون من الممكن مد فكرتـه حـول "التحـول العظيم" لفهم ديناميـات عولمـة الفقـر في نهايـة الألفيـة. وكمـا جـادل أرسطو فإن الإنتاج، قبل صعود مجتمعات السوق، كان من أجـل الاسـتعمال وليس من أجل الربح، وهو ما سماه الإغريق «المنزلى». وقد تعامل الرجال والنساء عبر الارتباط بالأسرة مع كل من الأسواق والنقود باعتبارهـا «مجـرد إكسسـوارات للمـنزل المكتفى بذاته» (Polanyi بولانى 1968،ـ 16 -17). وبعبـارة أخـرى، فـإن مفهـوم بـولاني عن انغراس النظام الاقتصادي في المجتمـع، ومن ثم فصـله عن المجتمـع فيمـا بعـد، كـان بمثابة إرهاصات لبعض أشكال التحليل القائم على النوع الاجتماعي، بل إنه حـتى يقـدم منهجًا للتساؤل لفحص السـبل الـتي خلخلت العولمـة من خلالهـا الترتيبـات الاقتصـادية الاجتماعية القائمة وأعادت توجيهها، ولتطوير هـذا التصـور النظـري، سـوف تقـدم أولاً نقدًا للإطار الذي تطرحه الليبرالية الجديدة فيما يتعلق بالقضـاء على الفقـر، ثم نطـرح رؤيتنا من خلال مدخل بديل.

الفقر: إعادة صياغة التصور النظرى

منظور الليبرالية الجديدة

توفر الليبرالية الجديدة منطقا للتدابير الدافعة للعولمة مثل سياسات التكيـف الهيكلي. من ذلك المنظـور، فـإن الالـتزام بتخفيـف الفقـر لا يمكن أن يتم إلا عـبر الانـدماج في الاقتصاد الرأسمالي الدولي. ومن هنا فـإن عولمـة الليبراليـة الجديـدة تقـدم باعتبارهـا الترياق لمشكلة الفقر، بدلاً من رؤيتها باعتبارها متورطة أيضًـا في توليـد الفقـر. علاوة على ذلك تعزز إيديولوجيـة الليبراليـة الجديـدة توسـيع الأسـواق باعتبـاره أمـرًا طبيعيًـا وحتميًـا، بينمـا تتعامـل مـع الترتيبـات الاجتماعيـة القائمـة - الـتي مـازالت الاقتصـادات منغرسة فيها جزئيًا - باعتبارها قيودًا ينبغي تحريرها منها. ربما كان بولاني سيتعامل مـع هذا الرأى باعتباره لا- تاريخى، كما توحي الفقرة التالية:

> **«يكشف تاريخ الاقتصاد أن ظهور الأسواق الوطنية لم يكن بأي شكل نتيجة التحرر التلقائي التدريجي للمجال الاقتصادي من التحكم الحكومي؛ على العكس كانت الأسواق نتيجة التدخلات الحكومية الواعية بل والعنيفة في كثير من الأحيان، والتي فرضت تنظيم السوق على المجتمع لغايات غير اقتصادية. ومع التمحيص الدقيق نجد أن سوق القرن التاسع عشر التي كانت تنظم نفسها بنفسها قد تحولت وأصبحت مختلفة جذريا حتى عن سلفها المباشر، من حيث إن تنظيمها يقوم على المصلحة الاقتصادية الذاتية» (بولاني 1857, 230)**

إن فكرة السوق التي تنظم نفسها تطبق على العمل بشكل خاطئ عنـدما يفـترض أن العمل سلعة متوافرة بكثرة ومتنوعة تسـتجيب من حيث الأسـاس لمؤشـرات السـوق. حينها، يتم شرح الفقر باعتباره نتيجة تزايد العمالـة غـير المسـتخدمة بالشـكل الأمثـل، والتي يمكن حلها في زيادة التوظيف عبر النمو الاقتصـادي الكلى، ويطلب من الفقـراء شحذ قواهم حيث إن لهم مصلحة في الاقتصاد الكوني. ورغم ذلك، فإن التآكـل الفعلي للكثير من الوظائف المضمونة في سياق التكيف الهيكلي يبرز مطلبـا جديـدًا متناقضًـا، فالعمالة ينبغي أن تكون الآن «متنوعة» و «متكيفة». وهكـذا يتم، في سـياق العولمـة، إسقاط سرعة ومرونة رأس المـال على العمالـة: العمالـة ينبغي أيضًـا أن تكـون مرنـة ومتحركة. والنتيجة؛ فـائزين جـدد وخاسـرين جـدد، وبعض قطاعـات قـوة العمـل الـتي تتكيف بسرعة باتجاه الفقر.

الفقر والعلاقات الاجتماعية للإنتاج

من الأخطار الشائعة التعامل مع الفقر باعتباره فئة ثابتة وغـير ديناميكيـة يكـثر حـدوثها في مناطق محـددة أو بين طبقـات اجتماعيـة معينـة. ورغم أنـه من الصـحيح أن هنـاك عمليات متنوعة تؤدى إلى غرس الفقر في منـاطق وبلـدان ومجتمعـات محـددة؛ ينبغي إدراك أن ذلك جزء من مشكلة توليـد الفقـر الكونيـة. في التحليلات الاجتماعيـة الأكـثر علمية، يوجد الفقـراء في وسـط وحـدات مجتمعيـة محـددة وثابتـة عـبر رسـم خطـوط الفقر. تلك الخطوط -رغم فائـدتها بشـكل أولى - تمثـل الفقـر بوضـوح زائـف، مخفيـة العلاقات التي تولده. والأسس التي ترسم عليها تلك الخطوط تعكس تحكم أطر فكرية بعينهـا. فـالنموذج السـائد في تحليـل الفقـر، والـذي يتضـمن أولاً مدرسـة الحداثـة والاقتصادات الكلاسيكية الجديدة والتي تمدها الآن الليبرالية الجديـدة، تميـل إلى شـرح الفقـر على أسـاس مسـتويات الاسـتهلاك. ويتم التأكيـد بشـكل أحـادي على نقص الاستهلاك، وليس زيادة الاستهلاك. التركيز على مجـال الاسـتهلاك يقـود إلى سياسـات تهدف أساسا إلى رفع مستويات الاستهلاك. نموذجيا، مثـل هـذه السياسـات هي أدوات يقصد بها تحقيق دمج أكبر للأسواق، والتي قـد تزيـد في الواقـع من التهميش، وتفـاقم عدم المساواة، وتزيد من حدة الصراع السياسي.

ويعتبر تحليل البنك الدولى نموذجًا لهذه الطريقة في مقاربة الفقر. يعرف البنك الدولى الفقر باعتباره عدم القدرة على الوصول إلى حد أدنى من مستوى المعيشة، حيث يقاس الفقر وفقا للإنفاق الضروري لشراء الغذاء والضروريات الأساسية؛ وبشكل أكثر تحديدًا على مستوى للبلدان، يقاس بتكلفة المشاركة في الحياة اليومية. كيف يحصل الفقراء على دخلهم وكيف ينفقونه هو موضوع تقرير البنك الدولي المعنون تقرير التنمية الدولى: الفقر (البنك الدولى 1990ب، 6). أيضًا يركز تقرير المتابعة حول الفقر (البنك الدولى 1996، 2) على الدخل والاستهلاك. في كلتا الوثيقتين، استخدام الإنفاق كنقطة الانطلاق في قياس الفقر هو خيانة لمصالح البنك نفسه في دمج السوق العالمية، وتوليد طلب «فعال» على المنتجات في أسواق السلع الكونية.

في سياق المناخ الثقافي ما بعد الحرب الباردة، التفكير في استخدام مداخل أخرى تقوم على علاقات الإنتاج، قد يستدعى الاتهامات السهلة بالتبسيط الاقتصادي المخل. على أي حال، فإننا نتمسك بأن التعامل السائد مع الفقر من قلب مجال التحليل الاستهلاكي يثبت الفقر كمقياس إحصائي أو تصنيفي، ومن ثم يتم إهمال العلاقات الاجتماعية التي تبقى على استمرار الفقر، وتوسيع نطاقه في بعض الأحيان. ومن الواجب إعادة تصنيف الفقر باعتباره نتيجة التفاعل بين العولمة والتهميش في عملية الإنتاج والعلاقات الاجتماعية من منظور النوع الاجتماعي.

أن تهمش في سياق العولمة، هو أن يتم الدفع بك إلى حواف الاقتصاد التي يصبح بعدها عائد العمل أقل من الجهد المبذول فيه. والفقر عندها هو الخبرة والإدراك الناجمان عن التهميش الذي يتم تثبيته تحت وطأة الضغوط الهيكلية. عندما يعيش الناس في الفقر، فإن عملهم يجلب عليهم باستمرار تكلفة أعلى من عائده. والعمل هنا يعني كل أشكال العمل، سواء بأجر أو دون، والتكلفة تعني أي نوع من التكلفة، خاصة تلك المتعلقة بالصحة والقدرة على البقاء على قيد الحياة. كل من العاملين في القطاع الرسمى أو غير الرسمي وكذا العاطلون عن العمل، قد يعيشون في درجات متنوعة من الفقر.

هذا التصور المفاهيمي للفقر ينطلق من الكتابات السائدة حول الموضوع بطريقتين. أولاً، يركز على الإنتاج ليصور الفقر باعتباره ينبع من داخل علاقات العمل مهما كانت مقيدة، ولا يحدث ببساطة بشكل متواز مع البطالة أو البطالة الجزئية. ثانيًا، يربط الفقر بعملية التهميش، بدلاً من قصره على فئة من الناس. هذا المفهوم يأخذ الخطوة المبدئية لتفكيك العلاقة بين الفقر وفئات جغرافية أو ثقافية ثابتة، وإدراكه من منظور العلاقات. نقطة الانطلاق هذه ضرورية لكي يمكن وضع الفقر في الإطار نفسه الذي استخدم لفهم العولمة، ولغة تغير العلاقات وفقًا للزمان والمكان. الفقر أيضًا عابر للأمم؛ تمر هوامشه عبر دول ومناطق العالم.

في هذا السياق، يمكن شرح ضعف الفقراء، جزئيا، كنتيجة لفصل الأسواق عن المجتمع. فهم يستبعدون من العملية التي تقرر ما سوف يتم إنتاجه. إن صرامة هياكل السلطة في علاقات العمل أمر مهم لأنها هي التي تحافظ على استمرار التهميش. وبالعودة إلى التصور المفاهيمي للتهميش الذي ناقشناه في البداية، قد يمكن تعريف الفقراء بأنهم من يكون عائد عملهم أقل من الجهد المبذول. ما يميز علاقات الفقر عن غيرها من أنواع العلاقات الفوقية للإنتاج هو تحديدًا الدرجة العالية من الكوابح الاجتماعية ضد محاولة الإفلات من تلك الهياكل. الموارد الفردية بالنسبة للفقراء لا تكفى للتغلب على القوى الاجتماعية التي تحافظ على استمرارية علاقاتهم الهامشية بالإنتاج.

إيديولوجيات النوع الاجتماعي تتخلل علاقات الإنتاج. فالنساء عامة، فرصهن أقل في الوصول إلى أدوات الإنتاج والتحكم فيها مقارنة بالرجال. إن تدنى تقييم عمل النساء

المنتج اجتماعيًا يجعلهن يعملن لفترات أطول وبجهد أكبر. وتهميش النساء ينبع من القوى الاجتماعية التي تنظم الإنتاج وتجزئه. كما أن أنماط الأسواق المفترض أنها تنظم نفسها بنفسها تؤدى إلى زيادة حدة إفقار النساء اقتصاديًا. وكما توضح دراسة الحالة التالية يولد الترابط الوثيق بين إيديولوجية النوع الاجتماعي وإيديولوجية العولمة الفقر ويحافظ على استمراره.

الفقر في موزمبيق

رغم أن موزمبيق هي تجسيد لفكرة "الانفصال اللاإرادي" عن نظام التصنيع العالمي. الانفصال لكنها بعيدة كل البعد عن عن النظام المالي العولمي. وصل دين موزمبيق إلى 5.4 بليون دولار عام 1994، وهي أربعة ونصف أضعاف إجمالي الدخل القومي. (البنك الدولى 1996، 220)، ويعود قسم كبير من المعونة المقدمة لها مرة أخرى إلى الجهات المانحة من خلال مدفوعات الدين (الفصل الخامس).

ويوضح حدثان من تاريخ موزمبيق الحديث الشروط التي تكرس الفقر هناك. في مارس 1993، تم بيع 12000 طن من المواد الغذائية كغذاء للحيوانات بسبب تعفنها في مخازن ميناء مابوتو. والأسباب التي قدمها وزير التجارة دانييل جابرييل لهذا الحدث كانت "تشبع السوق" في جنوب موزمبيق، وعدم قدرة الشركات على بيع مخزون الذرة الموجود (ملف موزمبيق 1993 أ، 21). المساعدة الغذائية كانت جزءًا من منحة خصصت 200.000 طن من الذرة المجانية، و100.000 طن للبيع. وبينما كان من السهل توزيع الـ200.000 طن من المجانية، فقد تم ترك الكمية الباقية لتتعفن. ما سمي بتشبع السوق كان في الواقع متناقضًا بوضوح مع المجاعة الموجودة بسبب الجفاف والقحط والحرب الأهلية المستمرة بين جبهة تحرير موزمبيق الحاكمة (فرليمو) ومجموعات الكونترا المعروفة باسم حركة المقاومة الموزمبيقية الوطنية (رنامو). وتشهد سرقات المعونة الغذائية الأخرى في الشهور التالية على هذه المشكلة. (ملف موزمبيق 1993 أ، 21).

الحدث الآخر في أكتوبر 1995، هزت مظاهرات الجوع العاصمة «مابوتو». فقد قطع المئات من البشر الطرق، وقذفوا وسائل النقل بالحجارة، واجتاحت ثورتهم الأسواق في رد فعل على ارتفاع أسعار الطعام. ففي زيادة مفاجئة لجعل الأسعار المحلية متماشية مع الأسعار العالمية، قفز سعر جوال الأرز (خمسين كيلوجرامًا من 15 إلى 50 دولارًا («علامات في موزمبيق بعد عام» 1995، 11). وقتها، كانت القوة الشرائية للفرد تصل بالكاد إلى 90 دولار، ومن ثم فإن قفزة مثل هذه في الأسعار كان معناها مجاعة هائلة. ويوضح كل من هذين الحدثين بجلاء التأثير الضار للفصل بين أعمال السوق، وظروف المعاناة الفعلية؛ فهى تؤشر على انتزاع السوق من السيطرة الاجتماعية.

من الحقائق المعروفة، أن المزارعات الريفيات هن من بين أفقر الناس في إفريقيا، وهي حقيقة معروفة جيدًا. حاليًا يتجذر هذا الفقر باعتباره علاقة هيكلية من خلال قوى العولمة. وتعتبر نسبة النساء في قوة العمل في موزمبيق الأعلى في إفريقيا حيث وصلت إلى 49% عام 199 (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 199، 169). وبسبب هجرة الذكور إلى المدن والدول المجاورة، تعول النساء 60% من الأسر في موزمبيق، وهو رقم أعلى من المتوسط (43%) في باقي بلدان ما تحت الصحراء الإفريقية. (جيمس 1995، 6- 7). ورغم ذلك، فإن وصول النساء إلى تملك الأرض والائتمان محدود، والقسم الغالب من عملهن لا يمكن أن يتحول عن إنتاج الغذاء. فلننتقل الآن إلى كيف يعمل التكيف الهيكلي بخصوص ه هذه العلاقات الاجتماعية.

آليات التسعير واستمرار عدم تأمين الغذاء

أكـثر المشـاكل الاجتماعيـة الملحـة في موزمـبيق هي الجـوع. ليس هنـاك قيـود على الوصول إلى الأراضي الزراعية لإنتاج الغذاء فقـط، ولكن طـرق الإعـداد لحـرث الأرض تعطى إنتاجية محدودة، وهو ما يخلـق احتياجًـا لسـوق تحصـل على الغـذاء من مصـادر أخرى . بالتعبيرات الاقتصادية الحديثة، يعتمد وجود سوق الغذاء على توفر دخـل مـالي لخلق طلب فعال. الدخل النقدى يمكن تخليقه من خلال بيع المحاصـيل النقديـة أو من العمل خارج المزارع. والعمل خارج المزارع يقلل من إنتاج الغذاء، ومن إمكانيـة توفـير فائض يمكن بيعه في السوق.

لقد زاد الضغط على الأراضي الريفية بسبب وجهى التكيف الهيكلي: تـرويج المحاصـيل النقدية والتصديرية مثل الكاجو والقطن، والنزوع لخصخصـة حيـازة الأرض. يكمن جـذر المشكلة في الاقتصاد السياسي الكولونيالي، لأن البلد المسـتعمر، البرتغـال، خصصـت مناطق للزراعة التجارية حصريًا، وقدمت حوافز لزراعة المحاصـيل النقديـة . ورغم أن معظم هذه المناطق أصبحت تحت سيطرة الدولة بعد استقلال موزمـبيق عـام 1975، فقد تمت خصخصة الكثير منهـا (الفصـل الخـامس). والأراضـي الـتي كـان من المقـرر إعادة توزيعها تم بيعها وغالبًا للمنتجين الكبار، وحـديثًا جـدًا بـدأ التفـاوض على مشـاريع لبيع الأراضي في المحافظات الجنوبية إلى مجموعـات من السـكان الـبيض في جنـوب إفريقيا (وحـدة الاسـتخبارات الاقتصـادية 1996ـ 10). وفي الأراضـي المرويـة فقـدت مجموعات الفلاحين الفقيرة، خاصة تلك التي تعولها النسـاء، حيازتهـا للأرض أو أعـادوا تأجيرها (O'Langhlin أولانغلين 1995، 105)

وبسبب الأجور المنخفضة، وارتفاع أسعار الغذاء، تعتمد الأسر، حتى المدينية منها، على الزراعة المنزلية التي تتولاها الزوجات كمصدر للبقاء. وفي كثير من المناطق المدينيـة تعمل النساء في المزارع الصغيرة (الماشامبا) الملاصقة للعاصـمة مـابوتو. هـذا النـوع من العمل يعتـبر إجباريًـا بالنسـبة للنسـاء. وفي الواقـع تكشـف مقـابلات مارشـال مـع العمال الذكور في مـابوتو أن الزوجـات اللاتي يقمن بالزراعـة لا يعتـبرن عـاملات، بـل إنهن لا يفعلن شيئًا (1990ـ 33). ويتزايد الضـغط على الأراضـي المحيطـة بالمنـاطق المدينية بشكل واضح بسبب أسعار الغذاء المرتفعة، وكذا الحـوافز لزراعـة المحاصـيل النقدية. ويقدر أن 30% فقط من الأسر يمكنها الوصـول إلى قطعـة أرض زراعيـة في مابوتو (O'Langhlin لونغان 1995، 105).

وفيما يتعلـق بمسـألة ارتفـاع إنتـاج الغـذاء، تشـير «ديـان إلسـون» إلى وجـود خيـارين متناقضين للتعامـل مـع مسـألة الفقـر: «أحـدهما، هـو تخفيض القـوة الشـرائية للنقـود بتوسيع مظلة الخدمات الاجتماعية؛ والثاني السعى لزيادة القوة الشـرائية للنقـود عـبر وضع محددات مالية لعمل كل الخدمات العامة، وعـبر إعـادة تنظيم أسـواق العمـل» (Elson إلسون 1994، 517). من الواضح أن الخيار الثاني هو الذي تم اتباعه في ظل برنـامج الإصـلاح الليـبرالي الجديـد في موزمـبيق. في عـام 1988 ، وتحت البرنـامج الاقتصادي وإعادة التأهيل (2ـ PRE) برعاية البنك الدولى وصندوق النقـد الـدولي، تم رفع الدعم عن أسعار الغـذاء، وهـو مـا مثـل ضـربة قاصـمة لمجـال اجتمـاعي لسـكان الحضر. منطق رفع أسعار الغذاء من أجل استنهاض الإنتاج الزراعي كـان محـل خلاف، حيث إن القسم الأكبر من المزارع كان من أجـل إنتـاج الغـذاء. ولأن أسـواق الغـذاء لا تلعب دورًا كبـيرًا في توفـير الأمن الغـذائي في الأسـر الريفيـة ، فقـد أدت القفـزة في الأسـعار إلى مزيـد من الصـعوبات في كـل من الريـف والحضـر على السـواء. (Tschirely and Weber تشيرلي و وبر 1994، 159-73)

النوع الاجتماعي والأمن الغذائي

كما هو الحال في كثير من أنحـاء العـالم، لا تصـل النسـاء في موزمـبيق إلى الأرض إلا عبر أزواجهن أو أقـاربهن الـذكور، والمحاصـيل الغذائيـة في المعتـاد مسـئولية النسـاء؛

فإيديولوجية النوع الاجتماعي تقف ضد قيام الرجال بزراعة المحاصيل الغذائية، حيث يهتم الرجال بشدة بزراعة المحاصيل النقدية. وفي الوقت الراهن، استولى الرجال على الأراضي التي تستخدمها النساء لزراعة الغذاء لكي يقوموا بزراعة المحاصيل النقدية. هذا الوضع يزيد من الضغوط على عمل النساء في الأراضي الهامشية لزراعة الغذاء. وكثيرًا ما تعنى خصخصة الأرض إغلاق الباب أمام النساء اللاتي يعلن أسرهن؛ والنزوع إلى المتاجرة بالأرض بطرد النساء الريفيات بالقوة من أرضهن. ولا تستدعى مؤشرات الأسعار في سوق الغذاء الاستجابة المفترضة من جانب السياسة المالية على مستوى الاقتصاد الكلي، حيث إنها لا تصل إلى زراعة الغذاء التي تتولاها النساء. ومن ثم فإن الضغط المزدوج لخصخصة الأرض، ورفع أسعار المحاصيل النقدية يعمل ضد مصالح النساء المزارعات. وبقدر ما تنتزع الموارد لإنتاج الغذاء من النساء بينها تستمر الحاجة إلى التغذية، يمكن للمرء أن يتوقع استمرار عدم استقرار الأمن الغذائي.

الفقر وتخفيض إنفاق الدولة

لا يقل الوقت الذي تنفقه النساء داخل الأسرة على تربية الأطفال، وتحضير الطعام ورعاية المسنين. وحتى مطالب النساء الغذائية تأتى بعد باقي أفراد العائلة وفقًا للتراتبية الأسرية. وفي الأوضاع الاجتماعية الراهنة في موزمبيق لا يوجد مجال لتعويض النساء عن العبء الكبير الذي يؤثر على صحتهن بسبب مزيج العمل المتزايد وقلة الطعام. وبدلاً من ذلك، أدت خصخصة الرعاية الصحية تحت مظلة البرنامج الاقتصادي وإعادة التأهيل (PRE ـ2) إلى ارتفاع أسعار الخدمات الطبية، وهو ما أدى بدوره إلى انخفاض التردد على العيادات والمستشفيات المحلية بنسبة 50 ـ 80% ، وخاصة من جانب النساء (Marshall مارشال 1990، ـ 36). لقد فاقم التكيف الهيكل هذا المنحنى الهابط بوتيرة متسارعة لعدم كفاية التغذية، وغياب الرعاية الصحية للنساء.

هناك احتياج ملح لإنعاش البنية التحتية في الريف بعد انتهاء الحرب الأهلية التي استمرت سبعة عشر عامًا، لكن التكيف الهيكلى أدى إلى تقليص إنفاق حكومات المقاطعات تخفيض الإنفاق على وسائل النقل في الريف كان له مستتبعات خطيرة على النساء، اللاتي تتضمن مهامهن جمع الوقود والمياه. ووفقًا لوزارة الزراعة، تنفق النساء في المتوسط 4 -ـ 5 ساعات يوميًا على المواصلات فقط (Berman برمان 1996، 9). ولكن ما تم تقييده ليس الإنفاق على كل وسائل النقل. لأن موقع موزمبيق يمثل أهمية استراتيجية لجيرانها الذين ليس لهم منفذ على البحر، فقد ركزت جهود التنمية حديثًا على إعادة بناء السكك الحديدية الإقليمية، ولكن ليس على بناء فروع جديدة تربط المناطق الطرفية بالمدن والموانئ الكبرى. ولكي يمكن تحسين ظروف الجنود المسرحين، من الضروري خلق فرص توظيف جديدة من خلال إعادة بناء الريف، بما في ذلك المواصلات. وهكذا فإن زيادة الإنفاق على البنية التحتية الإقليمية لتيسير التجارة، كان معناه ، تخفيض الإنفاق على وسائل النقل الداخلية، التي تحتاج إليها النساء. لكن أولويات التكيف الهيكلي تعمل بنشاط ضد مثل هذه المجالات الاجتماعية.

ويتضح تأثير التخفيضات في مجال الاحتياجات الاجتماعية بشكل خاص في مجال التعليم. حاليًا يوجد نقص في المدرسين، ودون شك سوف يتدهور الوضع إلى الأسوأ؛ فقد تم إنهاء برنامج لتدريب المدرسين في أماكن العمل منذ أواخر الثمانينيات (Marshall مارشال 1990، ـ 36). يكرس تخفيض الإنفاق على التعليم وضع النساء الاقتصادي المهمش. يحدث ذلك بطريقتين: تضطر النساء إلى بذل وقت أطول في رعاية الأطفال، كما تقل فرص حصولهن أنفسهن على التعليم كوسيلة لفتح فرص إنتاجية جديدة لهن.

الحجة هنا هي أن الهياكل العالمية – وبشكل خاص، الخصخصة والتحريـر والـتراجع عن الإشراف الحكومي على الجوانب التنظيمية- لها بعدها النوعي من زاوية المفاهيم ومن زاوية التـأثير. من زاويـة المفـاهيم، يفترضـون أن النسـاء قـادرات على تحمـل الطلب المتزايـد عن عملهن، متطلبـات الأسـرة في توفـير الغـذاء وتربيـة الأطفـال وتعليمهم، والعناية بالمسنين. أما بعـدها النـوعي من زاويـة التـأثير فهـو بقـدر مـا تقلص الأسـواق المنظمة لنفسها وخصخصة الأرض من قدرة النسـاء على الوصـول للمـوارد الإنتاجيـة. وفي بلد فقير مثل موزمبيق، تدفع مثل تلك الميول بغالبيـة النسـاء إلى علاقـات الفقـر داخل مجتمع شديد التراتبية .

بمعنى ما، إذا ما تناولنا الأمر من منظور «بولانى»، تعيش النساء خبرة السـوق بطـرق تطيح بمطـــالبهن في الرفـــاه من تـــوفر الصـــحة والأرض والتعليم. لقـــد تم تهميش الفلاحات، ودفعن إلى العمل في ظل ظروف تجعل العائد من العمـل يغطى بالكـاد، أو يفشل في تغطية تكلفـة رفـاههن. وفقًـا لإيديولوجيـة الواجبـات المنزليـة للنسـاء، فـإن أنشطة توفير الغذاء ورعاية الأسرة، هي أنشطة تكافأ بإحساسهن بالحب والامتنان من أفراد الأسرة، على أي حـال، لا يمكن لأي مقـدار من الحب أو الامتنـان أن يحـل محـل الغـذاء الكـافي أو الـدواء ويمكنهن من التعامـل مـع الجـوع أو المـرض.، وهي مسـألة تنطبق على كل المناطق.

الفقر في الفلبين

اتبعت الفلبين - لفترة طويلة - روشـتات الاقتصـاد العـولمي؛ فهي الدولـة الـتي طبقت عشرين من برامج التكيف. تنفق الفلبين 40% من ميزانيتهـا السـنوية على مـدفوعات تسـديد الـديون الأجنبيـة، الـتي وصـلت إلى 9 بلايين دولار عـام 1994 (البنـك الـدولى 1996 ، 220). أثناء منتصف التسعينيات، كان معدل النمو الاقتصادي السنوي حوالى 5% ، وهو رقم يجعل المرء يتصور أن الفلبين تمر بفترة ازدهار. لكن التجربـة الفعليـة توضـح أن نسـبة كبـيرة من السـكان يعـانون من اسـتمرارية الفقـر. وفي مسـح على المستوى الوطني عـام 1994، أفـاد 9% فقـط من المسـتجيبين بـأنهم يشـعرون أنهم «ليسوا فقراء»، وهي نسبة أقل مقارنة بنسبة 19% كـان لـديهم الشـعور نفسـه عـام 1992. (محطة الرصد الاجتماعي 1994). ما يفسر هذا التناقض بين المكتسـبات على مستوى الاقتصاد الكلى، وتعمق الفقر، هو الانفـاق الضـئيل على السياسـة الاجتماعيـة، والنمـو القـائم من حيث الأسـاس على منـاطق/ قطاعـات معزولـة. ومن زاويـة نسـبة المخصصات الاجتماعية (الإنفاق العام على الصحة والتعليم كجـزء من إجمـالى إنفـاق الحكومة المركزية)، تأتى الفلبين في مرتبة أقـل (حيث النسـبة 20%) من دول مثـل: موريشـيوس حـوالي 60%، وزيمبـابوى 40%، وباكسـتان أكـثر من 50%، وترينـداد وتوباجو 33 % (صندوق الأمم المتحـدة الإنمـائي 1996، 71). علاوة على ذلـك، تبنت النظم الفلبينيـة المتعاقبـة فكـرة أن النمـو الموجـه من المؤسسـات الدوليـة العالميـة سوف يصل إلى الفقراء، ووجهت دعمها لقطاعات معينـة مثـل الإلكترونيـات والملابس والمالية، مع روابط محلية محدودة تقع غالبًـا في منـاطق التصـدير المعزولـة والبعيـدة جغرافيًا.

تأسســت أول تلــك المنــاطق في «الفلــبين» في بــدايات الســبعينيات في مقاطعــة «باتان»، وقد تضمنت الحوافز الـتي قـدمتها دولـة الفلـبين للشـركات الأجنبيـة، ملكيـة 100% يدعمها الحق في الاقتراض داخـل البلـد وضـمان الحكومـة للقـروض الأجنبيـة، وعدم فرض أي ضرائب على الاستيراد أو التصدير، وعدم وضع شروط بخصـوص الحـد الأدنى للاستثمار. وقد جذبت تلك المنـاطق المسـتثمرين من البلـدان الـتي توجـد فيهـا قيود على التصدير للولايات المتحـدة الأمريكيـة، مثـل اليابـان وكوريـا الجنوبيـة وهـونج كونج وتايوان. وبوضع نفسها في الفلبين اسـتطاعت تلـك الشـركات الأجنبيـة أن تـؤمن وصولها للأسـواق الأمريكيـة من خلال الحصـة المخصصـة للصـادرات الفلبينيـة، وتمثـل

الصناعات الخفيفة والإلكترونيات والملابس، والتصنيع الثقيل القسم الأكبر من أنشــطة تلك الشركات، حيث منتجات الالكترونيات في تصاعد والملابس في تراجع . ويوجد في منطقة باتان أكثر المشروعات التي يحدد توجهها التصدير وتعتمد على السوق العالمية. وهي تمثـل المنـاطق المعزولـة الكلاسـيكية، الـتي ينتزعهـا منطـق الاقتصـاد الليـبرالي الجديد – الذي يحافظ على استمرارها - بعيدًا عن السياق المحيط بها.

النساء الفلبينيات بين قيادة النمو الاقتصادي ومعاناة الفقر

النساء العاملات هن وقود تجربـة الفلـبين في النمـو الاقتصـادي؛ فهن يمثلن 85-90% من قوة العمل الموظفة في مناطق التصدير. كمـا يمثلن أكـثر من 50% من تحـويلات العاملين بعقود في الخارج التي تدعم الاقتصاد الوطني بشكل كبير. وعادة ما تأتى قوة العمل في مناطق التصـدير من المنـاطق الريفيـة المجـاورة، حيث غالبيـة العمـال من النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 17 ـ 29 عامًا. وفي حالة منطقة دانان، هناك بطالة مرتفعة في المناطق المجاورة لها. ومن ثم فإن إعالة الأسر سبب مهم للعمل في تلك المنطقة (Rosa روزا 1994، 77).

وقد يتصور المـرء أن منـاطق التصـدير، على سـبيل المثـال حـول العاصـمة «مـانيلا»، تساعد على القضاء على الفقر لأنها توفر وظائف، إلا أن الأجور في تلك المناطق أقــل منا الصناعية الأخرى، بالإضافة إلى ذلك، يقسم التميـيز على أسـاس النـوع الاجتمـاعي قوة العمـل؛ فمثلاً تتلقى 40% من النسـاء اللاتي يعملن في منـاطق التصـدير أجـورًا تقل عن الحد الأدنى القانوني للأجور، مقارنة بنسبة 17% من الرجال. وعلى حد تعبـير أحد المديرين في منطقة باتان يتم تعيين النساء لأنهن «يتحملن الفقر جيـدًا» (Eviola إيفيوتا 1992،ـ 121) إذا كان معيار تعيينهن هو الفقر «وتدني المهـارة»، فمـا ينتج عن ذلك هو الضـغط على النسـاء للبقـاء فقـراء ومحـدودات المهـارة. وتفيـد التقـارير بـأن ظروف المعيشة صـعبة في تلـك المنـاطق، وأسـعار الطعـام أعلى منهـا في المنـاطق القريبة، وأن المساكن التي تعيش فيها أولئك النساء كثيرًا مـا تكـون شـديدة الازدحـام ومرتفعة التكلفة. وعلاوة على ذلـك، تهـد ظـروف العمـل غـير الآمنـة مسـتقبل أولئـك النساء، في صناعة الإلكترونيات الدقيقـة على سـبيل المثـال تشـيع المعانـاة من عـدم وضوح الرؤية بين العاملات. تلك الضغوط، متضـافرة مـع حقيقـة أنهن كثـيرًا مـا يكـون عليهن تحويل جزء من أجورهن إلى أسرهن، تعنى أن النسـاء بـرغم أنهن يعملن بـأجر، لكنهن يعشن في فقر مستمر.

تستحق علاقات النوع الاجتماعي اهتماما جـديا، لأنهـا أداة كـبرى يسـتخدمها المـديرون والمشرفون في إخضاع العمل للسلطة. ففي المصانع تتم إعادة إنتاج نظـام الانضـباط الأبوى، حيث المدير هو رمز الأب للعاملات الشابات ، حيث يمارس تحكمًـا صـارمًا في وقت العاملات يصل إلى قواعد لاستخدام دورة المياه. وفي بعض الحالات، يطل خطـر الجنس القسرى عبر هذا النمـط من الانضـباط. فعـادة مـا يحتـاج تـأمين الوظيفـة إلى مقأيضًات تتضمن خدمات جنسية (Eviota إيفيوتا 1992،ـ 123). أيضًا، تعمل أنشـطة الترفيـه الـتي تنظمهـا الشـركات على تكـريس التصـورات الجنسـية النمطيـة (تـرويج منتجات التجميل، ومسـابقات الجمـال الـتي ترعاهـا الشـركة). مثـل هـذه المسـابقات شائعة بشكل خاص في صناعة الإلكترونيـات الدقيقـة، حيث هنـاك جهـد واضـح لـترويج تصور عن أن تجميـع شـبه الموصـلات هـو «عمـل النسـاء» (Eviota إيفيوتـا 1992 ، 120). ما يجدد سياسات التعيين هو إيديولوجية النوع الاجتمـاعي، وليس نوعيـة العمـل وجوهره، جنس من يقوم بالعمل هو ما يحـدد إذا كـان العمـل سيصـنف باعتبـاره عملاً يحتاج إلى مهارة عالية أم لا. وهي ديناميكيـة تعمـل على إبقـاء فئـة الأعمـال منخفضـة الأجور باعتبارها أعمالاً نسائية. والتعامل مـع النسـاء باعتبـارهن عمالـة ثانويـة ينبـع من مفهوم النساء كعمالة مؤقتة، العمل المأجور بالنسـبة لهن مصـدر فالعديـد من إضـافي للدخل، حيث إن هناك من يؤمنون معيشتهن. وبالرغم من المحاججة في بعض الأحيـان

بأن مناطق التصدير تساعد النساء على الخروج من أسر الحياة الريفية الأبوية، فإن قيود الأجور لا تسهل ذلك. فنظرًا لارتفاع تكلفة المعيشة في ظل التكيف الهيكلى، فا تحاول النساء تأمينه ليس دخلاً إضافيًا بل دخل أساسي للبقاء. ولا يمثل الزواج بالضرورة مخرجًا، النساء مضطرات للاستمرار في الحصول على أجر، بل وعادة ما يعملن بشكل أشد بعد الزواج.

ورغم شيوع تبرير تعيين النساء بسبب طبيعتهن - الإشارة إلى خصائصهن الطبيعية فإن قبول هذا الافتراض من أولئك الذين يراقبون العولمة يمثل سقطة غير مبررة. الإيديولوجية التي تهدد النساء في أماكن العمل، هي نفسها التي تطالبهن بمزيد من العمل في الأسرة. توقع أن تقوم النساء بواجبات متعددة، مع ارتفاع تكلفة الغذاء والرعاية الصحية، يدفعهن للبحث عن وظائف ذات أجر. كما تسعى النساء العازبات إلى الوظائف كوسيلة للحصول على قدر من الاستقلال وكسر الشروط المقيدة في المنزل. وتجربة النساء في مناطق التصدير الصناعية هي تجربة الاغتراب في كثير من الأحيان، حيث تتغير علاقة النساء بالمجتمع بشكل قسرى، إنهن يناضلن من أجل تحسين علاقات الإنتاج، وليس العودة إلى حالة التبعية السابقة التي كن يعشن في ظلها. ومن ثم، فإن أي هروب من علاقات الإنتاج الاجتماعية التي تهمشهن، وأي محاولة لإعادة زرع الاقتصاد المحلي في داخل المجتمع، والتي تعني ضمنيًا إعادة تنظيم الاقتصاد العالمي، تتضمن بالضرورة تحديًا للأعراف السائدة التي تكرسها إيديولوجية النوع الاجتماعي.

تقاطعات العولمة والتهميش والنوع الاجتماعي

لقد جادلنا بأن الليبرالية الجديدة تركز على تصنيف الفقر وفقًا لمحصلة عدد من الأمور كإجمالي النمو، والإنفاق الفردي، والمؤشرات الأخرى التي تقيس أعراض الفقر وليس العوامل البنيوية الأساسية والعلاقات؛ ومن ثم ينجم عن ذلك الفشل في الإمساك بالجذور الأعمق للفقر. من الصحيح أن العولمة تقدم للبعض فرصًا اقتصادية غير مسبوقة ، لكنها أيضًا تعيد تشكيل الفقر بين البلدان، وداخل كل بلد. أي أن العولمة والتهميش، عمليتان متشابكتان لكن العولمة هي التي تلعب الدور القيادي. وفي سياق التنافسية الفائقة تدفع العولمة بمجموعات معينة، تقليديًا النساء، إلى الهوامش، وهو ما يكرس الفقر أكثر.

وبقدر ما تساعد إيديولوجية النوع الاجتماعي على تجزئة النساء ووضعهن في مواقع خاصة في عملية الإنتاج، بقدر ما يجب أن يهتم المحللون بالتغلب على الفصل بين الهياكل الطبقية والهياكل الناجمة عن النوع الاجتماعي، وتفحص الطرق المتنوعة التي تترابط من خلالها. ومن هنا، تقوم فرضيتنا على أن التفاعلات بين تلك العمليات - العولمة، والتهميش، والقوى الاجتماعية - هي التي تصوغ أنماط الفقر ومخرجات التوزيع الأخرى. وفي هذا السياق، من المهم المعالجة النظرية المفاهيمية للفقر من حيث علاقات الإنتاج الاجتماعية.

لننتقل الآن إلى مسألة كيف تتم معالجة ذلك؟ من الخطأ محاولة التهوين من وطأة الفقر وآلامه، لكن هناك خطر في محاولة البعض لطمسها. فما تفعله جهود الليبرالية الجديدة لوضع نهاية للفقر، لا يؤدى سوى إلى استمرار الفقر من خلال إعادة تركيزه. فبينما تنتشل سياسات الليبرالية الجديدة العديد من الناس من فقرهم في بعض المناطق، فإنها تدفع بالنساء أيضًا إلى آليات الفقر، فالليبرالية الجديدة لا تفاقم من عدم المساواة فحسب، ولكنها تنعش النزعة الاستهلاكية، وتؤدى استراتيجيات الليبرالية الجديدة إلى الخلط بين ما يمكن أن يكون حلاً لمسألة الفقر وبين السبب الكامن وراءه. ولكن هل هناك شيء بديل يمكن أن يكبح الفقر؟ إذا كانت مقاربتنا فيما يتعلق بهيكلة الفقر صحيحة فإن مشكلة كبح الفقر تقلب المسألة رأسًا على عقب، ويصبح

السؤال هو: هل يمكن التصدي للهياكل الكامنة وراء الفقر؟ وللإجابة عن هذا السؤال من المهم أن نبني على دراسات الحالة: موزمبيق، أفقر دولة في أفقر قارة، والفلبين .. أكثر دولة عانت من الفقر لفترة طويلة، وكانت حتى فترة قريبة، أكثر البلدان تهميشا في منطقة عاصرت انفجارًا في النمو الاقتصادي. الدولتان قد تبدوان مختلفتين من حيث ما تتمتعان به من الموارد، أو من حيث المسارات التاريخية، والهياكل الاجتماعية والتشكيلات الثقافية المتنوعة، لكن عندما ننظر إليها معا، نجد أنهما تجسدان ديناميكيات متشابهة ومنبئة عن هيكلة الفقر. وبينما يمثل الفقر وضعًا اقتصاديًا، فإنه أيضًا يتداخل مع أشكال التمييز الاجتماعي الأخرى، غالبا وإن ليس حصريًا التمييز على أساس النوع الاجتماعي؛ فالتراتبية الجامدة للبطرياركية تعمل على إفقار النساء، بكلمات أخرى، تمثل هياكل الفقر عمليات متوازية لكنها تقوى بعضها البعض.

مع عولمة الليبرالية الجديدة، تتزايد بشكل غير مسبوق صعوبة زحزحة تلك الهياكل بسبب الطابع التقني للإنتاج - والمنظم الآن ليس على المستوى الوطني من حيث الأساس بل على المستوى العالمي - والذي يبدو أنه يتجاوز قدرات الضبط الاجتماعي. وبهذا المعنى، فإن عولمة الليبرالية الجديدة هي تطور تنبأ به بولاني (وإن لم يكن بالطبع بشكل محدد) في تحليله المستقبلي حول فصل قوى السوق الحرة عن المجتمع. والآن في عصر العولمة، يقع الفقر في سياق مجموعة من قوى السوق مختلفة نوعًا ما عن تلك القوى التي فحصتها دراسات بولاني، ليس هذا فحسب ولكن من الواجب التعامل معه أيضًا كوضع سياسي. ويشكل أوضح، يصبح الفقر بوتقة يتفاعل فيها التمييز الاجتماعي - بما في ذلك تدهور المؤسسات مثل الصحة والتعليم - مع استبداد السلطة ليقوى من نفسه. كثيرًا ما يقدم «النمو» في السياسات السائدة حول تخفيف الفقر باعتباره الحل لكل المشاكل، لكنه يبدو حلاً باهتًا لهذه المسألة السياسية الأعمق.

إن كان التحدى هو تخفيف الفقر، فإن الخطوة الأولى هي خلق معارف ومعايير جديدة بخصوص المشكلة في سياق محدد، كما ينبغي أيضًا وضعها في سياق عملية العولمة. وبقدر ما تؤدي عولمة الليبرالية إلى تضاؤل دور الدولة في التصدي لهياكل التهميش النوعي، بقدر ما تجذر الفقر أثناء فتحها لمزيد من الأسواق. والأسواق ترسخ الفقر على أسس النوع الاجتماعي، جزئيًا بسبب غياب ضبط شعبي لها. ولكى يمكن تخفيف الفقر، يجب أن توجه التدخلات السياسية نصلها إلى جذور المشكلة، مشكلة كيف نعيد غرس الاقتصادي المجتمع. حاليًا، ما زالت المرجعية الرئيسية للمجتمع هي الإطار الوطني، وهو نفسه مليء بتشوهات عدم المساواة القائمة على النوع الاجتماعي، وغيرها من أشكال عدم المساواة. وفي غياب تغيير اجتماعي أساسي في المجتمع لإعادة غرس العولمة؛ لن تقوم الأسواق من تلقاء نفسها بحل مشكلة توليد الفقر. وعلى سبيل الاحتياط، في مواجهة خطر «روشتة» بولاني بخصوص إعادة الغرس .. ينبغى التأكيد على أن المجتمعات المختلفة تتعايش مع أشكال البطرياركية الخاصة بها، ومع ديناميات الفقر المميزة لها. وينتج عن التفاعل بين عولمة الليبرالية الجديدة، والهياكل المحلية التاريخية تباديل متنوعة كما توضح دراستا الحالة المشار إليهما في هذه الورقة. ورغم ذلك، في التحليل الأخير، حل مشكلة الفقر يقع في بناء أسواق اجتماعية، وإعادة الاقتصاد ليخضع لسيطرة المجتمع ولكن من دون إيديولوجية النوع الاجتماعي التي ساعدت على وجود الهياكل المجتمعية التراتبية في المحل الأول.

الهوامش:

من كتاب:

James H. Mittelmarn (ed.) The Globalization Syndrome: Transformation and Resistance. Princeton: Princeton University .Press, 2000

(1) للمزيد من المعلومات حول الفقر، وللاطلاع على مناقشة أوسع للتقاليد الأكاديمية المختلفة، يمكن الرجوع إلى Mittelman متلمان و Pasha باشا (1977)

(2) وفقًا لتقارير البنك الدولي (1990 –ـ 1995)، كانت موزمبيق أقل معـدل لنصـيب الفرد من الدخل القومي في نهايـة الثمانينيـات وبـدايات التسـعينيات. ورغم أن معـدل نصيب الفرد من الدخل القومي في رواندا كان 80 دولارًا عام 1994، أي أقل منه في موزمـبيق حيث كـان 90 دولارًا (البنـك الـدولي 1996 ب، 188)؛ فقـد حلت موزمـبيق محل رواندا في تصنيف عام 1995 بمعدل 80 دولارًا، بينما ارتفعت رواندا ألى المركـز السابع من أسفل بمعـدل 180 دولارًا (البنـك الـدولي 1997 ب، 214). وبالمثـل فـإن أحدث الأرقام بخصوص عام 1997، تضع موزمبيق بمعدل 90 دولارًا في قاع التصـنيف ((البنك الدولى 1999 ب، 191)

(3) شبه جزيرة إيبريا أي الإسباني البرتغالي (المترجمة).

المراجع:

- Berman, Jessica. 1996. " Bike Aid: Focus on Environment and Development. "Global links: Newsletter of the overseas Development Network (spring): 9.
- Durfee, Mary and James N. Rosenau. 1996. "Playing Catch –UP: International Relations Theory Poverty. Millennium: Journal of International Studies 25, no. 3 (Winter): 521-45.
-Elson, Diane. 1994 "People, Development and International Financial institutions: An Interpretation of the Bretton Woods System. "Review of African Political Economy 21, no. 62 (December): 511-24.
- Eviota, Elizabeth Uy. 1992. The Political Economy of Gender: Women and the Sexual Division of Labor in the Philippines. London: Zed Press.
- James, Valentine Udoh, ed. 1995. Women and Sustainable Development in Africa. Westport, CL: Praeger.
- Marchall, Judith. 1990. "Structural Adjustment and Social Policy in Mozambique. "Review of African Political Economy 47 (spring): 28-43.
- Mittelman, James H. and Mustapha Kamal Pasha. 1997. Out from Underdevelopment Revisited: Changing Global Structure and the Remaking of the Third World. London: Macmillan, and New York: St. Martin's.
- O'Laughlin, Bridget. 1995. " Past and Present Options: Land Reform in Mozambique. "Review of African Political Economy 22, no. 63 (March): 99-106.
- Polanyi, Karl. 1957. The Great Transformation: The Political and Economic Origins of Our Time. Boston: Beacon Press.

______. 1957. Primitive, Archaic and Modern Economies: Essays of Karl Polanyi Ed. George Dalton Garden City, NY: Anchor Books.

- Rosa. Kumudhini.1994. " The Condition and Organizational Activities of Women in Free Trade Zones, Malaysia, Philippines and Sri Lanka, 1970- 1990. " In Dignity and Daily Bread: New Forms of Economic Organizing among Poor Women in the Third World and First, ed. Seheila Rowbotham and swasti Mitter, 73-99. London: Routledge.

الديمقراطية التنموية ومشتملاتها:

العولمة وتغيير مفهوم المشاركة

تأليف : كريستين كيتنج

ترجمة : شهرت العالم

في مقدمــة كتابهمــا المهم «الأنســاب النســوية، والمــيراث الكولونيــالي، والمســتقبل الديمقراطي» (Feminist Geneaologies, Colonial Legacies, Democratic Futures) ، تطرح جاكى ألكســندر (M. Jacqui Alexander) وشـاندرا موهـانتى (Chandra Talpade Mohanty) أن المهمـة النسـوية الأساسـية تكمن في إعـداد «تعريف فاعل للديمقراطية النسوية، تعريف مناهض للرأسمالية ويتركز حول مشــروع المقرطة» (xxx, 1997). وتجادلان أن المنظرات النسـويات عليهن «دراسـة الحالـة ومسـتبعداتها» (xxx 1997). فقـد كـان التركـيز على طـرق اسـتبعاد النسـاء من المؤسسات والعمليات الديمقراطية نمطًا مركزيًا للنقد لدى النسويات، كما كـان توليـد مشاركة متزايدة هدفًا أساسيًا. وفي هذا المقـال، وعلاوة على التركـيز على الاسـتبعاد، فإنني أتناول ضرورة التفحص النقدي لأشكال جديـدة من التضـمين الـديمقراطي الـتي تعززها العمليات التفاعلية (وإن لم تتشابك بالضرورة) لكل من التنمية والعولمـة. ومن خلال تحليل جوهر التقرير الذي أصدرته الوكالـة الأمريكيـة للتنميـة الدوليـة (المعروفـة باسم وكالة المعونة الأمريكيـة) بعنـوان «المبـادرة الجديـدة للشـراكة» وبرنـامج عمـل «التحالف الوطني للحركات الشعبية» في الهنـد، سـوف أدرس الطـرق الـتي انتهجتهـا عمليات العولمة لتغير مصـطلحات المنافسـات بين النمـاذج الديمقراطيـة الـتي تـتركز حول السوق، وتلك التي تتعلق بزيادة المشاركة. كما أطرح أن المشاركة ربمـا لم تعـد المقياس المستخدم للتمييز بين نموذجي الديمقراطية – الرأسمالي والتحريـري - ذلـك أن النموذجين يطرحان انخراط الجمهور على نحو نشط وموسع. وبالأحرى، فإن أفضل طريقة للتمييز بين هذين النموذجين تتمثـل في دراسـة تعـارض رؤاهمـا في مـا يتعلـق بالثقافة التي تشكل أساس المواطنة الديمقراطية: وتحديدًا ثقافة «الأعمال التجاريــة» التي تطرحها وكالة المعونة الأمريكية، وهي الثقافة الـتي يمكن أن تـدعم الديمقراطيـة التنموية التي تتخذ من السوق مركزًا لها، وثقافة «التحالف الوطني للحركات الشعبية» في الهند وهي ثقافة «المسئولية» الـتي تـؤازر الديمقراطيـة التنمويـة الـتي تتخـذ من الناس مركزًا لها([1]). وسوف ألقى الضوء على جوانب إطـار عمـل «المبـادرة الجديـدة للشراكة» في مـا يتعلـق بالثقافـة الديمقراطيـة الـتي تضـمن توافقهـا مـع الرأسـمالية المعولمــة، وملامح نمـوذج «التحـالف الوطـني للحركـات الشـعبية» الـذي بإمكانـه أن يتحدى الحداثة الرأسمالية بالطريقة التي تأملها ألكسندر وموهـانتي. إن اعتبـار المـرأة بمثابة المواطن الديمقراطي في النموذجين يشير إلى المخاطر التي تكتنف أيضًا إعادة صف العقدين العنصري والجنسى للديمقراطية. وبالتركيز على الهنـد، فـإنني أبحث في طـرق إعـادة التفـاوض بين هـذين العقـدين بحيث يصـبحان متـوافقين . مـع مطـالب الرأسمالية المعولمة في مبادرات مثل «المبادرة الجديـدة للشـراكة»، ويجـرى تحـديها عن طريق ما أطلق عليه «تقارب مقاومة» الحركات المعاصرة مثل «التحالف الوطني للحركات الشعبية».

المشاركة و« ديمقراطية التوازن » لدى ماكفرسون

تُعد مقارنة نموذجى الديمقراطيـة المتعارضـين نمطـا مركزيـا في أطروحـات النظريـة الديمقراطية. وفي إطار هذا التقليد، يضع كثير من المنظرين أشكال الديمقراطية التي تتخذ من السوق مركـزًا لهـا في مواجهـة أشـكال الديمقراطيـة الـتي تـدعو إلى زيـادة

المشاركة، كما يجادلون أن الشكل الأخير لا يؤدى إلى الازدهار البشري. ([2]) وفي سياق معالجة مهمة لهذه الأطروحة، يفرق ماكفرسون (C. B. Macpherson) – في كتابه «حياة وأزمان الديمقراطية الليبرالية» (The Life and Times of Liberal Democracy) – بين «ديمقراطية التوازن لدى المجتمعات الغربية الحالية المنقسمة طبقيًا و«ديمقراطية المشاركة» ذات المستقبل الأكثر عدالة. ويعتبر نظام الحكم، في نموذج التوازن، بمثابة سوق حيث يكون الناخبون هم المستهلكون المتنافسون المهتمون بزيادة مصالحهم الشخصية إلى الحد الأقصي، والساسة هم رجال الأعمال الذين يستجيبون لمطالب الناخبين. إن هذا النموذج «يمثل العملية الديمقراطية باعتبارها نظاما يحافظ على التوازن بين الطلب والعرض الخاص بالسلع السياسية» (Macpherson 1977,77).

والتوازن الناتج في إطار هذا النوع من الديمقراطية، كما يجادل ماكفرسون، هو "توازن في عدم المساواة" (86 ,1977). ويبنى مثل هذا النموذج هياكل العرض والطلب بالنسبة للسلع السياسية بغية الحفاظ على التفاوتات الطبقية. ويحظى الطلب الفعال، في هذا النموذج، بمساندة المال والطاقة؛ فعدم التوازن الحالي في الثروة، علاوة على تراتبية فرص التعليم والتوظيف، يؤدى إلى عدم المساواة في ما يتعلق بمدى ما يمكن أن يطرحه الناس من مطالب فعالة (1977,89 Macpherson). وبالإضافة إلى ذلك، نجد الإمداد بالمطالب السياسية محدودًا لأن السوق السياسية تخضع لاحتكار القلة: «يوجد عدد قليل فقط من البائعين، وعدد قليل من الموردين ... وعدد قليل فحسب من الأحزاب السياسية ... وعند وجود هذا العدد القليل من البائعين، فإنهم لا يحتاجون أو يستجيبون لمطالب المشترين على نحو ما يفعلون في أي نظام تنافسي كامل. ويصبح بمقدورهم تحديد مدى السلع التي سيتم توفيرها» (89 ,1977). إن هذه الحدود المفروضة على الانخراط السياسي الفعال هي التي أدت إلى إدراك ماكفرسون لهذا النموذج باعتباره «متحيزًا ضد المشاركة السياسية»؛ لأن النظام يؤكد أن أولئك الذين يعانون من الحرمان الاجتماعي الاقتصادي لا يملكون سوى قدر قليل من النفوذ الضروري لوضع أجنداتهم السياسية، أو إجبار الساسة على الاستجابة إليها (1977,89). وبالفعل، يكتب ماكفرسون قائلاً إن هذا «النظام من النخب المتنافسة، في ظل انخفاض مستوى مشاركة المواطنين، يكون مطلوبًا في أي مجتمع يفتقر إلى المساواة» (92 .1977). فزيادة المشاركة سوف تساعد على زعزعة استقرار الانقسامات الطبقية، كما يجادل، لأن «انخفاض المشاركة، فضلاً عن غياب العدالة الاجتماعية، يرتبطان ارتباطا وثيقًا ببعضهما البعض» (1977, 92).

وفي القسم التالي، سوف أجادل في أن الافتراض الذي يطرح أن زيادة المشاركة سوف تؤدى إلى تمزيق النظام السياسي الديمقراطي الرأسمالي المساند للنخب هو افتراض غير صحيح في ظل الظروف الجديدة لرأسمالية العولمة. وفي المقابل، تتسق هذه الظروف ونموذج الديمقراطية الذي يتجه نحو السوق ونحو المشاركة في آن. كما سأدرس «المبادرة الجديدة للشراكة» التي تطرحها وكالة المعونة الأمريكية، وذلك بغية توضيح أن هذا النموذج يدخل زيادة المشاركة دون تمزيق النظام الاجتماعى غير المتساوى الضروري لتحقيق الأرباح الرأسمالية المعولمة.

«المبادرة الجديدة للشراكة» التي أطلقتها وكالة المعونة الأمريكية

تأسست الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في عام 1961 بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الفقيرة. وعلى الرغم من أن الوكالة منذ إنشائها ربطت التنمية بالديمقراطية في خطابها، فلم يصبح «تعزيز المؤسسات الديمقراطية» (في ما يتعلق ببرامجها في أمريكا اللاتينية والوسطي) هدفًا مباشرًا لها إلا في ثمانينيات القرن العشرين. وفي التسعينيات، أدخلت الوكالة برامج «الحكم

الديمقراطي» في آسيا وأفريقيا أيضًا، وجعلت «بناء الديمقراطية المستدامة» واحدًا من أهدافها الاستراتيجية الخمسة في نطاق عملها. أما «المبادرة الجديدة للمشاركة»، والتي شرعت فيها الوكالة في بداية مارس 1995، فقد كانت مبادرة رائدة من حيث تعريف منهاج وكالة المعونة الأمريكية في برامجها لبناء الديمقراطية. وارتكازًا على مدخلات قدمها متخصصون في المجالين الأكاديمي والتقني، تناصر المبادرة البرامج التي تعمل على توليد المشاركة في المؤسسات الديمقراطية المحلية وفي مشروعات التنمية. وقد أوصى القائمون على إعداد المبادرة بأن تتولى وكالة المعونة بناء مثل تلك المشاركة عن طريق مساعدة المسئولين في الحكومات المحلية، وقادة المنظمات غير الحكومية، ورجال الأعمال على «اكتساب مهارات، ومؤسسات، وموارد مادية تتيح لهم ممارسة الحكم الذاتي» (USAID 1995 a). ويكافح أنصار هذه المبادرة من أجل تعزيز المنظمات غير الحكومية، والأعمال التجارية الصغيرة، ومؤسسات الحكومات المحلية وذلك ببناء روابط بينها لتعزيز «فنون وعادات المشاركة الاستراتيجية على مستوى المجتمع المحلي» (USAID 1995 b .1). وعلى الرغم من أن مهندسي المبادرة يقرون بأن هذا المنهاج يمثل ابتعادًا عن مشروعات المعونة «من حكومة إلى حكومة»، فإنهم يتصورون أن مثل هذا الدعم المقدم للمجموعات المحلية سوف يقود إلى استكمال سلطة الدولة عن طريق توسيع نطاق امتداد نفوذها .(USAID 1995 a, 5)

وعلى حين يبدو أن تأكيد «المبادرة الجديدة للمشاركة» على اتساع المشاركة يعتبر هذا المشروع مشروعًا لدعم «ديمقراطية المشاركة» التي يدعو إليها ماكفرسون، فإن منهاج المبادرة يعتمد على التناظر نفسه بين السوق والمجتمع على النحو الذي ألقى ماكفرسون عليه الضوء كأحد مكونات ديمقراطية التوازن. يفترض التقرير الأساسي للمشروع أن التنمية المستدامة تتطلب بناء مجتمع مدني على شاكلة السوق: «في عملية التنمية المستدامة، يتسم المجتمع المدني الفاعل والكفء بأهمية الأسواق نفسها الفاعلة والكفء. فالمجتمع المدني ينظم المشاركة السياسية تمامًا كما تعمل الأسواق على تنظيم المشاركة الاقتصادية في المجتمع. ومثله مثل الأسواق، يحدد المجتمع المدنى شروط السلوك الاجتماعي ويساعد على تخصيص الموارد. وبإيجاز، يقوم المجتمع المدني بنوع الدور الوظيفي نفسه الذي تقوم به الأسواق في التنمية المستدامة» (USAID 1995 d, 2). ومن خلال هذا التناظر، يمكن وصف نموذج الديمقراطية الذي حددت «المبادرة الجديدة للمشاركة» خطوطه العريضة باعتباره ديمقراطية مشاركة تتخذ من السوق مركزًا لها. ومما يثير الاهتمام، أن هذا هو النموذج نفسه الذي يطرح ماكفرسون عدم استقراره؛ لأنه يقود إلى تمزيق الانقسامات الطبقية التي يتطلب منطق السوق وجودها واستمرارها. على أن الانتباه إلى ظروف الإنتاج المعولم المتغيرة تكشف عن أن نموذج المشاركة الذي تتصوره «المبادرة الجديدة للمشاركة» لا يتعارض مع الحفاظ على الرأسمالية. ونجد، في واقع الأمر، أن ديمقراطية المشاركة التي تتخذ من السوق مركزًا لها تدمج نمطا من المشاركة يؤدي فعليًا إلى استمرار نمو الممارسات الرأسمالية وتوسعها.

ويوضح مهندسو «المبادرة الجديدة للمشاركة» أن تطويرها جاء استجابة للظروف السياسية والاقتصادية الجديدة التي جعلت «المنظمات غير الحكومية، والأعمال التجارية الصغيرة، والحكومات المحلية تحاول سد الفجوات التي نتجت عن التحرير الاقتصادي، وتقليص الإدارات الوطنية، [و] الخصخصة، بالإضافة إلى «إعادة هندسة أسلوب ممارسة وكالة المعونة الأمريكية لأعمالها على نحو يضمن تحقيق التقدم تجاه النتائج المستدامة والقابلة للقياس عبر اتباع أساليب تتسم بأكبر قدر ممكن من مردودية التكلفة وفي وقتها المناسب»، وذلك في مواجهة الضغط السياسي لتقليص البيروقراطية داخل الوكالة USAID 1995 a. 1)). ويذهب مهندسو «المبادرة الجديدة للمشاركة» إلى أن «الفجوات» التي خلقتها السياسات الاقتصادية والسياسة الرأسمالية العالمية في البلدان المستهدفة تمثل فرصة أمام المواطنين من أجل «تمكينهم للإمساك بناصية بيئتهم الجديدة»، كما يمثل الناس أنفسهم موردًا يمكن

حشده للمشـاركة في مشـروعات التنميـة بأسـلوب يزيـد من كفـاءة الهيئـات المانحـة واسـتمرارية تـدخلاتها. ويشـير ديفيـد موسـى (David Mosse) في تحليلـه لخطـاب التنمية الريفية التشـاركية إلى «أن المشـاركة لم تعـد تملـك الدلالـة الراديكاليـة الـتي كانت تملكها يوما ما (وعلى سبيل المثال: في الحركات الشعبية الراديكاليـة بسـتينيات القرن العشرين). ويتمثل الأكثر بـروزًا في الخطـاب الحـالي في المصـالح البراجماتيـة للسياسة مثل : تحقيق إنتاجية أعلى بتكلفة أقل، ووجود آليات كفء لتقـديم الخـدمات، أو تقليص تكلفة الارتداد والصيانة» (17 ,2001).

ونظرًا لزيادة تركز المقاربات التشاركية للتنميـة في تـدخلات هيئـة المعونـة الأمريكيـة والبنك الدولى وغيرهما من الهيئات المانحـة، فمن الأهميـة بمكـان فهم ذلـك الخطـاب ليس ببساطة كاستراتيجية لتبرير طرق جديدة لعمل أشياء للجمهـور المتشـكك (الـذي قد يضم من يفضـلون المقاربـات التقليديـة للتنميـة، من القمـة للقاعـدة)، وإنمـا أيضًـا بوصفه تحولاً نحو أنماط جديدة من التنظيم السياسي ([3]) في كتابه بعنوان «شـرط مـا بعد الحداثة (The Condition of Postmodernity)، يحثنا ديفيـد هـارفي (David Harvey) على فهم التغيرات التي تشير إلى «الانتقال في نظـام الـتراكم» إلى عصـر التراكم المـرن، «يرتكـز في المرونـة الـتي تحـترم عمليـات العمـل، وأسـواق العمـل، والمنتجات، وأنماط الاستهلاك» (1990,121). هذا النمـط الجديـد من الـتراكم يتطلب نمطًا جديدًا من التنظيم الاجتماعى والسياسي، نمط يُعد هو نفسه أكثر مرونة. ويوضح هارفي أنه «إذا كانت السيطرة على العمل أساسية لإنتاج الأرباح وتصـبح قضـية أوسـع نطاقًا بالنسبة لنمط التنظيم، عندئذ يصبح الابتكـار التكنولـوجي والتنظيمي في النظـام اللائحي (مثل جهاز الدولة، النظم السياسية للاندماج والتمثيل ... إلخ) مسـألة أساسـية لتحقيــق أبديــة الرأســمالية» (180 ,1990). وتعــد صــفات النمــط الجديــد للتنظيم السياسي تأكيدًا لنزعة العمل التجاري، وهو تأكيد أصبح منتشرًا الآن «ليس فقـط [في] العمل التجاري، وإنما [أيضًا في] عوالم الحياة المختلفة مثل الحكم في الحضـر، ونمـو إنتاج القطاع الحضرى [و] تنظيم سوق العمل» (Harvey 1990, 171).

ويمكن رؤية مركزيـة الأعمـال التجاريـة في «المبـادرة الجديـدة للشـراكة» في هـدفها المتمثل في توليد «المبادرة، والابتكار، والعمل التجاري، والتحول التكنولوجي السـريع، والتكيف مع عملية التنمية» في المشاركة المحلية (USAID 1995d, 1). وفي هـذه الرؤية للمواطنة الديمقراطية، لم يعد نموذج المرأة المواطنة هو المواطنة المستهلكة، بل أصبح بـالأحرى نمـوذج سـيدة الأعمـال الـتي تعمـل مشـاركتها النشـطة في الحيـاة السياسية على تيسير حل مشكلات المجتمع المحلي. ويجرى قياس مميزات هذا النـوع من المشاركة من زاوية فائدة التكلفة. وعلى سبيل المثال، يجادل مهندسـو المشـروع قائلين: إن الفاعلين المحليين يمكن أن يكونوا أصحاب أعمال تجارية ويتسـموا بفاعليـة أكبر من الفاعلين القادمين من الخارج، وذلـك لأن لـديهم «حـوافز أقـوى للتوصـل إلى حلول، ولديهم معلومـات أكـثر دقـة، ويتكبـدون تكلفـة أقـل في المـوارد التنظيميـة» (USAID 1995c 1).

وعلاوة على ذلك، كما تكشف البرامج الموجهة، فإن المواطنين المتخيلين ليسوا مجرد أصحاب أعمال، من حيث استخدام صيغة الاسـتعارة الأدبيـة – أي يتنـاولون المشـكلات السياسية بمثل ما يمكنهم تناول مشـكلات السـوق – بـل هم بالفعـل أصـحاب أعمـال، أصــحاب أعمــال صــغيرة تســاعد مشــاركتهم في الحكم المحلى على خلــق «البيئــة التمكينية» للنجاح (USAID 1995e 1). إن مقاربـة «المبـادرة الجديـدة للمشـاركة، تعمـل من أجـل خلـق أصـحاب الأعمـال هـؤلاء عن طريـق إدمـاج أفـراد من مختلـف المجتمعات المحلية في السوق العالمية على المستوى المحلي ذاتـه. وتقـوم المبـادرة بذلك عن طريق تشجيع توجيه الأموال إلى مشروعات مثل القروض الصـغيرة وخطـط الخصخصة، فضـلاً عن المشـروعات الـتي تعـزز الأعـراف والأهـداف الملائمـة لاقتصـاد السوق العالمية.

لقد أكدت المبادرة أهمية تعزيز الأعراف والأهداف لدى النساء بوجه خاص. ويمنح مهندسوها أعلى أولوية لتخصيص الأموال للمنظمات غير الحكومية التي تدعم المشروعات المدرة للدخل بالنسبة للنساء، وتخصيص الموارد لإنشاء «شبكة أعمال تجارية نسائية» في كل بلد توجد فيه هيئة المعونة الأمريكية. ومن المقترح إنشاء الشبكة «على المستوى القطرى أولاً. بهدف إقامة روابط مستقبلية إقليمية وعالمية» (USAID 1995e 6). وعلى هذا النحو، يرى مهندسو المبادرة أن مشروعات بناء الديمقراطية التي تقوم بها هيئة المعونة الأمريكية يمكن أن تسهم في تعميق «انخراط نطاق واسع من أصحاب المصلحة، وخاصة النساء» في التنمية التي تتخذ من السوق مركزا لها (USAID 1995f 7). وجزئيًا يعد هذا التأكيد على النساء انعكاسا للعمل الذي قامت النسويات داخل وخارج منظمات المعونة الدولية لوضع النساء على أجندة التنمية. ومع ذلك، ومن بين اهتمامات أخرى، يجب أن تتحلى النسويات باليقظة تجاه إمكانات وطرق تمثيل نساء العالم الثالث كصاحبات أعمال سياسيات ممكنات في هذه الوثيقة، حيث يمكن أن تشير تلك الطرق إلى إعادة تحيز العقدين الجنسي والعنصري اللذين ترتكز عليها النظرية الديمقراطية.(4) وسوف انتقل الآن إلى هذه الإمكانية.

إعادة تنشيط عقدي الديمقراطية العنصرى والجنسي

يعد العقد مبدأ مهمًا للمشروعية في النظرية السياسية. وقد جادل منظرون مثل توماس هوبس (Thomas Hobbes) وجون لوك (John Locke)، وجان جاك روسو(Jean-Jacques Rousseau) بأن السيادة السياسية الشرعية تضرب بجذورها في اتفاق بين طرفين متساويين - عقد اجتماعي – حيث يبادل المواطنون حريتهم الطبيعية في مقابل الحصول على النظام وحماية الدولة. على أن كارول باتمان (Carole Pateman) وتشارلز ميلز (Charles W. Mills) يجادلان في كتابيهما «العقد الجنسي» (The Sexual Contract 1988 Pateman) ، و«العقد العنصري» (The Racial Contract, Mills 1997) أن التوقيع على ذلك العقد لم يشمل جميع أفراد الحكم؛ فالعقد الاجتماعي تأسس، في واقع الأمر، على أبدية استبعاد النساء والملونين. وعلى الرغم من أن العقد الاجتماعي مزق الحكم البطريركي للأب في الحياة السياسية بالنظرية السياسية الغربية، كما تطرح «باتمان»، فقد أعاد تأكيد حكم أبنائهم – الأخوة – على النساء، وبالتالي كان إعلانًا عن نظام بطريركي خاص جديد هو نظام الأخوة (1988). ونظرًا لأن العقد الجنسي أسهم في تأكيد ضمان وتنظيم نفاذ الرجال إلى أجساد النساء وعملهن، فقد امتلك قدرة عن طريق فصل القطاعين الخاص والعام في النظرية السياسية – مع حياة النساء مطمورة بصرامة في القطاع الخاص – وإدراك السياسة باعتبارها مجالاً ذكوريًا بوجه خاص. ويؤكد ميلز أن الأخوة التي تناقشها باتمان تتسم بطابع عنصرى - حيث اقتصرت المشاركة في المجال العام على البيض خلال العقد العنصري (1997). وفى سياق العقد العنصري، جرت معالجة تفصيلية لفكرة «الكيان الشخصاني الثانوي» (subpersonhood)، التي تعتبر الملونين غير مناسبين لحكم أنفسهم، لتيسير الاستيلاء على أراضي الملونين واستغلال عملهم.

إن نظريات العقد النقدي - مثل نظرية «العقد الجنسي» لباتمان، ونظرية «العقد العنصري» لميلز - تعيد رواية قصص العقود بغية الكشف عن علاقات القوى العاملة في الحكم، فضلاً . عن القيم التي تبرر تلك العلاقات. ومع ذلك، تحثنا جين فلاكس (Jane Flax) في كتابها (The American Dream in Black and White) على أن نتذكر أن بنود وشروط العقود الديمقراطية ليست ساكنة، وأن «العقد هو عملية مستمرة» (12 ,1998). وأعتقد أن إدخال مقاربات تشاركية في الممارسات الرأسمالية الديمقراطية للتنمية يمثل إعادة تفاوض مهمة للعقدين الجنسي والعنصري للديمقراطية الليبرالية، تفاوض يجرى خلاله تيسير النفاذ إلى عمالة النساء والملونين عن طريق إدخالهم في، وليس استبعادهم من، عمليات التنمية الديمقراطية

الرأسمالية. وبهدف تحديد هذا التحول، فإنني سأدرس الهند كموقع مركزى واختبر ذلك المسار المجدول من العقدين الجنسي والعنصري في تاريخ الهند الحديث .

ويكتب «ميلز» قائلاً إن «العقد الكولونيالي» يعد إضافة للعقد العنصري: فبدلاً من تبرير التوسع الكولونيالي عن طريق القوة، أو المكانة، أو الحق الإلهي، قام الكولونياليون الأوروبيون بتبرير حكمهم عن طريق وضع اتفاق ضمنى بالمستعمرات. إن فكرة العقد الكولونيالي، كما يجادل ميلز، هي التي شرعية على «حكم الأسم في أسيا وأفريقيا والمحيط الهادي»، وهي التي بنت العالم الحديث بوصفه «حكمًا عنصريًا، يخضع لهيمنة الأوروبيين عالميًا» (27 ,1997). وفي سياق الهند، كان القد الكولونيالى الذي يتصوره الإمبرياليون البريطانيون يرتكز على فكرة التفوق الحضاري البريطاني: فبموجب بنود العقد، تبادل بريطانيا الأثر الحضاري مقابل استخراج موارد الهند وإخضاع البلد سياسيًا. على أنه بمعرفة مركزية النوع الاجتماعي بالنسبة لإنشاء علاقات الحكم الكولونيالية، يصبح من الملائم إطلاق تسمية «العقد الجنسي الكولونيالي» على ما يطلق عليه ميلز العقد الكولونيالي. وفى واقع الأمر، تعتبر معاملة الهنود للمرأة علامة مهمة على الاختلاف بين المستعمر والمستعمر؛ فمن وجهة نظر الامبرياليين، كانت المستعمرة في أشد الحاجة إلى الإرشاد الحضاري في مجال العلاقات بين الجنسين، وعلى سبيل المثال، في كتابه «تاريخ الهند البريطانية» (History of British India (1820) 1990) كان الفيلسوف والمؤرخ النفعي جيمس ميل (James Mill) "يؤكد الوضع الحقيقي للهندوس في ميزان الحضارة" مع وضع النساء كصانعات أساسيات للتقدم الحضاري. ووفقًا لما يقوله ميلز، كان وضع الهند شديد السوء بمقياس هذا الميزان؛ وزعم أنه «لا شيء يمكن أن يتجاوز الازدراء الذي يضمره الهندوس عادة لنسائهم»، بالإضافة إلى وجود «وضع من التبعية أكثر صرامة وازدراء من أسلوب المعاملة التي يلقاها الجنس الأضعف من الهندوس ولا يمكن إدراكها بسهولة» (280 ,1990 [1820]). وكان «إنقاذ» النساء في الإمبراطورية يعتبر جانبًا حاسمًا من «عبء الرجل الأبيض» ذاتي الإدراك لدى الكولونياليين: فالوضع المذل افتراضًا لنساء الهندوس، وفقا لكليات أوما شاكرافارتي (Uma Chakravarti)، كان تبريرًا لضرورة الحصول على «الحماية» من الدولة الكولونيالية وتبريرًا لـ «تدخلها» (1989,34).

ومع ذلك، كانت التمثيلات الكولونيالية للخلاص البريطاني للكيان النسوى الهندي متناقضة وتقيدها البنود الاستبعادية بالعقدين الجنسي والعنصري. وفي واقع الأمر، عندما بدأت النساء في المستعمرات يضغطن من أجل الحصول على حق التصويت، تكشفت حدود الاهتمام البريطاني بالنساء الهنديات, ففي عام 1919، على سبيل المثال، تقدمت المجموعات النسائية الهندية بالتماس إلى لجنة ساوثبورو (Southborough Commission)، وهي هيئة أنشئت لدراسة مسألة حق الانتخاب في الهند، ولتوسيع التصويت ليشمل النساء، لكن اللجنة رفضت التسليم بمطالبهن، وجادلت في تقريرها أن توسيع حق الانتخاب بحيث يشمل النساء «لا يتسق والشعور المحافظ في البلد ... ونحن نشعر بالرضا لأن الظروف الاجتماعية في الهند تجعل من السابق لأوانه توسيع حق الانتخاب بحيث يشمل النساء في هذا المنعطف». ([5]) وقد أثار التقرير عند نشره حنق الجماعات النسائية. ففي مجموعة من المقالات النسوية - القومية في تلك الفترة، جادلت المؤلفات أن التقرير يوضح سعى البريطانيون الفوري لتصوير «ظروف الهند [باعتبارها] وراء الزمن [و] النساء الهنديات [باعتبارهن] عن جميع النساء، بينما يؤكدون من خلال التشريعات أن النساء والهند سيظلون متخلفين عن العصر» (Chatopadhyaha 1939,62). إن مقاومة بريطانيا لحق النساء في الانتخاب جعلت مزاعمها حول «حماية» النساء فارغة. كما أن رفض مسئولي الإدارات الكولونيالية منح المرأة حق الانتخاب قد كشف التناقض القائم في قلب العقد الكولونيالي: فالحكم الكولونيالي، حتى عند شجبه، يعتمد على إخضاع النساء.

إن الاهتمام بالطرق التي أسهمت من خلالها الخطابات الإمبريالية حول خلاص النساء الهنديات في تبرير العقد الكولونيالي قد أدى إلى إثارة مخاوف حول المخاطر الجغرافية السياسية لوضع النساء المركزي في برامج الديمقراطية والحكم لدى هيئة المعونة الأمريكية. ما الصور الجديدة للعقدين العنصري والجنسي للديمقراطية التي يجرى تمكينها أو تعزيزها إذا ما دخلت النساء «كصاحبات مصلحة في التنمية» بشكل أساسي، على النحو المتصور في إطار عمل «المبادرة الجديدة للشراكة» حول الحكم الديمقراطي؟ وإذا تعرضت علاقات القوى التي تشكل أساس العقد الجنسي الاجتماعي للخطر عبر الجهود الرامية إلى منح النساء حق الانتخاب، فما التحديات التي يمكن أن توضح علاقات القوى المعرضة للخطر في ما يتعلق بنموذج هيئة المعونة الأمريكية لديمقراطية المشاركة التي تتخذ من السوق مركزًا لها؟

في كتابه «مواجهة التنمية (Encountering Development)، يعتبر «أرتورو إسكوباره (Arture Escobar) تركز الخطاب حول المرأة جزءا من مسار التنمية كجهاز للرأسمالية المعاصرة: «لقد كان إدخال الفلاحين أول حالة لإنشاء مجموعة جديدة ضخمة من العملاء من أجل الجهاز، حيث تحولت نظرة الجهاز الادخارية والتكنولوجية نحو موضوع جديد.ومنذ السبعينيات وحتى اليوم، أمكن إدخال مجموعة أخرى من العملاء – حتى بكميات أكبر - إلى فضاء التنمية المرئي: وأعنى النساء» (155,ـ 1995). ويذهب إسكوبار في تحليله إلى أن إدخال النساء كعملاء للتنمية يسهم في توسيع نطاق وعمق العمليات الرأسمالية بحيث تصل إلى مواقع مثل الأسرة المعيشية. وتطرح «ماريا ميس» (Maria Mies) في كتابها «البطريركية والتراكم على نطاق عالمي» (Patriarchy and Accumulation on a World Scale) أن إدخال النساء بشكل واضح وصريح في التقسيم الدولي للعمل يخدم في أن تسهم مثل تلك المقاربات على حل «الأزمة العالمية» للرأسمالية لأن «النساء، وليس الرجال، يُعتبرن أفضل قوة عمل لعملية التراكم الرأسمالى على النطاق العالمي ... يمكن شراء [عملهن] بأسعار أرخص كثيرًا من عمل الذكور» (1998,116). على أن النساء في إطار «المبادرة الجديدة للشراكة» لا يمكن اعتبارهن ببساطة متلقيات للمعونة أو عمالة رخيصة لصنع السلع التي تحتاج إليها السوق العالمية – باعتبارهن عميلات، أي منتجات – بل بالأحرى، يجرى وضعهن في موقع شريكات في ثقافة العمل التجاري المعولمة التي يعتبرن فيها أصحاب المصلحة الأساسيات.

وعن طريق حشد النساء والمجموعات المهمشة الأخرى باعتبارهم مواطنين أصحاب أعمال في عملية العولمة، وعن طريق إدخالهم في عمليات الحكم – وليس استبعادهم منها – نجد أن مقاربات مثل «المبادرة الجديدة للشراكة» تعمل من أجل ضمان إذعانهم، وبالتالى لصالح استمرارية النظام الرأسمالي الديمقراطي. وبذلك، يأمل مهندسو «المبادرة الجديدة للشراكة» في بناء نظام ديمقراطي رأسمالي يمكن، في نهاية المطاف، الحفاظ عليه دون تدخل مباشر من الولايات المتحدة. ويكمن هدف «المبادرة الجديدة للشراكة» على المدى البعيد في «تعجيل الخروج من إطار مساعدة الولايات المتحدة». إن «خروجًا» ناجحًا في إطار «المبادرة الجديدة للشراكة» يتمثل في خروج تصبح فيه «الشراكات العالمية في مكانها وتعمل بفاعلية . ويوجد خلاله تقدم متواصل تجاه الديمقراطية والمشروع الحر» (USAID 1995f 5). إن «الخروج» بهذا المعنى يقدم تصورًا لعالم من المجتمعات الديمقراطية «الناجحة» التي تتجه نحو السوق.

في أول خطاب سياسى رئيسى لجورج دبليو بوش حول المعونة الخارجية منذ الستينيات، دعا الرئيس في خطابه عام 2002 إلى «ميثاق جديد حول التنمية». ووفقا لما قاله بوش، فإن هذا الميثاق «يزاوج بين جودة السياسات وزيادة المعونة» ويعمل من أجل إدخال "كل أفريقي، كل أسيوي، كل أمريكي لاتيني، كل مسلم، في دائرة موسعة من التنمية" (2,ـ 2002). ويهدف الميثاق إلى «إمداد البلدان الفقيرة والنامية بالأدوات التي تحتاج إليها من أجل اقتناص فرص الاقتصادات العالمية» (4,ـ 2002).

على أن الميثاق يضم فقرة شرطية ذات دلالة، إذ أننا – كما يواصل قائلاً – «نتوقع في المقابل أن تتبنى ت تلك البلدان الإصلاحات والسياسات التي تجعل التنمية فاعلة ودائمة» (4 ,2002). فإذا كانت «الحضارة» قد مُنحت في ظل العقد الكولونيالي مقابل الإخضاع السياسي، فإن «التنمية» – وفقًا لشروط ميثاق بوش الجديد - سوف تمنح في مقابل الامتثال للسياسة. وفي الواقع، وعن طريق الزيادة الهائلة في كمية المعونة المتاحة (5 بلايين دولار زيادة على المخصصات الحالية للمعونة) وربط فاتورة هذه المعونة على نحو وثيق بالامتثال لما يسمى السياسات الجيدة التي تتفق ومواصفات الولايات المتحدة، فإن ميثاق بوش الجديد يعد علامة على امتداد نطاق مشروع التنمية الديمقراطية الرأسمالية وتكثيفه.

في كتابهما المشترك «نهاية الرأسمالية» (The End of Capitalism)، يطرح فريق الكتابة جيبسون-جراهام (J. K. Gibson-Graham) أهمية تجنب تمثيلات الرأسمالية العالمية ككيان اختراقى كلى القوة، يهيمن على جميع العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتماسة معه، من أجل تجنب الإهمال غير المتعمد في «ترسيخ هيمنة الهيكلة الاقتصادية العالمية على الحياة الاجتماعية والثقافية المحلية ... [و] المشاركة في تدعيم مرحلة جديدة من الهيمنة الرأسمالية» (vii-ix 1996). ويقترحان في المقابل ضرورة الاهتمام الشديد بالتناقضات والمشكلات واللحظات المعقدة في المواجهات المحلية مع عمليات الرأسمالية المعولمة. وتتمثل إحدى تلك المضاعفات الملازمة لإطار عمل «المبادرة الجديدة للشراكة» في أن مهندسيها يشيرون إلى مجموعات القواعد الشعبية الجماهيرية بوصفها مجموعات من المرغوب بوجه خاص العمل معها، كما يحثون بعثات هيئة المعونة الأمريكية على «تحديد الروابط والحركات الاجتماعية الحالية، المرتكزة على العضوية، ويتبينون إمكاناتها واستعدادها لأن تصبح أكثر انخراطًا في أنشطة برامج التنمية الوطنية» (8 USAID 1995d). على أن ما يدعو إلى السخرية أن تلك المجموعات نفسها، التي تأمل هيئة المعونة الأمريكية في العمل معها، غالباً ما تكون أكثر المجموعات مقاومة لثقافة التنمية المرتبطة بنزعة العمل التجاري الديمقراطية التي يناصرها مهندسو «المبادرة الجديدة للشراكة». وفى القسم التالي، سوف أتناول الطرق التي تتبعها إحدى تلك المجموعات في الهند – وهي مجموعة «التحالف الوطني للحركات الشعبية» – في جهادها من أجل تعزيز ثقافة المشاركة في المسئولية الديمقراطية المناهضة لمنطق الديمقراطية الرأسمالية.

التحالف الوطني للحركات الشعبية

على الرغم من أن مبادرات مثل «المبادرة الجديدة للشراكة» التي أطلقتها وكالة المعونة الأمريكية تتمتع بمساندة واسعة، فقد كشف حلفاء مثل «التحالف الوطني للحركات الشعبية» عن أن موقعهم يبتعد عن موقع الهيمنة. لقد تأسس «التحالف الوطني للحركات الشعبية» عام 1992 بهدف «العمل من أجل الوفاء بالوعد غير المتحقق بشأن الديمقراطية والمساواة والاستقلال في الهند» (2. NAPM 1996). وعن طريق الربط بين المنظمات القبلية والنسائية والداليت (6) والأقليات والعمالية والزراعية، تمكنت هذه المجموعات من التجمع في مواجهة «السياسة الاقتصادية الجديدة» التي اتبعتها حكومة الهند، حيث وضعت الاقتصاد الهندى على مسار العولمة والليبرالية والخصخصة، في مواجهة تنامي السياسات الطائفية، وقد عقد التحالف في عام 1996 اتفاقية وطنية بين مائة منظمة، بغية توضيح الأساس المشترك لعملهم وتحديد بعض الأهداف المشتركة من خلال برنامج عمل. وقد أوضحت تلك المنظمات أن وثيقة الاتفاق «ليست بمثابة مانيفستو أو ميثاق للمطالب. إنها توضح موقفها الأيديولوجي ... ويمكن أن تشكل أساسًا لتعزيز الوحدة بين المنظمات الشعبية على نطاق واسع، علاوة على تطوير برنامج» (3,ـ 1996). ويكمن جوهر هذه الوثيقة في الدعوة إلى «تطوير ديمقراطية شعبية ترتكز على سيطرة الشعب على الموارد» (4, 1996). وسوف أتناوله في القسم التالى تعارض الرؤى بين برنامج «التحالف الوطني

للحركــات الشــعبية»، ومشــروع «المبــادرة الجديــدة للشــراكة» حــول المواطنــة الديمقراطية التي تشكل أساس كل من البرنامج والمشروع. وبعد ذلـك سـوف أتنـاول نموذج «التحالف الوطني للحركـات الشـعبية» في مـا يتعلـق بالديمقراطيـة التحريريـة مقارنـة بنمـوذج ماكفرسـون لديمقراطيـة المشـاركة، وأجـادل أنـه على الـرغم من أن الاثنين يتقاسمان الكثير، فـإن نمـوذج «التحـالف الوطـني للحركـات الشـعبية» يتحـدى فكـرة «ماكفرسـون» القائلـة إن اقتصـادات الـوفرة هي فقـط الـتي يمكن أن تـؤازر ديمقراطية المشاركة.

«التحالف الوطني للحركات الشعبية» و «المبـادرة الجديـدة للمشـاركة»: مقاربتان مختلفتان تجاه التنمية

إن برنـامج «التحـالف الوطـني للحركـات الشـعبية»، مثلـه مثـل «المبـادرة الجديـدة للشراكة»، يؤكـد الحاجـة إلى زيـادة المشـاركة في الديمقراطيـة ولامركزيـة السـلطة للفاعلين المحليين. ويدعو مهندسو برنامج «التحالف الوطني للحركات الشعبية»، على سبيل المثال، إلى «ديمقراطية تشاركية كاملـة تضـمن وجـود أقصـى سـلطة سياسـية اقتصــادية في أيــدى النــاس، مــع تقليص دور الدولــة إلى الحــد الأدنى» (NAPM 1996 .7). ذلـك، تختلـف الوثيقتـان تمامًـا، من زاويـة ومـع فهمهـا لفوائـد مثـل تلـك المشاركة. فعلى حين ترى «المبادرة الجديدة للشراكة» أن زيادة المشاركة تسهم في تسـخير الطاقـة من أجـل تنميـة تقـود إلى توسـيع اقتصـاد السـوق ليصـل إلى أكـثر المستويات محلية، فإن «التحـالف الوطـني للحركـات الشـعبية» يـرى أنهـا تسـهم في تعبئة الدعم من أجل تنمية بديلـة تقـاوم توسـع الرأسـمالية العالميـة. ويعـد هـذا الفهم المتباعد للتنمية محورًا يمكن عن طريقـه التميـيز بين هـذه النمـاذج من الديمقراطيـة. وعلى الــرغم من أن «التحــالف الوطــني للحركــات الشــعبية» و«المبــادرة الجديــدة للشراكة» يتقاسمان الالتزام ببنـاء الشـراكة والمجتمـع المـدني، فـإن رؤيـة «التحـالف الوطني للحركات الشعبية» البديلة للتنمية تقود أصـحابها إلى تصـور مجموعـة مختلفـة من الشركاء ونوع مختلف من الشراكة.

وعلى حين تجاهد «المبادرة الجديدة للشـراكة» من أجـل إدخـال من كـانوا مسـتبعدين سابقًا إلى عملية التنميـة كمسـتفيدين ممكـنين، يسـعى «التحـالف الوطـني للحركـات الشعبية» إلى تجميع من عانوا من «نماذج وبرامج ومشروعات التنمية في فترة ما بعد الاستقلال»، مثل: «القرويون في مختلف أنحاء الهند [الذين] يحـاولون إنقـاذ مـواردهم الطبيعيـة المشـتركة كالغابـات والمـراعي من عمليـات الخصخصـة والاسـتغلال الـتي تستهدف تحقيق أرباح على المدى القصير ... و«الأديفاسـيس»، وغـيرهم من الريفـيين [الذين] يناضلون من أجل إنقاذ أراضيهم من أن تغمرها السدود أو تتلفهـا المشـروعات الصناعية الكبرى ... [و] الحرفيين التقليديين الدين تنخفض قيمة رزقهم بسـبب الإنتـاج الضخم المميكن الناتج عن الاقتصاد الحديث» (NAPM 1996. 2). ولا يقتصر تركيز برنامج "التحالف الوطني للحركات الشعبية" على الفقراء فحسب، وإنما يمتـد ليشـمل أيضًا الطرق التي تأثرت من خلالها النخب تـأثيرًا سـلبيًا عنـد إدخالهـا في الديمقراطيـة الرأسمالية، ويطرح برنامج العمل، على سبيل المثال، أن قـاطنى المـدن المنتمين إلى الطبقـة الوسـطى يحصـلون على دخـول متزايـدة، لكنهم يعـانون من تـدني مسـتويات المعيشة بسبب «الحياة المؤتمتة المليئة بالتوترات» والتي أنتجتها الرأسمالية الحديثـة. وبالمثل، نجد أنه حتى الأثرياء غـير محصـنين أمـام التفسـخ البيـئي للتنميـة الرأسـمالية وبالتالى يمكن اعتبارهم شركاء إمكانيين في النضـال من أجـل تنميـة تسـتهدف تمكين الناس ضد الثقافة الاستغلالية المهيمنة التي تقترن بشروط «الخصخصة» و«اللبرلة» (1996, 2).

وفي مقابــل تركــيز أصــحاب «المبــادرة الجديــدة للشــراكة» على الحاجــة إلى بنــاء «شـراكات اسـتراتيجية» تسـتهدف حـل المشـكلة التنمويـة حلاً فعـالاً، يأمـل نشـطاء

«التحالف الوطني للحركات الشعبية» في تعزيز نوع الشراكة الذي يتجاوز «مجرد شبكات العمل في قضايا بعينها» (NAPM 1996. 2). ويطرحون شراكة تقود إلى تمكين الجماعات من والظهور بقواسم أيديولوجية مشتركة محددة واستراتيجية مشتركة ... [و] يمكنهم إحياء قوة اجتماعية [و] سياسة قوية»، ويتيحون للجماعات الإبقاء على «هويتها المستقلة» (1996, 2). إن هذا النموذج من الشراكة يمثل ما أسميه «التقارب المقاوم»، حيث إنه يتميز بوجود ارتباط بين تحليلات المجموعات للإخضاع الاقتصادي والسياسي والثقافي والنوعي على النحو الذي يتبع إدراك نجاح نضال كل مجموعة باعتباره متوقفًا بحسم على نجاح نضالات المجموعات الأخرى، ونتيجة ذلك، تشترك المجموعات في الحملات التي يشنها بعضهم البعض اشتراكًا وتتبادل التعزيز . ففي عام 2003، على سبيل المثال، شرع «التحالف الوطني للحركات الشعبية» في جولة في جميع أنحاء الهند «ضد العولمة والطائفية»، حيث قام أعضاؤه بزيارة المجموعات والحملات المحلية المختلفة والعمل معها من أجل ربطها ببعضها البعض و«بالنضال في جميع أنحاء البلد» (NAPM 2003 .1).

وعندما يتباعد نموذجا الشراكة لدى كل من «المبادرة الجديدة للشراكة» و«التحالف الوطني للحركات الشعبية»، تتباعد تصوراتهما أيضًا حول الفاعل السياسي الذي يشكل أساس تلك الشراكة. وبالفعل، نجد أن نموذج الشراكة لدى «المبادرة الجديدة للشراكة»، المتعلق بتحالف مصالح قصير المدى، هو نموذج يتفق مع فهم الفاعل السياسي باعتباره رجل / سيدة أعمال يشترك مع الآخرين من أجل زيادة مصالحه/ مصالحها الذاتية. لكن الشراكة التي يتصورها «التحالف الوطني للحركات الشعبية» تتطلب شخصًا مختلفًا، شخص بكليات جاياترى شاكرافورتى سبيفاك (Gayatri Chakraverty Spivak) «مهتم بالمسئولية» وجزء من ثقافة تعتبر الناس، سواء اختاروا أو لم يختاروا إدراك ذلك، «مسئولين عن معاناة الآخرين» (1992 7 a). إن الإقرار بإدخال شخص في المسئولية، كما تجادل سبيفاك، يؤدى إلى اضطراب عميق في الرأسمالية، لأنها نظام يعتمد على رفض ذلك الإقرار «من أجل امتلاك القدرة على تبرير نفسه أمام أعضاء المجتمع الخاملين» (1992 8 a). إن «التحالف الوطني للحركات الشعبية» يحث الناس على إقرار هذه المسئولية، وخاصة الشباب والطلاب، الذين يدعونهم إلى «الابتعاد عن حياة تضرب بجذورها في العمل المهني والنزعة الاستهلاكية، وإعطاء الوقت والطاقة للإسهام في هدف «التحالف الوطني للحركات الشعبية» المتمثل في المساواة والعدالة والاستمرارية» (NAPM 1996 .15).

وكما هي الحال في نموذج «المبادرة الجديدة للشراكة»، تحتل النساء موقعًا مركزيًا في رؤية «التحالف الوطني للحركات الشعبية» للديمقراطية. وبينما تركز «المبادرة الجديدة للشراكة» على سبل إدخال النساء في عمليات الديمقراطية الرأسمالية العالمية، يركز «التحالف الوطني للحركات الشعبية» على أسباب الإخضاع. وبدلاً من التركيز الأولى على أنشطة النساء الاقتصادية، يروج «التحالف الوطني للحركات الشعبية» لرؤية عريضة حول تمكين النساء، رؤية تسعى إلى تمكين النساء وتسعى إلى تحسين جميع جوانب حياة النساء:

> **إننا نعارض عدم المساواة بين الجنسين في جميع أشكالها، والتي ترتكز أساسًا على البطريركية؛ ونجاهد من أجل توفير جميع حقوق الإنسان الأساسية للنساء بغض النظر عن الطائفة والدين، والنوع الاجتماعي. إننا نعمل من أجل إصدار قوانين مدنية تتسم بالعدالة الكاملة في ما يتعلق بالنوع الاجتماعي - ونعني القوانين التي تحكم الزواج، والطلاق، وحقوق الملكية، والميراث، والتبني، والرزق، والتحرر من التمييز على أساس الدين. ونحن ندعم تقييم عمل النساء على قدم المساواة، ونعترف بدلالة مساهمة النساء في مؤازرة المجتمع المحلي والثقافة. كما أننا نقدر تمكين النساء ومشاركتهن في جميع**

المجالات على قدم المساواة مع الرجال في مجال اتخاذ جميع القرارات وصنع السياسة وتنفيذها على صعيد الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (NAPM 1996. 7).

وتعتبر النساء أنفسهن لاعبات مركزيات بالفعل في المنظمات التي تشكل «التحالف الوطني للحركات الشعبية». وعلى سبيل المثال، توضح منظمة «ميدها باتكار» (Medha Patkar)- التي تولت تأسيس «التحالف الوطني للحركات الشعبية» – أن النساء يعتبرن «قوة أساسية» في إحدى المنظمات الرئيسية في التحالف، وهي «حركة إنقاذ نارمادا» التي تناضل ضد سد نارمادا (1995,163). إذن صورة المرأة هنا ليست صورة المرأة بوصفها (مع مساعدة وكالات المعونة) سيدة أعمال إمكانية، وإنما بوصفها قائدة تنخرط حاليًا في المجتمع المحلى وناشطة مسئولة في الحركة (بالمعنى الذي تطرحه سبيفاك).

إذا كانت التحركات التي تتحدى عمليات الاستبعاد الديمقراطي قد كشفت جزئيًا تناقضات العقد الجنسي الكولونيالي، فقد أدى النضال في مواجهة بنود وشروط الإدماج في النظام الديمقراطي الرأسمالي العالمي إلى الكشف جزئيًا عن تناقضات الأطر الرأسمالية الديمقراطية للتنمية. وعلى سبيل المثال، يتذكر جوستافو إستيفا (Gustavo Esteva) و مادهو سورى براكاش (Madhu Suri Prakash) كيف قامت أورميلا باتل (Urmila Patel) زوجة رئيس الشركة التي تم التعاقد معها للإشراف على مشروع بناء سد نارمادا، بتنظيم آلاف القرويين في تجمع مناصر للسد. ويشير كل من إستيفا وبراكاش إلى أن "الاستراتيجية الرسمية للمشاركة الشعبية تضم جلب كثير من الخاسرين للقتال على الجانب الفائز، وذلك بتعبئة الناس بالطريقة التي تتبعها تقليديًا مجموعات الجماهير الشعبية ... والاضطراب الذي تسببه مثل تلك التغيرات في طبيعة المواجهة ... يتفاقم لأن جماعتي الضغط تتحدثان اللغة الاقتصادية نفسها المتعلقة بالتنمية المستدامة، واللغة الأخلاقية نفسها المتعلقة بالعدالة الاجتماعية والمساواة» (48 ,1992). ومع ذلك، عندما تتحرك المشاركة الشعبية ضد أوامر رأس المال المعولم، يجرى إلقاء الضوء على حدود المشاركة «المقبولة». وعلى سبيل المثال، تتذكر باتكار رد فعل المسئولين تجاه المسيرة السلمية احتجاجًا على السد، والتي قادتها منظمة نارمادا:

> **في أثناء المسيرة، تم تحدى كل من الحكومة والبنك الدولي وأيضًا الالتماس إليهم. إن خروج آلاف من الناس لنضال استمر 36 يومًا يشير بوضوح إلى مدى التزامهم. ولا يمكن تصديق ما واجهوه على حدود جوجارات، في ظل وجود آلاف من رجال الشرطة على طول الحدود وممارسة القمع – بما في ذلك إطلاق القنابل على المشاركين في المسيرة، واعتقالهم، وتمزيق ملابس النساء الناشطات – وذلك عندما كانت مجموعات من المسيرة تحاول في صمت عبور الحدود، وأيديهم مطوية أمامهم إشارة على التزامهم السلمي (166 , 1997).**

وتشير النساء الموجودات في جبهة الاحتجاج الأمامية إلى أن الاستراتيجيات الرسمية للمشاركة الشعبية، التي وصفها كل من إستيفا وبراكاش، لن تختارهن بسهولة.

ويرى مهندسو «التحالف الوطني للحركات الشعبية» إمكانية بناء فضاء حاسم خارج عالم المؤسسات السياسية التقليدية لتشكيل السياسات الديمقراطية، وذلك عبر تطوير ثقافة سياسية تقدمية. في مقدمتهم لكتاب «ثقافات السياسة/ سياسة الثقافات (Cultures of Politics/Politics of Cultures)، تطرح سونيا ألفاريز (Sonia

وأرتـــورو إســـكوبار (Arturo Escobar) وإقلينـــا داجـــنينو (Evelina Dagnino) Alvarez) منظورًا حول المواطنة «يعتبر النضالات الديمقراطية مشـتملة على إعـادة تعريف، ليس للنظام السياسي فحسب وإنما أيضًا للممارسات الاقتصادية والاجتماعيــة والثقافية التي يمكن أن تؤدى إلى توليد نظام ديمقراطي للمجتمع ككل» (2 ,1998). ويذهب نشطاء «التحالف الوطني للحركات الشعبية» إلى أن المجال غير الانتخابي يعد موقعًا حاسمًا لبناء ثقافة سياسية ديمقراطية جديدة. ووفقًا لبرنــامج عملهم: «يجب أن يأخذ الناس زمام المبادرة الآن، ويملون شروطهم ويسيطرون من خلال محاولة وطنية خارج السياسات الانتخابية الضيقة. فالسياسات غـير الانتخابيـة تمتلـك .... موقفًـا قويًـا ولديها دور تلعبه في تمكين وتعبئة الناس، وإثارة ضمير الأمة، ووضع أجندة الشعب في المرحلة المركزية. وبذلك ستكون سياسات الشعب» (NAPM 1996. 7).

وعلى الرغم من أن «التحالف الوطني للحركات الشـعبية» يؤكـد إمكانـات السياسـات غير الانتخابية والحركات المرتكزة على النـاس كفضـاءات لبنـاء الثقافـة الديمقراطيـة، وباعتباره منظمة غير حزبية في حد ذاتـه، يحث التحـالف النـاس والمنظمـات الشـعبية أيضًا على «التدخل بفاعلية هادفة في السياسات الانتخابية» (1998 1. a). ففي أثناء الانتخابـات الوطنيــة لعــام 1998 في الهنـد، على سـبيل المثـال، قـامت المنظمـات المنتسبة إلى التحالف في عديد من المدن والقرى عبر أنحاء البلـد بـدعوة المرشـحين إلى المنتـدى الشـعبى (لـوك مـانش) للإجابـة عن الأسـئلة و«مواجهـة قضـايا [حقـوق] الـــداليت والمســـلمين والنســـاء والصـــيادين والفلاحين والقبائـــل، والانقضـــاض على الخصخصة والعولمة» (NAPM 1998b .2).(7) وبهذه الطريقة، تتيح حتى الانتخابات نفسها فرص لتوضيح «سياسات الشعب». وسوف أنتقل في القسم التـالي إلى خطـة مهندسي برنامج عمل «التحالف الوطني للحركات الشعبية» حول «سياسات الشعب» كنموذج بديل للمجتمع الديمقراطي.

الديمقراطيــة التنمويــة الــتي تتخــذ من الشــعب مركــزًا لهــا في برنــامج «التحالف الوطنى للحركات الشعبية»

يتمثل المبدأ الرئيسي للديمقراطيـة التنمويـة الـتي تتخـذ من الشـعب مركـزا لهـا، في برنامج «التحالف الوطني للحركات الشعبية»، في «أن المطلب الأول حــول اســتخدام الموارد سوف يتعلق بتلبية الاحتياجات الأساسية وحماية الرزق» (NAPM 1996. 4). وفي ظل هذا المبدأ، يرسخ النشطاء نمـوذجهم للديمقراطيــة من خلال إدراك مركزيـة التنمية، ليس على أساس النمو الاقتصادي بذاتـه وإنمـا على أسـاس «حـق النـاس في الحياة بكرامة» (4 ، 1996). أما البنية المؤسسية لتلك الديمقراطية، فسوف «تنبني من المجتمع المحلى بدءًا من المستوى الوسـيط ووصـولاً إلى المسـتوى الوطـني، في ظل أنماط ديمقراطية للتخطيـط واتخـاذ القـرار تسـتخدم لاتخـاذ تلـك القـرارات» (4, 1996). كمــا أن نمــط الديمقراطيــة بالمؤسســة المركزيــة في «التحــالف الوطــني للحركات الشـعبية»، باعتبارهـا بمثابـة القاعـدة، هـو «بانشـايات معـدل» - أي الشـكل التقليدي للحكم الذاتي التشاركي المحلي في الهند.

إن هذا النموذج للديمقراطية يمثل، بطرق عديدة، نموذج «ماكفرسـون» للديمقراطيـة التشاركية. إذ يوصى أيضًا بنظام تراتبي، نظام يرتكز على «الديمقراطية المباشرة عند القاعدة والديمقراطية التفويضـية عنـد كـل مسـتوى أعلى من ذلـك» (Macpherson 1977 .108). على المستوى المحلى (الذي يتخيل ماكفرسون أنه الجـوار أو المصـنع في المجتمعات الصناعية الغربية)، تصبح المواجهات المباشـرة بمثابـة النمـط المتمـيز للانخـراط الـديمقراطي. وعندئـذ، تتـولى هـذه المجموعـات انتخـاب المنـدوبين الـذين يشكلون مجلسًا على المستوى التـالي. ويهتم «ماكفرسـون» بوجـه خـاص بالمسـاءلة الديمقراطية، ويؤكد أن «صانعي القرار وصائغى القضايا المنتخبين من أسـفل يجب أن يكونوا مسئولين عن الأدنى منهم، وذلك بإخضاعهم لإعادة الانتخاب أو حتى الاستدعاء»

(109 ,1977). إن هذا التركيب من الديمقراطية المباشرة وغير المباشرة يمكن أن يضمن توليد المطالب من أسفل ويخضع تنفيذها للمساءلة أمام من هم أدنى.

وعلى الرغم من أن هذه النماذج تتقاسم رؤية مؤسسية متشابهة، فإننا نجدها تختلف في جانب حاسم: أن فهمها للظروف الاقتصادية يعد ضروريا للتحرك نحو ديمقراطية المشاركة. ويجادل «ماكفرسون» أن الشرط الضروري لمثل هذا التحرك يكمن في وجود اقتصاد الوفرة. ونظرًا لارتباط الحرمان الاجتماعي والاقتصادي بانخفاض المشاركة، فإن زيادة الوفرة سوف تعمل على توليد المنافذ الضرورية لتوسيع المشاركة. ويذهب ماكفرسون إلى أن الرابطة بين الديمقراطيات والسوق ستصبح فحسب «غير ضرورية ... إذا افترضنا أننا وصلنا الآن إلى مستوى تكنولوجي من الإنتاجية يتيح توفير حياة جيدة لكل شخص ... ويمكن بالطبع تحدي هذا الافتراض، لكن إنكاره يعني عدم وجود إمكانية لأى نموذج جديد المجتمع ديمقراطي، وبالتالي لا ضرورة لمناقشة مثل ذلك النموذج» (22 ,1977)، وهو يعترف بأن عدم عدالة توزيع الثروة العالمية بين الدول يقود إلى توليد هذه الوفرة. ويشير حتى إلى تقليص التفاوت العالمي بوصفه عاملاً يمكن أن يحول دون نجاح نموذجه لديمقراطية المشاركة في البلدان الغربية. كما كتب قائلاً: إذا «كانت الدول المتخلفة قادرة، عن طريق الابتزاز بالتهديد النووى أو غيره، على فرض إعادة توزيع للدخل بين الدول الغنية والفقيرة»، فإن ذلك يزيد من صعوبة «التقليص الضرورى المطلوب للتفاوت الطبقى ... داخل الدول الغنية» (8 -107 ,1977).

ومع ذلك، فإن النموذج الذي أعده «التحالف الوطني للحركات الشعبية» يتحدى تلك الفرضية. فبدلاً من افتراض اقتصاد الوفرة، يطرح معدو برنامج عمل التحالف اقتصاد البساطة الذي يرتكز على «ساداجي» (الحياة البسيطة) و«ساماتا» (المساواة)، كشرط أساسي لنموذجه الخاص بديمقراطية المشاركة. ويفسرون هذا الاقتصاد بالأسلوب التالي: "التزام نحو «ساماتا» وعدالة في التوزيع تتطلب بالضرورة استخدام أكثر عدالة للموارد، بما يؤكد تلبية الاحتياجات الأساسية من الغذاء والملابس والمأوى والصحة والتعليم للجميع... وهو ما لا يمكن ضمانه إلا عند وقف الإنفاق العام غير الضروري والإسراف في الاستهلاك، فضلاً عن تقدير الإبداع والإنسانية غير الأنانية وليس الوفرة المادية» (7. NAPM 1996). كما يتناول جزء كبير من برنامج «التحالف» الاستراتيجيات الخاصة بمقاومة الأخلاقيات الاستهلاكية. وعلى سبيل المثال، كتب معدو البرنامج قائلين إن النزعة الاستهلاكية «تحط من كرامة النساء، وتشجع على سوء معاملة الأطفال، وتعوق نموهم إلى بشر ناضجين، كما تشجع على العنف» (6 ,1996). وعلاوة على ذلك، هناك مستويات متزايدة من الاستهلاك في هذا النموذج لا تعتبر مؤشرًا على تقليص التفاوت الطبقي. وبالأحرى، ومع معرفة محطات البداية والنهاية لرأس المال عبر القومي (سواء من الغرب أو إليه)، ينظر إلى مثل هذا الاستهلاك باعتباره يستنفد «موارد الدولة من أجل تراكم الربح في أيدى قطاع الأقلية الخاص على المستويين الوطني والدولي» (4 ,1996). وعلى هذا النحو، يدعو «التحالف الوطني للحركات الشعبية» إلى النضال ضد الشركات متعددة القومية مستخدمًا شعارات مثل «لا نريد البيبسي / الكوكاكولا – إننا نريد الماء» (8, 1996).

يرتكز إذن هذا النموذج لديمقراطية المشاركة على اقتصاد يلبي فورًا احتياجات الناس الأساسية، ولا يتطلب (وبالطبع يجب أن يدمر) عدم العدالة في توزيع الثروة بين الأمم. وفي واقع الأمر، ينظر إلى الاقتصادات الرأسمالية للوفرة – في ما يتعلق بتوليد الإنتاج– باعتبارها تقود إلى حياة التقشف.

خاتمة

يوجد مهرجان في يوم الانتخاب ... يخرج الناس، في حالة إثارة، في مجموعات للإدلاء بأصواتهم. لكنهم يجدون مظهر مركز التصويت مثير للريبة ... سيحدث عراك دون شك. يركض كل شخص من أجل حياته. يركض ممثلو المرشحين للإمساك بالناخبين. ويركض أفراد الشرطة لمساعدتهم. وعندما يركض أفراد الشرطة ... لا تعنى الحكومة أمرًا جيدًا. وفي مثل هذا المجد، هل تصل الانتخابات العامة الثالثة إلى نهاية (Devi 32. 1993).

إن "قصة ماهسويتا ديفي!" التي تقيم الانتخابات العامة الثالثة في الهند، المشار إليها أعلاه، تتحدث عن إغواء الإدماج الديمقراطي ومخاطره. فبينما نجد الفلاحين في قصة «ديفي» مستعدين للمشاركة، فإن المؤسسات والعمليات التي توجه مشاركتهم تهدد بتعزيز علاقات القوى المألوفة والخطيرة في القرى، وتعزيز ما أطلقت عليه سبيفاك اسم «الرابطة بين الراكضين والمتنافسين» (1992 106. b).

ونظرًا لأن الخط القائم بين الراكضين والمتنافسين يهدد بأن يصبح حتى أكثر رسوخًا في ظل عمليات العولمة المعاصرة، يجدر بوجه خاص دراسة عمليات الإدماج الديمقراطي – مع معرفة أن من أخلاقيات الديمقراطية ومؤسساتها أن ننتقد عادة ونحارب علاقات القوى تلك. وعلى سبيل المثال، يجادل ديفيد هلد (David Held) في كتابه «نماذج الديمقراطية» (Models of Democracy) قائلاً: «إننا نعيش اليوم في سياق نقطة تحول أساسية ... [حيث] تركيز السلطة التدريجي على أساس رأس المال متعدد القوميات، يمكن أن يقود إلى تمدد «القدرة التنظيمية للمصالح الجغرافية السياسية المهيمنة» على حساب «فاعلية الديمقراطية ومدى وصولها داخل حدود كثير من البلدان ويتجاوزها» (353 ,1996) ولمواجهة هذا السيناريو، يؤكد هلد أهمية «الديمقراطية الكوزموبوليتانية، التي «تعمق وتوسع الديمقراطية عبر البلدان، والمناطق، والشبكات العالمية» (353 ,1996)، ونحو تطوير مثل تلك الديمقراطية، يركز هلد وغيره من الديمقراطيين الكوزموبوليتانيين على المؤسسات السياسية والاقتصادية العالمية أساسًا، مثل منظمة التجارة العالمية وهيئة الأمم المتحدة. ويجادلون حول ضرورة إعادة تنظيم تلك المؤسسات بحيث تصبح أكثر انفتاحًا على المشاركة الديمقراطية (Archibugi 1993; Held 1996; Cabrera forthcoming)، وبينما أجد أن التركيز على تلك المؤسسات يعد أمرًا ملحًا، فإنني أطرح في هذا المقال ضرورة التركيز في الوقت نفسه على معنى المشاركة ذاتها. لقد أكدت في هذا المقال أن العمليات المعاصرة للعولمة قد أدت إلى تغيير بنود التعارض بين النماذج المتنافسة من الديمقراطية، بحيث أصبحت نماذج الديمقراطية التي تتخذ من السوق مركزًا لها والتي لا تتخذ من السوق مركزًا لها تتقاسم الله الخاصة بالمشاركة نفسها، بينما تحافظ على رؤى صارخة الاختلاف حول ما تخدمه تلك المشاركة. ولهذا السبب، يجب توضيح المشاركة كمصطلح: أي ضرورة زيادة تحديد نوع المشاركة التي يمكن أن تنافس مظالم العولمة. إنها أنماط المشاركة المنصورة في نماذج للديمقراطية مثل نموذج «التحالف الوطني للحركات الشعبية»، وهي الأنماط التي تمزق الرابطة بين الديمقراطية والرأسمالية بطرق لا تعتمد على عدم العدالة في توزيع السلطة العالمية أو الثروة، بما يمكن أن يولد مقاومة معمقة للتراتبيات التي تعززها العولمة.

كلمات شكر:

أود أن أتوجه بالشكر إلى كل من: لويس كابريرا (Luis Cabrera)، كريستين دى ستيفانو (Christine Di Stefano)، كوشيك جوش (Kaushik Ghosh)، نانسى هارتسوك (Nancy Hartsock)، كيمبرلى مانينج (Kimberley Manning)، لارين

ماكلافلين (Larin McLaughlin)، بريتى رامامورثى (Priti Ramamurthy)، إيمي كـاريللو رو Aimee Carrillo Rowe))، بـاميلا تريفيـدى (Pamela Trivedi) لمـا قـدموه من مـدخلات مفيـدة هـذا المقـال. كمـا أتوجـه بالشـكر إلى أعضـاء Escuela Popular Norteña لأفكارهم الموحية وتضامنهم في النضال.

الهوامش:

Chosrine Keating. "Developmental Democracy and Its Inclusions: Globalzafion and the Transformation of Participation". Signs Wintes 2006, Vol. 29, No. 2: pp/ 417-437.

(1) في النظرية الديمقراطية، عادة ما يستخدم مصطلح الديمقراطية التنموية للإشارة ضـمنًا إلى تلـك النمـاذج من الديمقراطيـة الـتي "تؤكـد القيمـة الجوهريـة للمشـاركة السياسية من أجل تنمية المواطنين كبشر" 44. Held 1996)). وبينمـا يصـدق ذلـك على نموذج وكالة المعونة الأمريكية ونموذج التحالف الوطني للحركات الشعبية في ما يتعلـق بالديمقراطيـة التنمويـة (وإن كـان بطـرق مختلفـة تمامًـا لكـل منهمـا)، فقـد اسـتخدمت في هـذا المقـال كلمـة "تنمـوي" للإشـارة أساسًـا إلى تلـك النمـاذج من الديمقراطية التي ترتبط بتناول عمليات التنمية وخطاباتها أو المنافسات القائمة بينها.

(2) انظر/ ي: Pateman 1970; Macpherson 1977; Cohen and Rogers (1983; Barber 1984

(3) انظر/ ي مجموعة المقـالات بعنـوان Participation: The New Tyranny? (Cooke and Kothari 2001) للاطلاع على تحليـل ناقـد لخطابـات وتقنيـات وممارسات تنمية التشاركية عبر عدد من هيئات التنميـة ومشـروعاتها المختلفـة. وكمـا يشير عديد من الكتـاب، يجـدر التفرقـة بين الانتقـادات المتعلقـة بمـا يمكن أن تضـفيه الطرق التي تولدها المشـاركة نتيجـة تلـك الممارسـات من طـابع مـادى على علاقـات القـوى الحاليـة، وتلـك الانتقـادات المتعلقـة بالمشـاركة وتطـرح أن «معرفـة الخـبراء والدولة أفضل بالفعل، بشكل عام، وأن مديري المنظمات والمشروعات يحتـاجون إلى حرية العمل السـريع من أجـل تحقيـق النتـائج، وأن اهتمـام النـاس بتحقيـق تحسـينات جوهريـة في حيـاتهم على المـدى القصـير أكـثر من اهتمـامهم بالمشـاركة» (Taylor 138 .2001). إن المطروح للنقاش في التقييمات التقدمية للمقاربات المعاصـرة في مجال التنمية لا يتمثل في قيمة المشاركة ذاتهـا، بـل يكمن بـالأحرى في شـروط مثـل تلك المشاركة.

(4) انظر/ ي المجموعة الصادرة بعنوان «الفكر النسوى ما بعد التنمـوي» (Feminist Post-development Thought (Saunders 2002)، على سبيل المثال، للاطلاع على مناقشـة واسـعة النطـاق وناقـدة للتطـور التـاريخي، وإمكانـات الفاعليـة، والآثـار الخطابية لما أطلقت عليه ساوندرز (Kriemild Saunders) "تعميق الاندماج، وزيادة المشروعية" للتركيز على النساء في الأجندات الثنائية والمتعددة الأطراف للتنمية (1 , 2002).

(5) من المثير للاهتمام أن معارضي حق المرأة في الانتخـاب في بريطانيـا اسـتخدموا تكتيكات مماثلة من أجل إقناع النسـاء في انجلـترا بالعـدول عن شـن حملات من أجـل التصويت. وعلى سبيل المثال، تتذكر الناشطة النسوية والقومية موثولاكشيمي ريدي (Muthulakshmi Reddi) في إحدى خطبها أن «أولئك الذين جاهـدوا من أجـل حـق النساء في الانتخاب في بريطانيا كانوا يواجهون على الدوام بالحجة القائلـة إن النسـاء إذا منحن أصواتا في أم البرلمانات [أى بريطانيا العظمي]، فإن «التابعـة الكـبرى» [أي

الهند] سوف تفقد احترامها لسلطتها» (4 ..n.d). إن توظيف مثل هذا الخطاب في محاولة إقناع النساء البريطانيات بالتحريض من أجل التصويت قد كشف عن بعض أصحاب المصلحة العنصريين الموالين للعقد الجنسي داخل الدولة الامبريالية.

(6) كلمة داليت (Dalit) تعنى «المجموعة المضطهدة»، وهو مصطلح تفضل كثير من الجماعات الطائفية المتدنية أو الطوائف «المسجلة» إطلاقه عليها.

(7) نتيجة لاجتماعات المنتدى الشعبي (لوك مانش) في القرى القبلية في وادى نارمادا بولاية ماهاراسترا الهندية، قررت العديد من القرى عدم قبول أي من المرشحين وقاطعت الانتخابات، بحيث كانت «غرفة الاقتراع في مانيبيلي، ونيمجافهان، ودانل وغيرها من الأماكن فارغة في يوم الاقتراع»(NAPM 1998b, 2)

قائمة المراجع:

Alexeander, M. Jacqui, and Chandra Talpade Mohanty, eds. 1997. Feminist Geneologies, colonial Legacies, Democratic Futures. New York: Routledge.

Alvarez, Sonia E., Evelina Dagnino, and Anrtyro Escobar, ,,,,. 1998. Cultures of Politics / Politics of Cultures: Re – visioning Latin American Social Movements. Boulder, Colo. : Westview.

Archibugi, Daniele. 1993. “ The Reform of the Un and Cosmopolitan Democracy: A Critical Review. “ Journal of Peace Research 30 (3): 301- 15

Barber, Benjamin. 1984. strong Democracy: Participatory Politics for a New Age. Berkeley: University of California Press.

Bush, George W. 2002. “ Remarks by the President on Glogal Development. “ Speech befor the Inter – American Development Bank, Washington, D. C. Available Online at http://whitehouse.gov/news/release/2002/03/20020314-7.html.

Cabrera, Luis. Forthcoming. Political Theory and global justice: The Cosmopolitan Imperative. new york: Routledge.

Chakravarti, Uma. 1989. “ Whatever Happened to the Vedic Dasi ? orientalism, Nationalism, and a Script for the Past. “ In Recasting Women: Essays in colonial History, ed. Kumkum Sangari and Sudesh vaid, 27 – 87. New Delhi: Kali for women .

Chattopadhyahya, Kamaladevi et al. 1939. The Awakening of Indian Women. Madras: Everyman’s Press.

Cohen, Jushua, and joel Rogers. 1983. On Democracy. Middlesex: Penguin.

Cooke, bill, and Uma Kothari, eds. 2001. Particapation: The New Tyranny ? London: zed.

Devi, Manasweta. 1993. Immaginary Maps. Trans. Gayatri Chakravorty Spivak. cacutta: Thema.

Escobar, Artuo. 1995. Encoueaging Development: The Making and Unmaking of the Third World. Princeton, N. j.: Princeton university Press.

Esteva, Gustavo, and Madhu Suri Prakash. 1992. " Grassroots Resistance to Sustainable Development: Lessons from the banks of the Narmada. " Ecologist 22 (2): 45 – 51.
Flax, Jane. 1998. The American dream in Black and White: The Clarence Thomas Hearings. Ithaca, N. Y.: Cornell University Press.
Gibson – Graham, J. K. 1996. The End of Capitalism (as We knew It): A Feminist Critique of Political Economy. Oxford: Blackwell.
Harvey, David. 1990. The condition of Postmodernity: An equity into the Organis of Cultural Change. Cambridge, mass. : Blackwell.
Held, david. 1996. models of Democracy. Cambridge : polity.
Macpherson, C. B. 1977. the lif and Tims of liberal democracy. London: Oxford University press.
Mies, Maria. 1998. Patriarchy and accumulation on a World Scale: Women in the International Division of Labour. Landon: Zed.
Mill. James. (1820) 1990. the History of British India. New Delhi: Associated publishing House.
Mills, Charles. 1997. The Racial contract. Ithaca, N. Y.: cornell University Press.
Mosse, David 2001. " People's Knowledge, participation and Patronage: Operations and Representations in Rural Development. " In cooke and Kothari 2001, 16-35.
National Alliance of People's movements. 1996. " National Alliance of People's Movements. " avalible online at http://www.narmada.org/NAPM/napm.html.
_____. 1998a. " Elections ! Elections !! Elections !!! An Appeal by the National Alliance of People's Movement. " Available online at http://www.narmada.org/NAPM/resolution2.html.
_____. 1998b. " The General Elections in February – March 1998 and the people's Movement. " Avalible online at: http://www.narmada.org/NAPM/election.comments.html.
_____. 2003. " Farmers, Workers, and Students in North, Central Kerala to Resist Unsustainable Develobment, Privatization, and Communalism. " Available online at http://www.narmada.org/nba-press-release/janyary-2003/secondday.html.
Pateman, Carole. 1970. participation and Democratic Theory. Cambridge: Cambridge University Press.
_______. 1988. The Sexual Contract. Cambridge: Polity.
Patkar, Medha. 1995. " The struggle for Participation and Justice: A Historical Narrative. " In Toward Sustainable Development ? Struggling over Narmada's River, ed. William Fischer, 159-78 . Armonk, N. Y.: m. E. Sharpe.
Reddi, Muthulakshmi. N. d. " Ladies of Madras. " In Speeches and Writings II, 4-5. New delhi: Nehru Memorial Museum and Library.
Saunders, Kriemild, ed. 2002. Feminist Post – colonialism, and representation. London: Zed books.
Spivak, Gayatri. 1992a. Thinking acadmic Freedom in Gendered Post – coloniality. Cape Town: University of Cape Town.
______. 1992b. " Women in difference: Mahasweta Devi's Douloti the Beautiful. " In Nationalisms and sexualities, ed. Andrew Paker,

Mary Russo, Doris sommer, and Patricia Yeager, 96 -117. New York: Routledge.
Taylor, harry. 2001. “ Insights into Patricipation from Critical Management and Labour Processes Perspectives. “ In cooke and Kothari 2001, 122 – 39.
USAID. 1995a. : Core Report of the New Partnerships Initiative. “ Available online at http://www.info.usaid/gov/pubs/npi/corerept/npi-mas.htm.
____. 1995b. “ Executive Summary of the New Partnerships Initiative. “ Available online at http://www.usaid.gov/pubs/npi/corerept/npi-mass.htm#summary.
____. 1995c. “ New Partnerships Initiative: Local Democratic Governance. “ Available online at http://www.usaid.gov/pubs/npi/corerept/npi-htm.
____ 1995d. “ New Partnerships Invitiative: NGO. “ Available online at http://www.usaid.gov/pubs/npi/corerept/npi-ngo.htm.
_____. 1995e. “ New Partnerships Initiative: Small Business. “ Available online at
http://www.usaid.gov/pubs/npi/corerept/npi-sme.htm.
____. 1995f. “ NPI Resourse Guide. “ Available online at

http://www.usaid.gov/pubs/npi/npiresrc.htm.

الفكر النسوي

ما بعد التنموي

عرض : نولة درويش

يتكون هذا الكتاب من مقدمة يسبقها تعريف موجز بالمشاركات في إنجاز هـذا العمـل، إلى جانب ستة أبواب يدور كل باب من هذه الأبواب حـول محـور محـدد يتضـمن عـددًا من المقالات، وينتهي بقائمة المراجع وملحق بالأسماء الواردة فيه؛ هـذا، ويقـع الكتـاب في 368 صفحة من القطع المتوسط. تحمل المقدمة بقلم محررة الكتاب عنوان "نحو نقد تفكيكي لفكر ما بعد التنمية"، وتستعرض فيها التطور الذي حدث في تنـاول قضـايا النوع والتنمية؛ وتشير إلى أن سبعينيات وثمانينيات القرن الماضـي قـد شـهدت طفـرة في النضالية النسوية في مواجهـة الهيمنـة الذكوريـة؛ وهـو مـا واكبـه ظهـور اجتهـادات نظرية متعددة تعكس المدارس النسوية المتنوعة حول البطرياركية.

ففي الغرب، آمنت النساء بأهميـة تنظيم أنفسـهن بمعـزل عن الرجـال في مجموعـات من أجل رفع الوعي في صفوف ما يعرف بالهياكل التي تفتقد إلى قيادات. وقد تميزت هذه النزعة النسوية بتجانسها وانسجامها مع اتجاهات الحداثة الليبرالية ومع النظريـات والممارسات التنموية. ولكن، شهدت البلدان الأخـرى، خاصـة في الجنـوب، أطروحـات مختلفة؛ فشكلت تلك التوجهات المغايرة تحديًا يواجه الفكـر النسـوى الغـربي المهيمن الذي يسعى إلى تعميم مقاربته الـتي تركـز على أثـر العلاقـات الأبويـة دون النظـر إلى تداعيات العوامل الأخرى مثل الطبقة الاجتماعيـة والعلاقـات الاجتماعيـة الأخـرى. كمـا تشير محررة الكتاب إلى الطرح المتباين فيما بين الرؤية النسـوية الليبراليـة، ومقاربـة النسوية الماركسية الجديدة؛ حيث يوجد فرق في تناول المقـاربتين لمفـاهيم التضـمين والتهميش أو الاسـتبعاد. فبالنسـبة للمناصـرات لفكـر «النسـاء في التنميـة» يتعلـق التضمين بالموقع الذي تحتله النساء في القطاع الحديث، سواء كان هذا الموقع داخلـه أو خارجه. أما بالنسبة للنزعة الماركسـية الجديـدة، فـإن مسـألتي التضـمين والتهميش تشيران بالأساس إلى الطبيعة التراتبية للاقتصاد الرأسمالي العالمي؛ وفي هذا الإطـار، ترى هذه النزعة أن الفضاءات الواقعة بعيدًا عن المركز لا تكون خـارج نطـاق التنميـة، وإنما هي جزء من المبدأ الهيكلى المتعلق بتشكيلاتها المحلية والكونية. أمـا أطروحـات الجنوب، فهى ترى أن خبرات النساء الفقيرات على امتداد العـالم الثـالث في نضـالهن من أجل تأمين المقومات الأساسـية لبقـاء أسـرهن على قيـد الحيـاة هي الـتي تسـمح بالوصول إلى استيعاب واضح لعمليات التنمية. كما تعنى تلك المقاربات بتثمين النضـال ضد جميع أشكال القهر واعتبارها مشروعة وضرورية. ففي كثـير من الأحيـان، لابـد من تحقيق التغيير على جبهات متنوعة من أجل تحقيـق المسـاواة بين الجنسـين. غـير أنهـا تعتبر في الوقت نفسه أنه لا ينبغي أن تطمث هذه النضالات الأخرى وجـه النضـال ضـد الهيمنة القائمة على أساس النوع. ثم جاءت مقاربات ما يسمى بمرحلة ما بعد التنميـة والـتي تـوافقت حولهـا نسـويات من الشـمال والجنـوب، وهي المقاربـات الـتي تؤكـد الاحتياج إلى تنمية مستدامة تكون متحورة حـول الإنسـان؛ وقـد انبثقت المـداولات بين هؤلاء النسويات إلى التركيز على الطابع العالمي للأزمة البيئيـة، وبـرز شـعور الاحتيـاج إلى أخوية نسائية كونية؛ ومع اختلاف الأرضيات الفكرية الـتي يقفن عليهـا، اتفقن على أهمية التوصل إلى استراتيجية تحمل ملامح لتوافق مشترك حول ضروريات الاسـتدامة وحول حق النساء في التضمين كبديل عن الدخول في حروب فكريـة. وأخـيرًا، تعـرض المحررة بإيجاز الفصول الستة التي يتضمنها هذا الكتاب.

يتناول الفصل الأول بعنوان «دعم التنمية أو ما بعـد التنميـة» الممارسـات والنظريـات الاقتصادية والاجتماعية المعنية بدعم التنمية؛ ففي المقال الأول، تنظر «جين باربارت»

إلى حالـة تقـييم التنميـة الريفيـة بالمشـاركة من خلال السـعى إلى اكتشـاف إمكانـات التمكين التي تحملها، وكـذلك حـدود هـذا التمكين؛ وتـذهب إلى المنـاداة بمقاربـة أكـثر تفـاعلاً واسـتنادًا إلى أرض الواقـع للقيم التنويريـة ولاسـتعمال المفـاهيم الغربيـة في الهجوم على القيم التراتبية. وهى تلاحظ أن لغة التمكين التي برزت في صـفوف بعض المجموعات الشعبوية الصغيرة والمنظمـات غـير الحكوميـة قـد ارتفعت لمسـاءلة أثـر المقاربة التنويرية بالنسبة للتمكين، والنوع، والمشاركة. وترى الكاتبـة أن هنـاك حـدودًا كبيرة لمقاربة التنمية الريفية بالمشاركة في تركيزها على ما هو محلي، والاعتقـاد بأنـه يمكن التغلب على مظــاهر عــدم المســاواة من خلال مجــرد القــدرة على الإقنــاع والمناقشة والتضمين. فحينما تنظر إلى النساء في المنظمات المختلطة، تجد أن هناك استمرارية للاتجاه نحو تهميشهن. وهي تصر على أن إحداث التغيير فيما يتعلق بمظاهر عدم المساواة يتطلب أن تولى مراكـز القـوة الوطنيـة والعالميـة اهتمامًـا خاصًـا حـتى يمكن أن تحدث تأثيراتها المختلفة على كل من الرجال والنساء. أما «كـاثلين سـتاود»، فهي تركز في المقال الثاني على مدى احتياج المهمشـين إلى الابتعـاد عن المنظمـات التنموية الكبيرة، أو أن يتسم التزامهم بها بمزيـد من الحـذر. وهي تفـرق في ذلـك بين النموذجين الصدامي والتشاركي، ذاهبة إلى أن الخارجين عن الأطر الرسمية هم الذين يرسمون الخطوط التي تسـتقطب العلاقـات الاجتماعيـة؛ فالخـارجون عن هـذه الأطـر يـترددون في الإقـرار بحـدوث أي تقـدم، بينمـا يتحكم المنـدرجون فيهـا في الآليـات المؤسسية؛ وهي تؤكد أهمية توصل الطرفين إلى أرضية مشتركة مع التحذير بأن نادرًا ما يفي عالم ما بعد التنمية بوعوده، خاصة حينما يتعلق الأمر بالنساء. وأخـيرًا، يتضـمن هذا الفصل مقالا بقلم «رافينا أجاروال» التي ترى أن الطبقات المتوسطة والعليا كثيرًا ما تقوم بـالقفز على أكتـاف الحركـات القاعديـة، وهـو مـا تربطـه بقراءتهـا للمبـادرات التنموية في الهند في مرحلة ما بعد الاسـتعمار. فقـد شـهدت الحـدود الشـمالية للهنـد قيام مشروعات صناعية - زراعية استندت إلى معاملات يسيطر عليها الرجال. في ظل هذا الوضع، أصبحت النساء تحظى بسلطة اجتماعية وسياسية وبقدرة على التحكم في الموارد يقلان كثيرًا عما كن يستمتعن به في مرحلة ما قبل الاستعمار.

يحمل الفصل الثاني عنوان «تأنيث الاقتصـاد العـالمي» وهـو يتضـمن مقـالين، ويتنـاول أوضاع المرأة في إطار العمـل بـأجر ومن دون أجـر في ظـل تـداعيات العولمـة. ففي مقالها التحليلي حول الآراء المناهضة للعولمة، تقدم لنا «ساسـكيا ساسـين» مجموعـة متنوعة من الدوائر الربحية العابرة للحدود التي تتم على حساب النسـاء الفقـيرات من الجنوب اللاتي يناضلن من أجل البقاء في إطار سوق العمل الرسـمي، وغـير الرسـمى وغـير المشـروع، وهي أسـواق العمـل الـتي تتمـيز بـالنمو السـريع وبالطـابع العـالمي؛ ويساعدها على ذلك تنامي البطالة، وإغلاق المشروعات الصغيرة والمتوسطة الموجهة نحو الأسواق المحلية، وتضخم الدين الحكومي. وتـذهب «ساسـين» إلى وجـود رابطـة قوية ومنتظمة بين التواجد المتصاعد للنساء في تلك الدوائر وتنامي معـدلات البطالـة، وتقلص فرص الرجال في العمل، وتناقص الدخل الحكومي. من الـدوائر الأساسـية في هذا المجال، تشير إلى شبكات الدعارة للنساء والأطفـال وأسـواق العمـل في الهجـرة التي تهيمن عليها النساء. وتطرح فكـرة أن هنـاك تأنيثًـا جزئيًـا للبقـاء على قيـد الحيـاة حيث أصبحت تعتمد الأسر، والمؤسسات الشرعية الهامشية، والحكومات والمجتمعـات المحليـة كاملـة بطريقـة متناميـة على عمـل النسـاء من أجـل البقـاء. أمـا «ماريـان مارشان»، فهي تفكك مكونـات الخطـاب المهيمن حـول العولمـة، مشـيرة إلى الأبعـاد المتعددة، والمتحيزة وغير المتساوية لتداعيات إعادة الهيكلة العالمية. وهي تتنـاول أهم أطروحات العولمة، والتغييرات المصطبغة ببعد النوع في الاقتصاد السياسـي العـالمي، ثم تركـز على ديناميكيـات العولمـة الخاصـة بـالنوع في الجنـوب؛ وأخـيرًا تنظـر إلى التغييرات المحددة التي حدثت في صناعة «مـاكيلادورا» بالمكسـيك، إذ تـرى أن هنـاك عمليـة تـأنيث ثلاثيـة الأبعـاد قـد أصـبحت قائمـة أي: تـأنيث لقـوة العمـل، وتـأنيث على مستوى المندرجين في المجال السياسي والاقتصاد السياسي في المكسيك، وتأنيث له طابع رمزي؛ كما تلاحظ «مارشان» التطور الذي لحق بالمجتمع المدني على الصعيدين العالمي والإقليمي ومـا يفـرق بين الشـكلين حيث تـبرز مقاومـة إقليميـة أمـام الطـرح

الشمالي لمجتمع إقليمي تقوده النخبة؛ وهي المقاومة التي تعـنى بالنسـبة إلى الكاتبـة أن هناك سعيًا إلى بناء مجتمع مـدنى إقليمي، وأن الأمـر لا يتعلـق فقـط بتطـوير رؤيـة وهوية بديلة.

«رؤى نسوية أكثر عالمية» هو عنوان الجزء الثالث الذي يقوم بقراءة نقدية للنظريـات والممارسات النسوية حول مرحلة التنمية وما بعد التنمية. مقال «مارنيا الأزرق» معنى بالتناول النقدى لحدود الفكر التنموى ما بعد الحداثي، خاصة مـع التخلص من الجـوانب التحررية التي يحملها المنطق المتنور (في الماركسية على سبيل المثـال)؛ وهي تنظـر إلى مقاربة التمكين باعتبارها تعبيرًا عن المقاربة التنموية ما بعد الحداثية، وتـذهب إلى أنها تسعى إلى تحويل أصوات النساء المنتميـات إلى العـالم الثـالث إلى فعـل إبـداعي رومانسي؛ وهي تنعى تحول حياة النساء إلى مجرد خطـاب، بكـل المهانـة الـتي تمثلهـا قيام بعض نساء النخبة بالتحدث نيابة عن المعنيات أصلاً بالتغيير. كما تهـاجم «الأزرق» ما بعد الحداثيين الذين يقـدمون العولمـة باعتبارهـا مسـارًا طبيعيًـا غـير قابـل للتغيـير، وتضيف أن المدافعات عن هذا الفكر مشـغولات في إدارة الجـانب الخطـابي للعولمـة، بينمـا تتطلب الإدارة من منظـور النـوع تعبئـة الأصـوات على مسـتوى العـالم، وتطـوير القدرة في الحصـول على التمويـل الـدولي، والتقليـل تـدريجيًا من توزيـع المسـاعدات والاعتماد عليها. وهي ترى أن التحليل ما بعد الحداثي لا يمكن أن يأخذ في الاعتبار فقر النساء ونضالاتهن من أجل البقاء، مع التأكيد على حدود هذا الخطاب وعجزه عن تقديم الحل لوجهة النظر الحداثية التي ترى أن تبعية النساء مبنية على أسـس اجتماعيـة. من ناحيـة أخـرى، تعيـد «تـانى بـارلو» التفكـير في خطـاب التنميـة، وفي مسـألة الامتثـال لرغبات الآخر، وفي قضية دور العوامـل الوسـيطة؛ فلا يمكن من وجهـة نظرهـا أن يتم التعامـل مـع الرغبـة في الحصـول على امـرأة صـينية في وضـع أدنى، دون اسـتدعاء العوامل الوسيطة المتعلقة بتشكيل ذي طابع معقد، وثـوري، وتـاريخي. المقـال التـالى لكاتبتين تنتقـدان التطـور الأعمى لنسـوية تنمويـة في حالـة بوليفيـا حيث ينظـران إلى العمليات التي تقوم بها الدولة ووزارة النوع، والأجيال وقضايا الأسـرة على أنهـا تحمـل جدول أعمال خفيًا يسـعى إلى التحكم في خصـوبة النسـاء. في هـذا المقـال تسـاءلت الكاتبتـان عن المفهـوم الغـربي للجسـد (أي وحـدة هـذا الجسـد، وضـرورته) باعتبـاره مفهومًا لا يتناسب على الإطلاق مع الواقع البوليفي.

الفصل الرابع يتمحور حول مسألة العلم في التنمية؛ وهو يركـز على الصـراع الموجـود فيما بين العلم المحلى والعلم العربي، ويتساءل لو كان العلم الغربي وسيلة للسيطرة، أم أنـه عبـارة عن حزمـة موضـوعية من المعرفـة والممارسـات لـنزع القنـاع عن الإيـديولوجيات القمعيـة المحليـة، وحليـف حقيقي في السـعى إلى تحقيـق التنميـة المستدامة. تثير "فاندانا شيفا" أسئلة أساسية حول مسئوليتنا تجـاه الأجنـاس الأخـرى، وحول تأمين الحدود بين الأجناس المختلفة؛ وهي تهاجم اخـتراق الرأسـماليين الأبـويين لتلك الحدود، وتكشف دعم نسويات ما بعد الحداثة لما يحدث. أما المقـال التـالي لهـذا الفصل والذي اشترك فيه ثلاثة كتاب، فهو ينظر إلى قضـية التنميـة المسـتدامة من أن خلال تناول التعبير عن إيديولوجية التنميـة في الخطـاب الـبيولوجي المنتشـر. ذلـك أن هؤلاء العلماء يضعون أنفسهم في موقع ما بين المفـاهيم التقليديـة للعلم الـتي تعتـبره موضوعيًا، ومحايدًا في أحكامه، ومجرد لغوى صرف، والانتقادات الراديكالية التي تعتـبر من الصـفات الملاصـقة للعلم التقليـل من الشـأن، والسـيطرة، والعنـف اللغـوي. كمـا يرفض هؤلاء العلماء وجود تصنيفات ثنائية، وهو ما يؤدى إلى قيـامهم بـإعلاء إمـا شـأن العلم أو المعرفـة المحليـة، أو الانحيـاز للعلم العـالمي، أى أن الأولويـة تكـون بطريقـة جامدة إما للعالمي أو للمحلي. وقـد حـرص البـاحثون على النظـر في مسـألة الهجـوم البيولوجي لأنه يعد مثـالاً يتعـدى المسـارات البيولوجيـة ليشـير إلى تـأثير الـديناميكيات الثقافية والسياسية. وأخيرًا، تبحث «ميرا ناندا» في حـدود ومخـاطر المعرفـة المحليـة تأكيدًا لأهميـة العلم الغـربي. وهي تهاجم مثقفى مـا بعـد المرحلـة الاسـتعمارية الـذين يتناولون الغرب بفرضية أن هناك اختلافات جذرية، ويرفضون الحداثة والتنمية. وتختلف مع أولئك المثقفين الذين يتبنون رؤية إنسانية بالذات لأنهم ينظرون إلى العلم باعتبـاره

قـادرًا على جعلهم يـنزعون الهالـة عن معـرفتهم المحليـة وعن هياكـل القـوة. وتطـرح أسئلة مهمة حول مدى عمق الاختلاف بين امرأة من الداليت وامـرأة هنديـة متفرنجـة، وإلى أي حد يمكن الافتراض بأن من هن في وضع أدنى مقتنعات تمامًـا عنـد اعتنـاقهن ودفاعهن عن المعرفة المحلية. وتسـتنتج «نانـدا» أن التنـاول النقـدي للتنميـة لا بـد أن يشتبك مع مظاهر أخرى من عـدم المسـاواة، مثـل التراتبيـة والقبليـة، وهي المظـاهر التي تبررها التشـكيلات التقليديـة؛ وبالتـالي، لا يمكن القبـول بالشـروط الـتي تفرضـها المعرفـة المحليـة، مشـيرة إلى قيمـة العلـوم الحديثـة في هـذا المجـال. ويبـدو من التناقضـات البـارزة في المقـالات الـواردة في هـذا الفصـل أن هنـاك أهميـة بمكـان للاشتباك مع الجدل حول العلم وموقعه في إعادة إنتاج بيئة كونية مستدامة.

يقدم لنا الفصل الرابـع قصصًـا ميدانيـة، ويـبرز الـديناميكيات المحليـة المعقـدة للعمـل الميداني الذي يسعى إلى تقديم نفسه كجزء لا يتجزأ من الممارسـة التشـاركية. تنظـر «إيديموديا» في المقال الأول لفرص وحدود البحـوث بالمشـاركة كاسـتراتيجية لإعـادة إنتاج المعرفة والتنمية البديلة. وتتساءل حـول مـدى قيمـة البحـوث التنمويـة نظـرًا لأن التقـدم في المعرفـة لا يـؤدى بالضـرورة إلى النهـوض بـالظروف الماديـة للسـكان المحليين؛ وهي تنتقد النظرة الدونية التي يحملها السـكان الأصـليون، وكـذلك عمليـات إنتاج المعرفة من أعلى إلى أسفل والـتي تتمـيز بعلاقـات قـوة غـير متكافئـة فيمـا بين الباحثين والمبحوثين. بناء على ذلك، تقدم لنا الكاتبة مقاربة نسـوية للمشـاركة تتضـمن أبعـادًا عـدة، منهـا: الفعـل السياسـي، ورفـع الـوعى الفـردي، وإقامـة الممارسـات الديمقراطيـة والمشـاركة في صـنع القـرارات، والحصـول على المهـارات، وتضـمين المعرفـة المحليـة. تنطلـق هـذه المقاربـة النسـوية من خـبرات النسـاء، كمـا تضـفى الشـرعية على مسـاهماتهن في التنميـة، وتسـعى إلى تحقيـق التفتح، والعلاقـات المتسـاوية والمتبادلـة، والبـوح المتبـادل وللـذات . تثـير «إيـديموديا» أسـئلة مثـل: من سيشارك في أي أنشطة في إطار التوجه التحرري؟ كما تدين هيئـات المعونـة الدوليـة الـتي تتـولى الإدارة السياسـية والاقتصـادية للتخلـف بـدلاً من السـعى إلى تغيـير تلـك الظروف. يتركز التحليل في المقـال التـالي حـول الخـبرات الميدانيـة للباحثـة الخاصـة بتاريخ وسياسات النساء في مزارع الشاى بشمال البنجال في الهند خلال التسـعينيات. وهي تتساءل كيف تظهر النساء هناك كقوة عمل أساسـية تجسـد تـأنيث هـذا القطـاع؛ وهي واعية تمامًا بقيمة الوقت الذي تقدمـه هـؤلاء النسـاء في العمـل، وبمـدى اعتمـاد التقدم في بحثها على أوقات الفراغ المتوافرة لديهن. ثم تتناول بعض التناقضـات الـتي برزت من خلال الأسئلة التي تم طرحها عليهـا من المبحوثـات، إذ سـألتها أكـبر النسـاء سنًا حول أهمية هذه الدراسة التي تصدر باللغـة الإنجليزيـة بالنسـبة إليهن؛ كمـا تحـدثنا الكاتبة عن الجهود التي تبـذلها نسـاء المزرعـة في تكـوين مجموعـة للاعتمـاد الـذاتي، وأهمية ذلك عند التفكير حول الفرص والحـدود المتعلقـة بالعمـل الجمـاعي. وفي هـذا المجال، رفضت النساء عرضًا بافتتاح عيـادة طبيـة لأنهن وقفن ضـد تلقى المسـاعدات الخيريـة؛ وهكـذا، لا يتم إدراك التنميـة باعتبارهـا مكسـبًا ماديًـا فحسـب، حيث يتخطى التمكين مجرد تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي، بـدأت نسـاء المزرعـة في تشـكيل منظمة، وفتحن حسابًا للتوفير، وأنشأن حظـيرة صـغيرة لتربيـة الخنـازير؛ وقـد ركـزت المنظمة على المشروعات الصغيرة، وعلى بناء جسور الثقة في إطار المجموعة حول المسائل المالية. بعد ذلك، تم فتح نقاش حول تأسيس العيادة التي كانت تمثل احتياجًـا ملحًا، ولكن المشروع كان يفـوق طاقـة المجموعـة؛ وقـد اختـارت النسـاء رفض تلقى تمويل خارجى نظرن إليه كمنحة خيرية، في مقابل الاحتفاظ بالاستقلالية. أمـا «رامونـا بيريز»، فهي تسعى في مقالها إلى استيعاب أبعاد العنف الطقسي العـام، خاصـة ذلـك الذي يمارسـه الرجـال تجـاه النسـاء في الاحتفـالات التقليديـة داخـل أحـد المجتمعـات المحلية التي تعد من المزارات السياحية الأساسـية في المكسـيك. لقـد أصـبحت هـذه المنطقة أقل اعتمادًا على الزراعة وعلى عمل الرجال، وأكثر اعتمادًا بإطراد على إنتاج الصناعات اليدوية والمنافع الصغيرة إلى جـانب أجـور النسـاء في القطـاعين الرسـمى وغير الرسمي. وتنظر «بـيريز» إلى الاحتفـالات المـذكورة باعتبارهـا فضـاءً أيـديولوجيًا وجسديًا يتم فيه إعـادة التأكيـد على الـدين، والأدوار الاجتماعيـة، والعلاقـات السياسـية

الرسمية، وتذهب الباحثة إلى بلورة تصور مادى وفوق هيكلى للانتهاكات التي يمارسها الرجال ضد النساء في هذه الفعاليات؛ ويشير هذا التصور إلى انطلاق العداوات المكبوتة من خلال تعاطى الخمور والنابعة من السلطة المتنامية للنساء داخل المجتمع على المستويات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية؛ وهي تذهب إلى أن النساء يعدن - بطريقة واعية أو غير واعية – إنتاج الهيكل التراتبي للاحتفاليات من أجل التحكم في أشكال أكثر عمومية من العنف والهيمنة، أي أنه تتم إعادة إنتاج شكل من الهيمنة ذات الطابع الرمزي لتهدئة الرجال في مجالات أخرى. كما تعتقد أن النساء يقبلن بالعنف الأسرى كرد فعل طبيعي لتنامى استقلاليتهن. والواقع أن هذا القبول المفترض للعنف كنتيجة للمجال الأوسع أمام النساء يطرح تساؤلات حول آثار التنمية بهذا الشكل حيث يؤدى التقدم المادي إلى تصاعد موازٍ في ممارسة العنف الذكوري.

نصل أخيرًا إلى الفصل السادس بعنوان «أجساد أخرى» والذي يقدم تقييمًا نقديًا لإيديولوجية الزيادة السكانية، مع السعي إلى تمكين النساء وحصولهن على حقوقهن الإنجابية. كما ينظر هذا الفصل في التصورات الغربية لأجساد الجنسين والطابع الذاتي لها. تناقش «ويندى هاركورت» في مقالها التغير الذي حدث في نموذج السكان والتنمية، والذي بات واضحا خلال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المنعقد بالقاهرة عام 1994. فقد تميز هذا التغير بالانتقال من الاهتمام بالتوسع السكاني إلى التركيز على حقوق النساء وتمكينهن. إلا أن هذا التطور المهم لم ينتج تغيرات ذات مغزى في المقاربات الملموسة الخاصة بالطب والصحة والممارسات الثقافية. لكنها تؤكد أهمية المجال الذي فتحه المؤتمر أمام فرص المفاوضة؛ وهي تعتبر ذلك أمرا جوهريا في أي جدل يمس النساء حول قضايا التنمية وما بعد من التنمية. وفي تحليلها للصعوبات التي تعترض تنفيذ بنود الاتفاقية الدولية حول الحقوق الإنجابية والصحية على المستوى المحلي، ترى أن تلك الاتفاقيات محل تفسيرات متنوعة وفقاً للأطر الثقافية والجيوفيزيقية المتعددة. كما تشير إلى بروز إطار موازٍ للحقوق الصحية والإنجابية في الفترة التالية لمؤتمر القاهرة يسعى إلى الاستناد إلى أجندة محلية عوضًا عن الانطلاق من أجندة غربية. وهو الإطار التي يقر بالمخاطر التي تواجهها النساء في ظل أنظمة سياسية محافظة وقمعية. كما تؤكد أهمية المقاربات القائمة على النوع عند تناول السياسات الخاصة بالجسد، وكذلك المسارات الاقتصادية والسياسية الأوسع التي تولد السياسات القائمة، والتي تمثل الإجابة عن العولمة، ويتم تعريف الاستراتيجيات القائمة على المكان أو الموقع المحدد باعتبارها تشير إلى أهمية العمل على ثلاثة مستويات، أي: أجساد النساء، والبيئة المحيطة، والفضاء الاجتماعي العام. كما تعنى الاستراتيجيات الخاصة بالمكان مسألة العلاقات التراتبية، والهيمنة الذكورية، وتطوير الثقة في الإبداع الذاتي.

كما تقدم لنا «إستر وانجاري» في هذا الفصل رؤية نقدية للدعم النسوى للسياسات السكانية التي تمثل إشكالية؛ فتلقى الضوء على التغلغل الإيديولوجي في الرؤى النظرية التي تميل إلى إضفاء الطابع العنصري على الاختلافات الثقافية لتبرير المشاكل الاجتماعية، وطمث معالم الهيمنة الغربية. وبناء على ذلك، يتم تناسى الدور الغربي في تفاقم مشاكل مثل معدلات الخصوبة المرتفعة وانتشار مرض نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز، كما يتم إلقاء اللوم في تلك القضايا على الممارسات الثقافية المحلية. وتدحض الكاتبة الفكرة القائلة بأن معدلات الخصوبة هي التي تحدد تناقص الموارد، فتلقى الضوء على الموقع الذي تحتله الأنماط الاستهلاكية الغربية، والفساد، وسياسات الغرب الكلية على المستوى المحلي، والطلب العالمي على الموارد المحلية لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية الغربية. وتوجه انتقادًا شديدًا للدور الذي تلعبه الرأسمالية العالمية بما تتضمنه من تبادل غير عادل، وفرضها لسياسات إعادة التكيف الهيكلي، والتسبب في ارتفاع الدين العام، على النمو الاقتصادي بدلاً من إلقاء اللوم على معدلات الخصوبة المرتفعة. كما تقوم بنسف تلك الإيديولوجية التي تستمر في إضفاء الشرعية على الفرض العنيف لوسائل تكنولوجية إنجابية على أجساد النساء الفقيرات في الجنوب، بغض النظر عن تداعياتها الصحية، أو القبول الحر لتلك

التقنيات. كما تشير «وانجاري» إلى إسكات النساء في الجنوب والتواطـؤ الحـادث بين سلطات الدول والرأسمالية العالميـة، وعـدد من هيئـات المعونـة الدوليـة. وهي تنـادي النسويات الغربيات لتحديد موقـف من تلـك الممارسـات، وتطالبهـا بتقـييم السياسـات المؤسسية بطريقة نقدية.

أما المقال الأخير لهذا الكتاب بقلم «سيلفيا ماركوس»، فهو يقدم تحليلاً حول المفاهيم الغربية للجسد مقارنة بالتصورات المحلية البديلة؛ وهي تلقي نظرة على المكسيك مـع التركيز على أفكار ومعتقدات قبيلة "ناهوا" في وسط المكسيك، وتؤمن بملاءمـة عـدد من المفاهيم المنتشرة هناك، مثـل الثنائيـة، والتـوازن، والانسـياب في إدراك وتشـكيل أجساد الجنسين. فعلى سبيل المثال، تعد الثنائية أنثى - ذكر أساسية في خلق، وإعـادة إحياء، واستدامة الكون. من المفاهيم المهمة الأخرى التي تتبناها، هناك مفهوم التوازن الانسيابي، أي التنظير المفاهيمي الديناميكي للتـوازن حيث يـؤدى إلى تصـحيح الإدراك من النظر إلى ثنائيات متعارضة لصالح حركة دائمة نحو تحقيق التوازن، والحفـاظ على النظام اليومي للكون. فعلى خلاف الثنائيات الجسـدية كمـا تـرد في الـذهن الغـربي، لا يوجد انفصال هنا بين الداخلي والخارجي وفقًا للجلد؛ فالخارجي والداخلى محل لتبـادل مستمر ويكون الجسد منفتحا للكون. كما تشير إلى أن نساء «الأزتيك» كن معبــودات، ليس فقط لقدراتهن الإنجابية، ولكن أيضًا كمصدر للرغبة.

تجدر الملاحظـة هنـا أن مقـالات هـذا الكتـاب المهم متداخلـة فيهـا بينهـا في عديـد من المواقع؛ وهي تتماس من خلال حوار نقدي حول قضايا التنمية؛ وهو ما يؤكد أهميـة فتح حوارات في مجالات متنوعة ومتخصصـة، ذات طـابع عـالمي عـام أو ذات طـابع محلى خاص، لسـد بعض الفجـوات في الطـرح، والنهـوض بوجهـات نظـر مغـايرة مبنيـة على خبرات متباينة. فعلى الرغم من بعض الاختلافات التي برزت في هذا العمـل، مـا زالت هناك مصالح مشتركة عديـدة بين نسـاء الجنـوب والشـمال؛ وهـذه المصـالح والحقـوق المهدرة هنـا وهنـاك تسـتدعى معـارك طويلـة الأمـد، تتطلب أن يسـتند التعامـل الـبين نسوى إلى التضامن بينما يبتعد عن ممارسة أي شكل من أشكال الهيمنـة الفكريـة من طرف على الآخر.

الهوامش:

من كتاب :

Kriemild Saunders (Ed.) (2002). Feminist Post-Development Thought: Rethinking Modernity, Post - Colonialism, and Representation. London: Red Books.

المواطنة والعولمة: تساؤل الزمن الصعب

عرض : فاطمة الزهراء أحمد رامي

في دراسة بحثية مستفيضة لرصد العلاقة القائمة بين مفهومي المواطنة والعولمة في الغرب ومصر، يقدم لنا الكاتب «قايد دياب» رؤيته الدقيقة في هذا الصدد في 430 صفحة مقسمة إلى: تقديم ثم خمسة أبواب ثم خاتمة. يبدأ الباب الأول ليشرح تطور مفهوم المواطنة في الفكر الغربي المعاصر. يليه الباب الثاني ليلقى الضوء على مفهوم المواطنة أيضًا ولكن في الفكر السياسي المصري. ثم يعرض الباب الثالث لمعوقات الممارسة السياسية للمواطنة في الواقع السياسي المصري. أما الباب الرابع فيتطرق إلى ظاهرة العولمة وإعادة النظر في مفهوم المواطنة في الفكر والممارسة الغربية. وأخيرًا يأتي الباب الخامس ليناقش القضايا والإشكاليات الناجمة عن العولمة والمواطنة المصرية.

يبدأ الكاتب مقدمته مشيراً إلى أهمية مفهوم المواطنة مما جعل من المصطلح نواة لكثير من النقاشات الفكرية والسياسية اليوم؛ ليس فقط في الواقعين المصرى والعربي بل في العالم أجمع خاصة بعد بزوغ ظاهرة "العولمة". فعلى الصعيد الغربي، لم يعد التعريف التقليدي للمواطنة بوصفها «هي صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات في إطار الدولة القومية التي يحمل جنسيتها» كافيًا للمجتمعات الأوروبية بسبب تعرضها لأنماط مختلفة من التعددية الثقافية نتيجة تزايد أعداد المهاجرين إليها من شتى ثقافات العالم؛ بالإضافة إلى تنامي النزعات العرقية والقومية من داخل هذه المجتمعات نفسها. فما بين المواطنة القومية، والمواطنة القطرية، والمواطنة العالمية، والفردية أصبح مفهوم المواطنة بصورته التقليدية في حاجة ماسة للمراجعة .

أما على المستوى المحلي، فمفهوم المواطنة أضحى في بؤرة اهتمام المجتمع المصرى بنخبه كافة: الفكرية والسياسية، بسبب تنامي بمسألة حقوق الإنسان والمواطن إلى جانب ضرورة وجود مواطنة متساوية بين أطياف المجتمع المصرى بجميع تياراته الفكرية والسياسية والدينية. ويلخص الكاتب نقاط دراسته في هذا الكتاب متسائلاً عن معوقات الممارسة السياسية في مصر وأسباب الخلل بين النظرية والتطبيق. ثم ينتقل إلى تأثير مفهوم العولمة في المواطنة الغربية والمصرية وإلى أي مدى ستؤثر في القضايا المحورية لمجتمعنا المدنى مثل قضايا الهوية والتعليم والانتماء. ويختتم مقدمته مشيرًا إلى أنه لا يوجد حتى الآن نموذج أمثل للمواطنة في أي من تشريعات دول العالم، ولذلك فإن إرساء دعائم ثابتة وقوية لتدعيم مبدأ المواطنة في المجتمع المصرى هو من أهم الخطوات لاستعادة «عافيتنا الحضارية» إذ يعتبرها «تجسيدًا لمعنى خلافة الإنسان الله» رافضًا أي شكل من أشكال الوصاية الفكرية على المواطنين.

يأتى الباب الأول مفصلاً تطور مفهوم المواطنة في الفكر الغربي الحديث والمعاصر وينقسم إلى أربعة فصول. يشرح الفصل الأول منها شكل المواطنة عند اليونان والرومان. فقد أرجع مؤرخو الفلسفة الفضل في إرساء المفاهيم الأولية لعلم السياسة بمفاهيمه المتعددة للإغريق القدامي حيث ساد لديهم النظام السياسي والاجتماعي المعروف باسم دولة المدينة (The City State). فهذا النظام هو الوحدة الطبيعية للوجود الإنساني حيث يسود فيه عنصرا الحضارة الأساسيان: العدالة والقانون. ويضم هذا المجتمع ثلاث طبقات أساسية على شكل هرمي حيث تأتي طبقة العبيد والعمال الحرفيين في قاعدته، ثم طبقة الأجانب المتمتعين بمركز اجتماعي معقول، وأخيرًا طبقة المواطنين على القمة، وتختلف هذه الطبقة عن سابقتيها بأنها تؤمن لأصحابها

صفة المواطنة؛ أي حقهم في المشاركة السياسية. وعلى الرغم من ذلك، فإن أثينا في عصور لاحقة كانت مثالاً للمدينة التي تضم مواطنين متساوين في الحقوق بغض النظر عن فروقاتهم الاجتماعية والاقتصادية، فقد كان المواطنون (Citizens) أحرارًا، متساوين، وأصحاب السيادة في اتخاذ القرار. ويظهر الفرق بين مفهومي المواطنة الإغريقية والمواطنة الحديثة في نظرة المواطن الإغريقي لصفة المواطنة كمرادف لمعنى المشاركة والمساهمة في الشأن العام كعضوية الإنسان في أسرته وليس فقط كمجموعة من الحقوق والواجبات القانونية كما هو الحال في عصرنا الحديث.

أما عن مفهوم المواطنة عند الرومان، فقد تغير بعد تصوير الإسكندر الأكبر للإنسان كفرد له ذاته المستقلة وكعضو في جماعة في الوقت نفسه. فأدى ذلك إلى ظهور الفكرة الرئيسية في مفهوم المواطنة ألا وهي الأخوة الإنسانية، والتي أدت بدورها إلى إلغاء الحواجز كافة المتسببة في تفرقة الناس إلى طوائف مختلفة وأصبحت صفة المواطنة تمنح لكل من يسكن مدينة ما وليس فقط كحق مكتسب بالميلاد، إلى جانب ذلك، فالتغيير كان شاملاً للفلسفة السياسية للرومان حيث اتجهوا إلى وضع قانون عملي ينص على فصل الفرد عن الدولة ولكن لكل منهما حقوق وواجبات محددة. وبسبب اتساع الإمبراطورية الرومانية ودوامها لأكثر من ألف عام فقد حرص الرومان على القضاء على النزاعات الداخلية وتدعيم مبدأ مساواة الجميع أمام القانون. ولكن ظل ترتيب حقوق وواجبات الأفراد في هذا الكيان المترامي الأطراف هو أهم مشكلة تواجه هذه الإمبراطورية، فقد نجح عامة الناس في المشاركة في الحكم بجانب النبلاء نتيجة كفاح طويل مما أدى إلى تحقيق أكبر انجاز سياسي للإمبراطورية الرومانية ألا وهو «نقل رعاياها تدريجيًا إلى درجة المواطنة الرومانية» مما شجع هؤلاء الأفراد مع مرور الزمن أن يظلوا متمسكين بهذه المواطنة لإطمئنانهم لعدالة القانون الروماني الذي يضمن لهم حقوقهم.

وينتقل بنا الكاتب إلى المرحلة التاريخية الثانية من تطور فكرة المواطنة في الفصل الثاني ألا وهي الفكر المسيحي وعصر النهضة. فيرى أن الدين المسيحى لم يأت بتطورات مباشرة لمفهوم المواطنة بل إن هذا المفهوم قد تأثر في الواقع بالفلسفة السياسية الغربية في العصور السابقة. ولكن الإسهام الواضح للمسيحية في الإعلاء من شأن هذا المفهوم يرجع إلى إعلانها فكرة الإخاء العام والتي تقضى بالمساواة الكاملة في الحقوق بين البشر بعضهم البعض واحترام الشخصية البشرية والتي حاول المسيح أن يوقظها في كل فرد عن طريق الفصل بين علاقة المواطن بالسلطة وعلاقته بخالقه، وعن طريق تأكيده على القيمة الروحية لهذه الحياة وأن كل إنسان يحمل بداخله عالمًا ما هو إلا صورة من مملكة الله نفسه. ولذلك فإن دور المسيحية هو دور إيجابي على الرغم من كونه غير مباشر في بلورة قيمة الحريات الفردية وحق كل إنسان في إدارة شئونه الخاصة.

أما عن تأثير عصر النهضة في صياغة مفهوم المواطنة بشكل أوضح فيأتي في أواخر العصور الوسطى حيث التغيرات الجذرية في الفكر الغربي نحو إرساء قيمة الحرية الخلقية من خلال حركتين أساسيتين: الأولى هي النهضة الأوروبية (Renaissance) والتي عززت من الحرية الفكرية، والثانية هي حركة الإصلاح الديني (Reformation) والتي ركزت على الحرية الدينية، ويظهر لنا من ذلك أن حرية الفرد سواء الدينية أو الفكرية هي الأساس الذي انطلقت منه الشعوب الغربية نحو نهضتها فاعترفت بحق الفرد ومكانته في مجتمعه واتخذته وحدتها الأساسية في البناء الاجتماعي. ولذلك اقترن المذهب الإنساني (Humanism) بهذه الفترة ليؤكد أهمية الطبيعة الإنسانية وحدودها ومصالحها ويرفض الفكر السابق للكنيسة ومؤسساتها والذي يقضي بعدم مساس الإنسان أو محاولته تغيير أو تبديل أي من حقائق واقعه بدعوى أن هذا جزء من الرضا بقضاء الله والانتماء إلى النظام الكوني الأشمل والذي يحقق للإنسان سعادته المادية والروحية.

ثم يأتي الفصل الثالث ليشرح مفهوم المواطنة وتطوره في الفكر السياسي الحديث في الفترة من أوائل القرن 17 حتى نهاية القرن 19. فنجد أن هذه الفترة قد أثمرت عن عدة رؤى مؤيدة لفكرة الديمقراطية وأن الدولة يجب أن تكون قائمة على إرادة حرة للجماعة التي تحكمها، ولذلك ظهرت نظرية العقد الاجتماعي والتي تقضى بأن السلطة الحاكمة لا تقوم إلا بعقد اجتماعي بين الأفراد منظمة حقوق وواجبات كل فرد تجاه هذه الدولة، لذلك فإن إرادة الناس واتفاقهم فيما بينهم على إقامة مجتمعهم المدني وخضوعهم للسلطة الحاكمة فيه يقوم أساسًا على رضاهم بها. ولعل من أبرز الدعاة الرئيسيين لهذه النظرية هم : [توماس هوبز] و [جون لوك] و [جان جاك روسو]. ورغم أن هؤلاء الفلاسفة الثلاثة قد اتفقوا على قدرة الدولة على فرض قواعد سلوكية معينة على الأفراد شريطة ألا تمارس هذه السلطة بطريقة تعسفية، فقد اختلفوا في تعريف طبيعة هذا العقد الاجتماعي بشكل أكثر تفصيلاً. فيرى [هوبز] أن الدولة هي ثمرة تخلى كل فرد عن حقوقه الأصلية في السلطة والتي وهبته إياها الطبيعة، بينما يزعم [لوك] أن الحكومة هي الامتداد السليم للعلاقات الإنسانية في حالة الفطرة، و يرى [روسو] أن هذه النظرية تعكس مبدأ أن القانون الذي يحكم حياة الناس ما هو إلا تعبير عن الإرادة العامة للمجتمع.

إلى جانب هذه النظرية، نجد أن مفهوم الدولة القومية كان حجر الزاوية الحقيقي بالنسبة لصورة الدولة الحديثة في الغرب منذ القرن 19 وتطور مفهوم المواطنة خلاله، فهذا المصطلح يؤكد حق كل أمة في أن تتشكل في دولة مستقلة حيث تكون هي الضامن الأول لحقوق المواطنين فيها عن طريق إرساء حكم القانون. وجاءت الليبرالية أيضًا داعيًة إلى إعلاء شان الفرد على حساب الجماعة وحماية ملكيته الخاصة من تدخل الدولة. وبالانتقال إلى القرن 18 تحديدًا نجد إسهامات عصر التنوير في بلورة مفهوم المواطنة في الغرب حيث طور فلاسفة هذا العصر مفاهيم عدة من أهمها تلك الخاصة بقيم المساواة وسيادة الشعب للحد من السلطة المطلقة للحاكم. فحماية الحريات المدنية عن طريق توفير ضمانات قانونية هي أساس الدستورية الحديثة؛ والتي استمدت كثيرًا من أفكارها من دعائم الثورة الفرنسية. أما عن القرن 19 فنجد أن مضمونًا جديدًا للمواطنة قد ساد من خلال ثلاثة مفاهيم كان لها أكبر الأثر في العصور اللاحقة ألا وهما: القومية، والليبرالية، والاشتراكية. أما الأول فقد ألقى عليه الضوء سابقًا، وأما الثاني فيؤكد الكاتب مجددًا أهمية الليبرالية في احترام حقوق وحريات الأفراد وإعلاء قيم العقلانية والمساواة أمام القانون والتسامح والقبول بالآخر رغم إلقائه الضوء أيضًا على المشكلات التطبيقية لهذه الفلسفة في كيفية توفيقها بين مبدأ التعددية وضرورة الحفاظ على كيان موحد للوطن في آن واحد. أما عن الاشتراكية فقد ركزت جهودها على إعادة التناسق والوحدة داخل المجتمع، فإننا إذا أخذنا الاشتراكية الماركسية كنموذج للمذاهب الاشتراكية جمعاء فسنجد أنها انتقدت النظام الليبرالى الرأسمالي بشدة متهمة إياه بإفراز أفراد منشغلين بأنفسهم فقط ومتحررين من مسئولياتهم الاجتماعية مما يخل ببنية المجتمع وتماسكه إذ تؤكد أن القيمة الحقيقية للمواطنة هي في إعلاء المصالح العليا للمجتمع على المصالح الفردية.

وينتقل بنا الكاتب إلى الفصل الرابع مناقشًا العلاقة القائمة بين المواطنة والديمقراطية في القرن العشرين. بما أن طموحات الإنسان طوال التاريخ تتركز أساسًا في إرساء قيمتى الحرية والعدل، فإن قضية الديمقراطية كانت من أهم القضايا الشاغلة للساحة الفكرية والسياسية في القرن العشرين خاصة بين نظريتي الماركسية والرأسمالية. ولكن، وبعد صراع أيديولوجي بين هاتين النظريتين، ثبت بالتجربة العملية فشل الأولى في ديمقراطيتها الاجتماعية حيث إن عدالة التوزيع لم تغن عن حرية التعبير والممارسة السياسية، بينما نجحت الليبرالية الديمقراطية نتيجة حرية الأفراد بها في الممارسة السياسية الحرة. ولكن، في ظل التحولات الكبرى التي تمر بها المجتمعات الغربية نتيجة التعددية الثقافية غير المتجانسة بها واتجاهها نحو العولمة السياسية، تواجه هذه المجتمعات تحديات في تحديد مفهوم المواطنة ومدى ولاء وإخلاص المواطنين تجاه مؤسساتها القومية. لذلك فإن القيم المشتركة التي تمنح

الجماعـة الإنسـانية ترابطـًا قويًـا وانتمـاءً واحـدًا هي السـبيل الوحيـد لتشـكيل مواطنـة حقيقية في المجتمعات الحديثة.

بعد طرحه لتطور مفهـوم المواطنـة في الفكـر السياسـي الغـربي، ينتقـل الكـاتب في البـاب الثـاني الـذي يحتـوى على أربعـة فصـول إلى المفهـوم نفسـه ولكن في الفكـر السياسي المصري. فيبدأ الفصل الأول مناقشًا للتيار الليبرالي كأحـد التيـارات الفكريـة والسياسـية الأساسـية في السـاحة السياسـية المصـرية ويـرى أن الرؤيـة الصـحيحة للمواطنة هي عن طريـق اعتبـار الفـرد هـو البنيـة الاجتماعيـة الأساسـية في أي تقـدم إنساني. نشأت الليبراليـة المصـرية مـع ظهـور طبقـة كبـار الملاك الزراعـيين على يـد «محمد على» منذ عام 1837 . وربما نجد للحركة جـذورًا تاريخيـة أقـدم من ذلـك مـع مجيء الحملـة الفرنسـية على مصـر والـتي أعـادت صـياغة وتكـوين الفكـر السياسـي والاجتمـاعى المصـرى من خلال نشـأة الفكـرة الديمقراطيـة؛ حيث سـمح للمصـريين بالمشــاركة السياســية في حكم بلادهم بعــد عــزلهم عنهــا خلال العهــدين الــتركي والمملــوكي ممــا أدى إلى بعث القوميــة المصــرية من جديـد. ولعـل من أبـرز دعـاة الليبرالية في مصر وقتئذ هما رفاعة الطهطاوى وأحمد لطفى السيد؛ حيث قدم الاثنـان إسهامات واضحة في تحديد مفهـوم المواطنـة. فكرائـدٍ أول للوطنيـة وبـاعث لمفهـوم القومية المصرية أكد رفاعة الطهطاوى أهمية الحقـوق والحريـات المدنيـة والسياسـية إلى جانب التربية السياسية السليمة للمواطنين وأيضًا حقوق أهـل الذمـة في المجتمـع الإسلامي فأعلى من شأن مفاهيم المساواة والحرية للأفراد في ظـل حمايـة القـانون. أما عن أحمد لطفى السيد فأهميـة إسـهاماته في الفكـر الليـبرالى المصـرى تكمن في عرضه لشكل علماني للفكرة متجردًا من أي نزعة دينية ودون أن يحـاول التأصـيل لهـا في التراث الإسلامي. عن وقد أدى ذلك إلى تدعيمه لفكرة المواطنـة من خلال التأكيـد على مفهـوم القوميـة المصـرية والديمقراطيـة السياسـية والتعليم وتنشـئة المواطـنين سياسيًا.

أما عن متابعة الفكر الليبرالي في الممارسة السياسية المصرية فنجد أن ثــورة 1919 كـان لهـا أبلـغ الأثـر في ترسـيخ فكـرة المواطنـة عن طريـق وحـدة عنصـرى الأمـة - المسلمين والأقباط، أما عن المرحلة اللاحقـة لـذلك فقـد صـدر دسـتور 1923 معترفًـا بمساواة كل المصريين أمام القانون بحقوق ومسئوليات مدنيـة وسياسـية واحـدة دون تفرقـة بسـبب الجنس أو اللغـة أو الـدين. فهـذا الدسـتور قـد أكـد مبـدأين ليبراليـين أساسيين هما: سيادة الأمة، وتأكيد الحريات العامة والحقوق المدنية وحتى بعد انقطـاع استمر طوال ثورة يوليو 1952، ظل التيار الليبرالي المعاصر منذ منتصف السـبعينيات يؤكد أن الديمقراطية السليمة والعدالة الاجتماعية لن يتحققـا إلا باعتبـار الفـرد مصـدر التقدم الحقيقي في المجتمع.

وينتقل بنا الفصل الثاني ليشرح التيار الديني بفرعيه الإسلامي والمسـيحي وإسـهامهما في تطور مفهوم المواطنة في مصر. فبالنسبة للتيار الإسلامي نجد مــوقفين مختلفين، الأول لعلمـاء المسـلمين المتنـورين؛ وخاصـة من أتيح لهم الإقامـة في أوروبـا والإطلاع على مؤسساتها السياسية والإدارية وهؤلاء يـرون أن الأخـذ بأسـباب الحضـارة الغربيـة والعلوم الحديثـة هـو من أفضـل السـبل للإصـلاح الشـامل في إرسـاء قيمـة المواطنـة كعملية مشاركة فعالة في المجتمع، وبما أن الإسـلام هـو في الأسـاس داعم للمنظـور الإنساني للوحدة الإنسانية والمساواة في الحقـوق والواجبـات فـإن هـؤلاء العلمـاء قـد أكدوا المساواة الكاملة بين المسلمين وغيرهم بحيث يتمتعون جميعًا بـالحقوق المدنيـة السياسية الـتي يكفلهـا الدسـتور وينظمهـا القـانون، وبالنسـبة لقضـية أهـل الذمـة في الإسلام فإنهم يرون أن الذمة ليست مواطنة من الدرجة الثانية بل يجب معاملـة أهلهـا على أنهم مواطنون حيث إنه انتهت الظروف التاريخية التي تأسـس عليهـا عقـد الذمـة وبالتالي إمكانية انتهاء هذا العقد واستبداله بمفهـوم المواطنـة وقبـول غـير المسـلمين كمواطنين لهم جميع الحقوق, ولكن على العكس، فإن أنصار التيار الإسلامي المتشــدد لا يرحبون أصلا بفكرة المواطنة إذ يعتبرونها مفهومًا غربيًـا مسـتوردًا لا يعكس الأسـس

الشرعية التي يجب أن يقوم عليها المجتمع الإسلامي. وربما يرجع ذلك إلى اقتران الغرب في الذاكرة الإسلامية بالاستعمار واستنزاف الموارد وتشويه الشخصية القومية. وبالتالي لا يصرحون بالمساواة التامة بين جميع المواطنين في المجتمع المسلم فهم مازالوا يتمسكون بصيغة أهل الذمة بأسلوب نقلى لا اجتهاد فيه وبأبدية الصبغة التاريخية لهذا العقد حتى إنهم يرون عدم جواز ولاية غير المسلمين على المسلمين وبالتالي رفض إمكانية المساواة. أما من حيث نظرة التيارين: المعتدل والمتشدد لفكرة الديمقراطية، فكما هو متوقع، يؤيد المفكرون الإسلاميون المستقلون هذه الفكرة منفتحين عليها بينما ترفض الجماعة المتشددة كلا من الديمقراطية والتعددية السياسية.

أما عن التيار القبطي، فقد بدأ في الظهور على الواقع السياسي المصري في فترة السبعينيات بشكل خاص كرد فعل عكسي لتعصب الأغلبية الإسلامية وظهور تيار الإسلام السياسي وأيضًا كتطور طبيعي في النشاط التاريخي والوطني للكنيسة الأرثوذكسية، فهذا التيار يهدف إلى تأصيل مفهوم المواطنة المصرية ومعالجة عوامل التوتر الكامنة في علاقة طرفي الأمة إلى جانب دراسة العلاقة بين الأقباط والقومية العربية. ويشير الكاتب إلى إسهامات «وليم سليمان قلادة» كأبرز المفكرين الأقباط في هذا المضمار إذ يعتبره الكثيرون فقيه المواطنة الأول لمحاولاته الحثيثة في الحفاظ على الوحدة الوطنية المصرية ضد كل اتجاهات التطرف ومحاولات الوقيعة بين المسلمين والأقباط سواء النابعة من الداخل أو من الخارج. إذ يرى قلادة أن وحدة الشعب المصرى تقوم على وحدة الأرض والشعب والتنظيم السياسي. ويرى أن المواطنة هي نتيجة مزيج بين الحقوق المدنية المتمثلة في حقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق المواطن بشكل خاص وبين الحقوق السياسية التي تضمن للفرد المساهمة الإيجابية في ممارسة السلطة العامة في بلاده. ويستنتج قلادة أهمية التعددية الدينية في المجتمع المصري إذ أن احترام الآخر الديني هو الشرط الضروري لاحترام الآخر السياسي.

وينتقل بنا الكاتب في الفصل الثالث إلى التيار الاشتراكي «الماركسي» معترفًا بصعوبة تحليل هذه الحركة تاريخيًا في مصر إذ أنها ووجهت بكثير من التشويه المتعمد من قبل القوى السياسية المناوئة، فآثرت السرية والتكتم في شكل تنظيمات غير معلنة حتى أن كثيرًا من أدبياتها السياسية والفكرية لا يزال غير معروف بشكل واضح تمامًا حتى اليوم. ومن الجدير بالذكر أن الموقف الماركسي التقليدي من المواطنة كان سلبيًا إذ يعتبرها مفهوما ليبراليًا في الأصل ويركز على الحقوق المدنية والسياسية أكثر من الاقتصادية والاجتماعية، ويعني حماية حقوق الطبقات التي تملك أكثر من مراعاة مصالح الذين لا يملكون. وإذا رجعنا إلى الجذور التاريخية لهذه الحركة في مصر نجد أنها بدأت مع الأجانب الذين وفدوا إلى مصر صر في أوائل القرن العشرين من بلاد اشتد فيها الصراع بين العمل ورأس المال. لذلك بدأ نشاطهم بتأسيس النقابات العمالية الأولى في مصر، ثم بدأ ذلك اليسار العمالى في الالتحام بالعمل الوطني من خلال مشاركته في ثورة 1919، ومن بعدها تكون الحزب الاشتراكي المصرى عام 1921 فطالب بتحرير مصر من الاستعمار وبالتوزيع العادل للثروة وبتحسين أجور العمال. وقبيل ثورة 1952، صدر برنامج الحزب الشيوعى المصرى عام 1951 ليؤكد، ضمن مجموعة توصيات، ضرورة التحرر من الاستعمار الأجنبي، والقضاء على نظام الإقطاع والاحتكار الرأسمالي للأراضي الزراعية وضرورة إقامة ديمقراطية يكون الحكم فيها للشعب بجميع طبقاته، وتعزيز حقوق المرأة وجعل التعليم حقًا لكل مصري. ورغم ذلك، فقد اصطدم هذا التيار بجمال عبد الناصر الذي زج بالفصائل الشيوعية في السجن، ولعدم تحديدهم موقف واضح من ثورة يوليو، قامت معظم القيادات الماركسية بالانضمام فرادى إلى النظام الناصري بدعوى أنه يتحرك نحو تحقيق الاشتراكية. وفي علاقة التيار الماركسي بالمواطنة والديمقراطية فإنه ينحاز للطبقات الشعبية ويطالب بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية في المقام الأول إذ يرى أن الديمقراطية السياسية هي رهن على تحقيق المساواة الاجتماعية. ومن كل

ذلك يرى الكاتب أن اليسار المصرى يعمق من فكرة الديمقراطية الاجتماعية ويؤمن بأن الإنسان هو الوحيد القادر على تفسير العالم وتغييره لصالح أهدافه.

أما عن التيار الناصري، فيبين الفصل الرابع صعوبة تعريف هذا التيار لعدم انطلاقه من أدبيات فكرية وسياسية محددة. ولكن يمكن تعريفها بأنها الحركة التاريخية التي قادها الرئيس جمال عبد الناصر سواء بالسلب أو بالإيجاب طوال الفترة ما بين عامى 1952 و1970.

ويقدم الكاتب الناصرية كظاهرة هي سمة مشتركة بين الانقلابات العسكرية في العالم الثالث والتي تهدف إلى الاستقلال الوطني، أما الناصرية كممارسة فهى تطبيقات وتغييرات استحدثها عبد الناصر في محيط المجتمع المصري. وللناصرية إنجازات مهمة في بلورة مفهوم المواطنة من خلال تدعيم فكرة الجماعة السياسية رغم فقر مستواها في المشاركة الفعلية في العمل السياسي، لذا يطلق على المواطنة في المرحلة الناصرية مصطلح «المواطنة المبتسرة». ورغم ذلك، فقد ربحت قضية المواطنة على يد الناصرية عدة مزايا مثل: الاستقلال الوطني وتحقيق الهوية القومية من خلال تدعيم التماسك الاجتماعي بين المواطنين المصريين وإزالة التمايز بينهم كإلغائها لجميع الألقاب التي تذكرهم بالعهد البائد، وتمصير الاقتصاد. المزية الأخرى كما يراها الكاتب، هي تطبيق ديمقراطية اجتماعية مؤكدة أن الحرية السياسية والحرية الاجتماعية هما وجهان لعملة واحدة وهي أيضًا منتقدة للديمقراطية الليبرالية في فترة ما قبل الثورة والتي كانت تحمي مصالح القلة الثرية فقط. ربحت المواطنة أيضًا ضمان حقوق وحريات المواطنين في الدساتير الناصرية إذ أكدت مساواة المصريين أمام القانون في الحقوق والواجبات ومساواة المرأة بالرجل في الحقوق السياسية، كما دعمتمن مسألة الوحدة الوطنية أيضًا بحيث ألغي أي تمييز بين الأفراد قائم على أساس الجنس أو الأصل أو اللغة أو العقيدة.

وبعد سرده لتيارات فكرية مختلفة أثرت في التاريخ الحديث للساحة السياسية المصرية وفي مفهوم المواطنة، يذهب الكاتب في الباب الثالث ليبين معوقات الممارسة السياسية للمواطنة في الواقع السياسي المصري. ويبدأ الفصل الأول شارحًا لفكرة الدولة التسلطية. فبالرغم من أن الدولة تعتبر الضامن الأول لحقوق وحريات الأفراد في المجتمع إذ أنها تعطيهم صفة المواطنة من خلال منحهم جنسيتها لكن الدولة في العالم الثالث خاصة تكون في كثير من الأحيان العقبة الأساسية أمام نيل هؤلاء الأفراد لحقوقهم بسبب الحكم السلطوى الذي يظهر في احتكار السلطة ومركزيتها. فبالنسبة للنموذج المصري، فإن مصر دولة مركزية منذ قيام الدولة الفرعونية القديمة وقد كانت دائما المركزية هي النواة التي يتمركز حولها البناء الاجتماعي فيتحدد شكل الإنتاج والعلاقات الاجتماعية. ويرى أنصار الدولة المصرية أن أي تصدع في هذه الدولة دائمًا ما يصاحبه انهيار كامل في جميع الوظائف الاجتماعية، أما على الجانب الآخر، فيعتبرها البعض متسلطة على الفرد وخانقة للنمو الاقتصادي، فرغم أن الدستور هو القانون الأعلى في المجتمع السياسي وأن مبدأ سيادة القانون يضمن للأفراد حقوقهم وحرياتهم، فإن التاريخ الحديث المصرى - كما يراها الكاتب - يشهد سيطرة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية مثلما حدث في فترة النظام الملكي والتي اتسم حكمها بالاستبداد وعدم احترام قواعد الحياة الدستورية مما أظهر للمواطن العادي أن السياسة أمر ليس من عمله. في الحقبة الناصرية، فقد فرض حظرًا على تعدد الأحزاب مما أشعر المواطنين بأن التنظيمات الحزبية الموجودة هي مجرد جهاز سلطوي وأداة رقابية وليست قنوات اتصال بين الجماهير والسلطة السياسية. إلى جانب ذلك فالثقافة المدنية نفسها غير مرحبة بفكرة التعددية وقبول الاختلاف وحرية الاعتقاد والرأي، فكل هذه العوائق تحول دون تدعيم مفهوم المواطنة لدى الأفراد.

ثم ينتقل بنا الكاتب في الفصل الثاني إلى المسألة الطائفية وإشكالية الأقليات، فيرى أنه يندر وجود مجتمع متجانس من شتى الأوجه، فلابد أن ينطوي على أقلية ما سواء في الدين أو اللغة أو الأصل القومي أو حتى الطبقة السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية. فمن أهم متطلبات المواطنة هو تصحيح علاقة الأقلية مع الأغلبية في المجتمع نفسه والتخلص من أي خطر طائفي قد يهدد الصالح العام. فالطائفية خطر داهم على أي مجتمع إذ غالبا ما يستخدم الدين كوسيلة لتحقيق أهداف دنيوية ويحرم المرء من حقه في المساواة وفي تعامله مع الدولة والمجتمع في إطار ديمقراطي.

وفي التجربة المصرية، فإن مصر من أكبر البلدان العربية المتجانسة إثنيًا ويتمتع مواطنوها بالمساواة الكاملة بحكم الدستور والقوانين الوضعية. ولكن لم يخل المشهد المصرى من لحظات توتر وصراع خاصة بين المسلمين والأقباط إذ يرى الكاتب أن اشتعال نار الفتنة يرتكز أساسًا على مظاهر التفرقة والشعور بعدم المساواة في الحقوق بين عنصرى الأمة، فمنذ الأربعينيات، ظهرت أمثلة مجحفة بحقوق المسيحيين في تولى المناصب والتعليم ثم في وقت الثورة لم يشغلوا الوظائف السياسية والإدارية والعسكرية والقيادية مما أدى إلى هجرة العديد منهم إلى البلاد الغربية وسموا «أقباط المهجر»، ويرون أن الهموم القبطية تعبر عن مشكلات المواطنة في وطن واحد يجب أن يؤمن بالديمقراطية وأسس الدولة الحديثة. ويعتقد الكاتب بأن مسألة الفتنة الطائفية هي من أخطر العقبات التي تعترض مسيرة المواطنة في مصر وتجب إزالتها من قبل الدولة والقيادات المسيحية والإسلامية إلى جانب المفكرين والباحثين.

يناقش الفصل الثالث أهمية التنشئتين السياسية والاجتماعية للأفراد في الإعلاء من قيمة المواطنة. فالتنشئة السياسية هي التي توجه الأفراد إلى تبنى نظام وسلوك معين، أما التنشئة الاجتماعية فهي مجموعة القيم التي تلازم الفرد طوال حياته والتي تصوغ سلوكه إزاء المجتمع من حوله. ويتشكل ذلك من خلال دور وسائل التنشئة، مثل: الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام والفنون والتي تجعل من الفرد كياناً أكثر إيجابية للمشاركة السياسية في الحياة العامة والتي تؤتى ثمارها من خلال التطور الديمقراطي في المجتمع. فبالنسبة للتعليم وأهميته يذكر الكاتب الدور الرئيسي الذي تلعبه المؤسسات التعليمية في تشكيل السلوك السياسي لدى الأفراد منذ الصغر وفي تطوير الشخصية والموضوعية في التفكير والفكر النقدى والمرونة العقلية. أما من جانب الأحزاب فأهميتها بالغة بالنسبة للتنشئة السياسية إذ تساعد مؤسسات المجتمع الأخرى في التنشئة الديمقراطية ويجب أن يتوافر لدى هذه الأحزاب منهج ديمقراطي أصيل ومرجعية أيديولوجية وفلسفية داعمة لهذا المنهج حتى ينطلق منها الحزب على أساس متين. ويجب أن تتجه نشاطات هذه الأحزاب إلى المجتمع أيضًا لا إلى داخلها فتصبح أقرب إلى نوادى سياسية عقيمة. أما عن دور الإعلام في هذه المنظومة فهو حيوى للغاية إذ يملك القدرة على تغيير اتجاهات وآراء الأفراد من خلال مقدرته العالية في الوصول إلى كل جزء من الوطن بإمكانات مبهرة تاركًا أكبر الأثر على معالم البناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع. ولعل ارتباط الإعلام بالديمقراطية منذ انتشار الصحيفة ثم محطات الإذاعة في أوروبا وأمريكا الشمالية يؤكد أن قوة الإعلام من قوة الديمقراطية وأن الإعلام الحر هو الرئة التي تتنفس من خلالها الديمقراطية مما يجعلها تسمى بالسلطة الرابعة بعد التشريعية والتنفيذية والقضائية. لذلك يرى الكاتب أن التنشئة الجيدة للأفراد وتأكيد حقهم في المعرفة وحرية الرأي والتعبير دون تقييد هو من أفضل السبل لبزوغ رأى عام حى وناضج يؤمن بالمواطنة ويمارسها.

وينتهى الباب الثالث بالفصل الرابع مناقشًا مشكلة الهوية. فيبدأ الكاتب بتعريف المصطلح بأنه بحث كل جماعة عن هويتها داخل الجماعات الكبرى وعن الخصائص التي مساعدته تميزها. وقد انتشر استخدام هذا المصطلح مع فكرة القومية والبحث عن الهوية الثقافية لكل بلد كرد فعل عكسي تجاه النزعة العقلانية الكونية والتي أعطت شرعية لنظريات التوسع الغربي الذي يزعم للشعوب المتأخرة والمتخلفة

ثقافيًا، فجاء مفهوم الهوية الثقافية كـدليل على العمـق الثقـافي للجماعـات المختلفـة. وفي السبعينيات بدأ الحديث عن التعددية الثقافية في ظل عـالم جديـد مشـجع للتعـدد والتميز والاختلاف. إلى جانب فكـرة القوميـة، فالهويـة مرتبطـة أيضًـا بمفهـوم الانتمـاء فهوية المجتمع تمنح أفراده مشاعر الأمن والاستقرار نتيجـة انتمـائهم إلى جسـم أكـبر. ولكن مسألة الهوية تتطلب الإجابـة عن أسـئلة مثـل: من أنـا؟ ومن نحن؟ ولمن يكـون الولاء؟ والإجابات هذه الأسئلة هي التي تحدد الطابع العام للمجتمـع، فـإذا تبـاينت هـذه الإجابات أصبحت هناك أزمة هوية. ففي مصر، مسألة الهوية الوطنية المصرية مقسمة مــا بين فرعونيــة ومتوســطية وعربيــة وإســلامية ولكن يعتقــد الكــاتب أن المفهــوم السوسيولوجي التـاريخي للهويـة هـو الأقـدر على إمـدادنا بتصـور صـحيح لهـا. ويوصـى بـرفض أشـكال التعصـب كافـة لفـرع واحـد من الهويـة دون الآخـر مؤكـدًا أن التطـور والتفاعل للهوية هو من روافد غناها وليس من أسباب إلغائها.

يتخذ الباب الرابع العولمة والمواطنة الغربية موضوع البحث ويبدأ الفصـل الأول بشـرح لمفهوم العولمـة. فقـد احتـل هـذا المفهـوم اهتمـام المحافـل العلميـة ودوائـر صـناعة السياسات واتخاذ القرار على مستوى العالم خاصـة في السـنوات العشـر الأخـيرة من القرن العشرين وبالذات بعد سقوط الاتحـاد السـوفيتي. والعولمـة هي مفهـوم مـركب ومنتشر في الحقول المعرفية كافة بحيث يمكن تعريفها بأنها الفعـل أو التصـرف الـذي من خلاله يصبح الشيء كونيًا وشاملاً للعالم بأكملـه. ورغم أن المصـطلح نشـأ من دون تصور مسبق متكامل لـه وأنـه مـا زال في طـور الاكتمـال فإنـه من المتوقـع أن يكـون العامل الأساسي في توجيه مسار وآفاق الحضارة الإنسـانية في الألفيـة الثالثـة. ولعـل من أهم تجليـات العولمـة النمـو الاقتصـادي والاعتمـاد المتبـادل بين اقتصـادات الـدول واتساع نطاق التبادل التجاري ووحدة أسواق المال. ومن الناحيـة السياسـية فالعولمـة هي أبــرز دليــل على ســقوط الأنظمــة الشــمولية واعتــاد التعدديــة الحزبيــة نموذجًــا للممارسة السياسية. وحتى في مجال العلاقات السياسية بين الدول فقد التزم الجميـع بحـدود القـانون الـدولى وأحكامـه. وفي تجلياتهـا الاتصـالية، أضـحى التـدفق الإعلامي والمعلوماتي الآن هو خير رابط بين البشر في شتى أنحاء العالم مؤديًا إلى أعظم ثورة معرفية في تـاريخ البشـرية. وللعولمـة إسـهامات ثقافيـة أيضًـا في شـكل توحيـد القيم وأنماط التفكير بين مختلف الشعوب ممـا يزيـد من مسـاحة التقـارب والفهم المتبـادل بين البشر. وبالرغم من أن سيطرة اقتصاد السوق الحرة على الاقتصاد وثورة الابتكــار التكنولوجي واختصارًا للمسافات قد أديا إلى ظاهرة العولمة فإن نتائجها السلبية تتضح في تقلص سيادة الدولة وظهور العولمة المضـادة من قبـل بعض الجماعـات المدافعـة عن هوياتها. أما بالنسبة للعلاقة بين العولمـة والمواطنـة فلهـا جـوانب إيجابيـة وأخـرى سلبية: الإيجابية تظهر في سقوط الحـواجز في مجـال الاتصـال، أمـا السـلبية فهي في محو الهوية الثقافية لكل جماعة وفي سياسات التحريـر الاقتصـادي والـتي أثـرت سـلبًا على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لبعض الأفراد في بلاد متعددة. ولكن يؤكد الكـاتب أن المواطنة هي العضوية الكاملة في الدولة إذ تمنح المواطنين بعض الحقوق وتفـرض عليهم بعض الواجبات.فالمواطنة هي أساس الشرعية السياسية وهي مصـدر العلاقـات الاجتماعيـة إذ يخضـع الجميـع للنظـام السياسـي نفسـه. وفي ظـل العولمـة، أصـبحت المواطنــة تتخطى نطــاق الدولــة إذ ظهــرت المواطنــة الثقافيــة والبيئيــة والعالميــة والسياحية لتؤكد اتفاقًا عالميًا عامًا وهو أن هناك حقوقًا إنسانية عالميـة ينبغي تطبيقهـا بغض النظر عن تنوع المجتمعات واختلاف الثقافات.

وننتقل في الفصل الثاني إلى العلاقات بين العولمة والدولة القومية وظاهرة الاتحادات الإقليمية. فبالنظر إلى تـأثير العولمـة على مفهـوم الـدول القوميـة نـرى أنهـا من أكـبر المتضـررين من صـعود العولمـة واتسـاع نطاقهـا إذ تضـعف من الاسـتقرار الاجتمـاعي والسياسي داخل المجتمع من خلال فقد الدولة القوميـة لكثـير ممـا كـانت تباشـره من وظائف وصلاحيات. فمن مظاهر الفشل وإضعاف الاسـتقلالية القوميـة ظهـور حركـات المعارضة التي تتبع الأساليب السلمية أو المسـلحة والـتي اكتسـبت بعـدًا دوليًـا بفضـل العولمة مشكلة بـذلك تحـديًا فعـالاً لحكوماتهـا. ولـذلك، فـإن الدولـة القوميـة في ظـل

العولمة أصبحت تواجه عدة قيود على قدراتها في صياغة سياساتها الداخلية والخارجية وفى تنفيذها وطريقة قيامها بذلك في ظل تعدد علاقات القوة في المجتمع السياسي.

وبالنظر إلى الناحية الاقتصادية، نجد أن العولمة هي عملة ذات وجهين إذ تضعف من شرعية الدولة وتقلص دورها الاجتماعي بينما تدعم جماعات معينة مثل رجال الأعمال وممثلي الشركات الأجنبية المرغوبين في سوق العمل العالمي على الجانب الآخر. ولكل ما سبق تأثيره البالغ على مبدأ المواطنة إذ أن المواطنة القومية الآن باتت تعيش حالة أزمة إثر ضعف الرابطة بين المواطن وبلده والذي يظهر جليًا في حالة المهاجرين يعانون من ضعف هذه الرابطة سواء في بلادهم الأصلية أو في الدول الجديدة التي هاجروا إليها مما يجعل البعض يرى الحل في مفاهيم مثل المواطنة العالمية أو مواطنة ما بعد القومية. ثم ينتقل الكاتب إلى مرحلة ما بعد الحرب الباردة والتي شهدت دعاوى قومية لتوحيد العالم وصهره في ثقافة كونية واحدة مما أدى إلى إقامة تكتلات اقتصادية وسياسية إقليمية للتكيف مع عصر العولمة إيمانًا منهم بأن المردود الاقتصادي للجماعة أكبر بكثير من الأداء الفردي للدول. ورغم أن هذا الفكر كان بمثابة ضربة قاصمة للبناء الأيديولوجي المستقر في المجتمعات ومضعفًا لهوياتها، لكن تجربة الاتحاد الأوروبي هي من أكبر التجارب اكتمالاً سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وهي في تحسن دائم. ويأتي ذلك من إيمان دول الاتحاد بأن التكامل الإقليمي الفعال والشامل والذي يستبدل مفهوم الانتماء المرتكز على الأمة بفكرة حقوق الإنسان المتخطية للحدود القومية سينتج مواطنًا أوروبيًا جديدًا ينظر للمواطنة من زاوية التضمين والتكامل الإقليمي وليس الإقصاء.

أما عن الفصل الثالث، فيشرح المواطنة العالمية وبروز المجتمع المدنى العالمي. فيرى الكاتب أن ظهور ثقافة سياسية عالمية جديدة هو من أبرز إيجابيات العولمة والتي ظهرت في أعقاب بزوغ المجتمع المدني العالمي خلال التسعينيات من القرن العشرين، فانتشرت بذلك منظمات غير حكومية تبنت قيمًا إنسانية جديدة وتهتم قضايا البشرية جمعاء مثل قضايا حقوق الإنسان، والسكان، والمرأة، والبيئة، والعنصرية إلى غير ذلك. وقد أدى ذلك إلى إمكانية تحقيق مواطنة عالمية بدلاً من المواطنة الوطنية ذات الهوية المحلية المحدودة دافعة البشرية بذلك إلى النظر إلى ذاتها ككتلة واحدة وذات مصير مشترك في ظل قيم إنسانية عميقة ومشتركة تتخطى الخصوصيات الحضارية، أما عن ظهور مجتمع مدني عالمي فيظهر ذلك في شكل المؤسسات المدنية القومية التي يتعدى نشاطها الحدود السياسية أو الجغرافية لتدافع عن قضايا ذات سات عالمية. ولكن لا يمكننا القول بأن مضامين العولمة كلها ذات طابع إيجابي إذ تواجهها عقبات عدة مثل الفروق الشاسعة بين الشمال والجنوب وتفاوت معدلات التطور بين الدول المتقدمة تكنولوجيًا وغيرها من الدول الناشئة صناعيًا إلى جانب انتشار موجات الإرهاب الذي تمارسه جماعات أيديولوجية مختلفة في العالم، لذا، فإن التقدم الفعلى نحو تحقيق مواطنة عالمية يعتمد على ضرورة تقوية المؤسسات العالمية كالأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الدولية ووضع تصورات واضحة لشكل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن للمجتمع الدولى التمسك بها وتطبيقها. ورغم العقبات، تظهر تجليات المجتمع المدني العالمي واضحة في شكل المنظمات غير الحكومية والتي تجاوزت الإطار الوطني واخترقت الحدود الجغرافية القومية وأيضًا في شكل الحركات الاجتماعية والتي يلتف حولها مجموعات من البشر لهم اهتمامات مشتركة ويهدفون إلى تحقيق تغيير اجتماعي مؤثر من خلال التعبئة الشعبية. وهذه الحركات هي بالأساس مناهضة للعولمة الرأسمالية. لذلك كثيرًا ما ترفع شعارات مثل «الإنسان قبل الأرباح» و «عالمنا ليس للبيع»، ورغم أن هذه الحركات لم تمتلك بعد برنامج عمل محدد الأهداف لكنها قادرة على توحيد الرأى العام تجاه بناء سياسات تخدم المواطنين.

يحمل الباب الخامس والأخير من هذه الدراسة عنوان «العولمة والمواطنة المصرية» محللاً العلاقة بينهما إذ يبدأ الفصل الأول مناقشا للفكر المصري المعاصر وموقفه من

ظاهرة العولمة. شأننا شأن كل دول العالم، فإن مصر تتعرض لتأثيرات هـذه الظـاهرة على الأصـعدة كافـة، ولكن يؤكـد الكـاتب أن العولمـة تظهـر في كـل مجتمـع حسـب خصائصه الثقافية وتكوينه الاجتماعي وتتفاعـل مـع سياسـات دولتـه. وبمـا أن المجتمـع المصرى هو مجتمع مركب وصاحب إرث حضاري متنوع، فيشـير الكـاتب إلي المواقـف المختلفة للتيارات الأساسية في الفكـر السياسـي المصـرى من العولمـة وآثارهـا على المواطنة المصرية وهي: اليساري والإسلامي والليبرالي.

فنجد أن التيارين اليساري والإسلامي يتخـذان موقفًـا متحفظًـا وأحيانًـا معاديًـا للعولمـة بينما تقف القوى الليبرالية موقف المشجع لها والمتفائل بها. فاليسار المصرى يرى أن العولمة تطوى في تأثيراتها مخاطر عديدة على الشعوب غير الأوروبية بوجه خـاص من حيث آثارهـا السـلبية المتوقعـة على الاقتصـاد المصـرى ونسـيج العلاقـات الاجتماعيـة وحقوق المواطنين السياسية والمدنية والحضارية فيرون أنها مجـرد تطـور للرأسـمالية المعاصـرة تهـدف إلى مضـاعفة وتعميـق الفجـوة بين بلـدان الرأسـمالية المتقدمـة المستقطبة وبلدان العالم النامي. أما التيار الإسلامي، فرغم اعترافه بالجانب الإيجـابي للعولمة لاتساع التواصل الإنساني بين البشر من خلال الثـورة المعلوماتيـة والاتصـالية، لكنه غالبًا ما يرى أنها شكل من أشـكال رغبـة الولايـات المتحـدة للسـيطرة المنفـردة على باقي الدول معطية لنفسها الحق في وضع معايير حقوق الإنسـان وحـق التفـتيش على الدول والتدخل بكل أنواعه بسياسة ازدواجية المعايير. بل ويرى بعض مفكرى هذا التيار أن العولمـة في أساسـها هي اسـتكمال للمشـروع الاسـتعماري الغـربي للهيمنـة الاقتصادية والسياسية على العالم. ويرى بعضهم أيضًا أن العولمة هي سلاح موجه ضـد الإسلام بالدرجة الأولى إذ أن العولمة الغربيـة تريـد أن تفـرض نفسـها كبـديل للإسـلام صـاحب الـدعوة العالميـة، وأن العولمـة تحمـل في جوهرهـا الثقافـة الغربيـة محاولـة تعميمها على الساحة العالميـة. وعلى العكس، فـإن التيـار الليـبرالي متحمس للفـرص التي تتيحهـا العولمـة في مجـالات الاسـتثمار الأجنـبي والاسـتقرار السياسـى وتكـريس حقوق الإنسان وبناء الخبرات التكنولوجية والمعلوماتية. ويرى أنها نتيجة طبيعية لحركـة التاريخ وأنها تدعم الاندماج والترابط في أوضاع الاقتصاد العالمي والانفتاح على العالم، ولكن يجب على مصر أن تأخذ بنظم صارمة للانضـباط المـالي والقـانوني السـليم وأن توفر مناخًا سياسيًا وتشريعياً يمكن المواطن من ممارسة حقوقـه وواجباتـه السياسـية والاقتصادية.

أما الفصل الثاني فيظهر لنا موقف الدولة المصرية من تحديات العولمـة. فمن الناحيـة السياسية، فإن العولمة تطـرح ضـرورة انتقـال الحكم إلى الشـكل الـديمقراطي الـذي يحترم حقوق الإنسان وتتداول فيه السلطة بين الأحزاب السياسـية في انتخابـات حـرة ونزيهـة. وعلى المسـتوى المصـري، فـإن قضـية الإصـلاح السياسـي الـديمقراطي قـد شغلت مساحة كبيرة في الحوار المصرى العام. ورغم أن القوى الغربيـة المتمثلـة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا تؤكـد دائمًـا ضـرورة تحـول الأنظمـة السياسـية في دول الشرق الأوسـط نحـو الديمقراطيـة معللـة السـبب في ذلـك بـأن غيـاب الأنظمـة الديمقراطية في المنطقة هو ما أدى إلى التطرف والإرهاب المتسـببين في اعتـداءات 11 سبتمبر 2001، لكن الحزب الوطني الديمقراطي في مصر يرى أن عملية الإصـلاح هي من صميم السـيادة الوطنيـة وأن نتـائج هـذه العمليـة يجب أن تسـتند إلى التقاليـد والخصـائص والأدوات المصـرية الخالصـة. ويعتـبر الحـزب الوطـنى أيضًـا أن قضـية المواطنة مهمة وحيوية للإصلاح الاقتصادي والاجتمـاعي والسياسـي، فـيرى أن لتـدعيم قيمـة المواطنـة، يجب على الدولـة أن تـوفر مناخًـا سياسـيًا وتشـريعيًا وإداريًـا يمكن المواطن من أداء دوره في عملية التنمية، وأن تحدث من نظم الإدارة المحلية لتشجيع المـواطن على المشـاركة في تنميـة مجتمعـه المحلي. أمـا على الصـعيد الاقتصـادي، فالعولمة الاقتصادية تؤكد ضرورة الانفتاح الاقتصـادي المتبـادل والانـدماج في الاقتصـاد العالمي، لذلك فالاقتصاد المصرى متجـه نحـو الانفتـاح على العـالم الخـارجي من خلال التحرير المتزايد للتجارة ونقل مركز القوة الاقتصادي من الدولـة إلى القطـاع الخـاص. ولكن للعولمة انعكاساتها السلبية على مستويات التشغيل في سـوق العمـل المصـرية

في ظل سياسة خصخصة المشروعات العامة والـتي أدت إلى تقليص العمالـة الزائـدة والزيادة في معدلات البطالة، فإن العولمـة الاقتصـادية تخـدم مصـالح صـفوة محـدودة العدد بشكل أكبر في عمليات الإنتاج والتراكم الرأسمالي.

يوضح الفصل الثالث شكل المجتمع المـدني المصـري في ظـل التحـولات في مفـاهيم الهوية والانتماء، ويشرح لنا الكـاتب أن في الفـترة الأخـيرة، شـهدت مصـر صـحوة في المجتمع المدني من خلال المنظمات الأهلية والـتي تـرعى التنميـة الاجتماعيـة والبيئيـة للمجتمع بجانب حقوق الإنسان والمرأة والسكان. وتعتـبر مؤسسـات المجتمـع المـدني الإطـار الأمثـل لإشـاعة الثقافـة المدنيـة في المجتمـع وتربيـة المواطـنين عمليًـا على الممارسـة الديمقراطيـة والتسـامح والعقلانيـة، فـالمجتمع المـدني هـو سـاحة لتقـييم التيارات الفكرية والسياسية عن نفسها. ويتمنى الكاتب من المجتمـع المـدني في ظـل العولمة أن ينظر دائماً إلى الأمور نظرة كلية شاملة واعيـاً أن مشـكلات المجتمـع تقـع في كل مترابط مع الأبعاد الإقليمية والدولية وليست محكومـة فقـط بالإطـار القـومي. ويرى أن العولمة الثقافية تعكس رغبة القوى الكبرى المتحكمة في العولمة في بســط هيمنتها على العـالم ونشـر ثقافـة واحـدة محـددة من خلال السـيطرة على القطاعـات والشـبكات الاقتصـادية والثقافيـة والإعلاميـة. وبمـا أن الثقافـة تعـد تلخيصًـا للصـفات الإبداعية والاجتماعية والسلوكية والعقيدية التي تميز مجتمعًا عن آخـر، حيث يعـد البعـد الثقافي من أكثر المؤثرات على هوية الفرد والجماعـة معًـا، فيحـذر الكـاتب من خطـر التطبيق غير الواعي لثقافة العولمة وخطر الاختراق الثقافي الغربي السمات على حق التنوع الثقافي. فالعولمة لا تحترم مبدأ السيادة الثقافية وتسـعى إلى تـذويب الثقافـات الإنسانية المختلفة واستبدالها بثقافة ذات طابع أحـادي بقيم ومعـايير موحـدة. وبـالنظر إلى الكيان الثقافى المصرى وخصوصيته نجد أن خطورة تأثيرات العولمة الثقافية عليه تكمن في نزوع المجتمع المصرى نحو الشكلانية والجمود خاصة أن ثقافـة الصـورة هي المعبر الحقيقي عن العولمة الثقافية، ونزوعه للاستهلاكية، وانحسار مستوى المشاركة نتيجة شعور الأجيال الشابة بالاغتراب وتـراخى الـولاء القـومي. لـذا، فيجب على قـوى المجتمـع توسـيع سـاحة العمـل الأهلى وزيـادة الإنتـاج والمشـاركة والإبـداع بـدلاً من الاستهلاك والتلقى والمحاكاة.

وأخـيرًا ينـاقش الفصـل الرابـع قضـية المواطنـة المصـرية وإشـكالية الحمايـة الدوليـة للأقليات الدينية. إن هذه العلاقة – وفقًـا لمـا يـراه الكـاتب – لا تتعلـق بالـدين بالدرجـة الأولى ولكن تتـدخل مباشـرة في الشـأن الـداخلي للـدول وهـدفها إذابـة الخصوصـيات القومية فيها تمهيـدًا لإحلال المجتمـع العـالمي بـالمعنى الغـربي – وخاصـة الأمـريكي - محلها والذي تتلاشى فيه الثقافات الوطنية وتسيطر عليه القيم والـرؤى الغربيـة. فلقـد كـان التوظيـف السياسـي للأديـان من أقـوى المحـددات للعلاقـات الدوليـة منـذ نشـأة الإمبراطورية الرومانية حتى استبدالها «بالإمبراطورية الأمريكية» في عالمنـا الحاضـر. فلطالما استهدف الغرب الاستعماري محاربة العالم العربي الإسلامي من خلال تفــتيت علاقاتـه الاجتماعيـة الداخليـة وتفكيكهـا إلى هويـات أكـثر تنوعًـا. ففي مرحلـة الاحتلال البريطـاني لمصـر، رفـع شـعار حمايـة الأقليـات الأجنبيـة والدينيـة لتـأجيج الانشـقاقات الطائفية. وفي حاضرنا اليوم، ترفـع الولايـات المتحـدة الشـعار نفسـه مسـتخدمة إيـاه كمظلة للتدخل في شئون الدول الأخرى بهدف إقامة أنظمـة ديمقراطيـة تتماشـى مـع اقتصادات السـوق، ففي عـام 1990، استصـدرت إعلانًـا من الأمم المتحـدة ينص على متابعة الولايات المتحدة لشئون الأقليات بنفسـها دون الرجـوع للأمم المتحـدة، ويحـذر الكاتب من خطر تلك التدخلات على المواطنة، إذ يرى أن الخطاب عن الأقليات يرسخ فكـرة تجزيئيـة للمجتمـع، بينمـا تهـدف المواطنـة إلى مسـاواة الجميـع في الحقـوق والواجبات. وتظهر سياسة الكيل بمكيالين التي ينتهجهـا الغـرب تجـاه حقـوق الأقليـات الدينية في العالم، ففى الوقت الذي يدافع عن تلك الحقوق في المشـرق لا يكـاد يقيم وزناً لحقوق الأقليات المسلمة في بلاده. وعلى الصعيد المصري، فـإن أزمـة المواطنـة هي نتيجة تراجع التيار الوطني الذي يحتضن الـدينين في وطن واحـد وظهـور التيـارات الدينية المميزة بين المواطنين على أساس الدين، فيؤكد الكاتب أن المرجعية الحقيقية

في الوطن يجب أن تظل هي «الوطنية» و «حقوق المواطنة» وأنـه يجب على الدولـة أن تكفل للمواطن حقه السياسي المتساوى مع الآخرين للخروج من تلك الأزمة.

وفي نهاية دراسته البحثيـة، يلخص الكـاتب في خاتمتهـا النتـائج الـتي سـبق ذكرهـا من خلال أبواب هذه الدراسة الخمسة. فيرى أن مفهوم المواطنة على الصعيد الغـربي قـد مر بعدة مراحل بداية من الإغريق القـدماء وحـتى تطـوره بشـكله الحـديث في القـرن العشرين ويناقش تأثير الظواهر الجديدة مثـل التعدديـة الثقافيـة على تطـور المفهـوم، وأن مفهـوم المواطنـة في الفكـر السياسـي المصـرى متبـاين عنـد التيـارات الفكريـة الرئيسية: الليـبرالى والإسـلامي والاشـتراكي. ويحـذر من الأخـذ بالمواطنـة كشـكل بلا مضمون ويؤكد أهمية دور الدولة في ضان حقـوق وحريـات المواطـنين في الممارسـة السياسية والمشاركة المجتمعية. ويرى أن المسألة الطائفية في مصر هي نتيجة شعور الأقلية القبطية بتعرضها لتمييز في مجالات مختلفة لذا يحـذر من الانجـذاب للشـعارات الطائفية سواء من قبل الأقباط أو المسلمين، بل على العكس، فـإن الإصـلاح يجب أن يقوم على أسس وطنية وعلمية وحضارية للحفاظ على وحـدة مصـر الوطنيـة. وينتقـل ليؤكـد ظهـور صـور جديـدة للمواطنـة في ظـل العولمـة والـتي أضـعفت من سـلطة وصلاحيات الدولة القومية. لذا فإن تشجيع المشاركة الاجتماعية والسياسية للمواطـنين هو من أبرز الحلول للقضاء على حالـة الاغـتراب الـتي يمكن أن يعيشـها المـواطن في علاقته بمؤسسات الدولة.

لقـد قـدم الكـاتب «قايـد ديـاب» من خلال دراسـته البحثيـة المتعمقـة تحت عنـوان (المواطنة والعولمة: تساؤل الـزمن الصـعب) العلاقـة القائمـة بين مفهـومين في غايـة الأهمية في تشكيل المجتمعات في عالمنا المعاصر إذ أن المواطنة والعولمة قـد شـغلا الساحات الفكرية في الآونة الأخيرة بشكل ملحوظ في مختلف دول العالم لخطورتهما في تشكيل العلاقة بين الفرد ومجتمعه. فعبر خمسة أبواب، عبر الكـاتب عن المنظـور التاريخي لمفهوم المواطنة في الغرب وفي مصر وكيفية تطور هـذا المفهـوم في ظـل عصر العولمة وما تفرضه من تحـولات عالميـة. ويتسـم أسـلوب الكـاتب بالوضـوح من خلال تقسيم أبواب الكتاب إلى فصول ذات عناوين لمواضيع محددة مسـتخدمًا أسـلوبًا لغويًـا يـتراوح مـا بين المصـطلحات الأكاديميـة والشـرح المبسـط لهـا وإعطـاء الأمثلـة الموضحة لأفكاره بشكل أقرب للواقع.

الهوامش:

د. قايد دياب. المواطنة والعولمة: تساؤل الزمن الصعب. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007.

العولمة وقضايا المرأة والعمل

عرض: منى عزت

«العولمة وقضايا المرأة والعمل» هو عنوان الكتاب الصادر عن مركز البحوث والدراسات الاجتماعية – كلية الآداب - جامعة القاهرة في العام 2002، وأعد تحرير الكتاب الأستاذ الدكتور عبد الباسط عبد المعطى والأستاذة الدكتورة اعتماد علام، ويقع الكتاب في أربعة أبواب تتضمن ست عشرة دراسة هي أعمال الندوة العلمية لمركز الدراسات والبحوث والخدمات المتكاملة بكلية البنات، جامعة عين شمس، و تناولت أربعة محاور على التوالي : المرأة والمشاركة السياسية، المرأة وسوق العمل، المرأة والمجتمع المدني، وأخيرًا المرأة والتنمية.

رغم مرور ثماني سنوات علي صدور هذا الكتاب لكنه لا يزال يحتفظ بأهميته وبضرورة الإطلاع على الدراسات التي أعدتها مجموعة من الباحثين والباحثات ناقشت قضايا أساسية تخص النساء ولا تزال مثار جدل حتى الآن، فضلاً عن أن هذه الدراسات تحتاج إلى مزيد من إلقاء الضوء عليها وعلى ما خرجت به من نتائج وتوصيات أغلبها للأسف لم يخرج لحيز التنفيذ ولم تلتفت له بدرجة كافية جميع الأطراف المعنية .

تناول الباب الأول ثلاثة فصول حول المشاركة السياسية للمرأة، فجاء الفصل الأول بعنوان «المرأة في المشاركة السياسية بين النصوص التشريعية والواقع الاجتماعي» وهي دراسة للدكتورة سهير عبد المنعم إسماعيل، قدمت عرضًا للأطر التشريعية المتعلقة بحماية حق المرأة في المشاركة السياسية، وأوضحت كيف أن تلك الأطر لا تضمن تمتع المرأة بالحقوق الواردة بها، نظرًا لمعوقات عديدة منها شخصية ومجتمعية تتشابه، لتجعل للمرأة وضعية اجتماعية دونية بالنسبة للرجل، وهو ما يعد من أهم معوقات حصول المرأة ليس فحسب على حقوقها السياسية، بل على أي من حقوقها باعتبارها إنسانًا.

نظرًا لأن المشاركة السياسية بالنسبة للمرأة هي القاطرة لحماية حقوقها جميعًا، وتحقق لها مشاركتها الفعالة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهو ما يتطلب تعديلاً تشريعيًا لإعمال حق المرأة في الحصول على نسبة من المقاعد في المجالس النيابية، وفي مراكز صنع القرار كإجراءات خاصة تمثل مرحلة انتقالية لتخطى ظروف عدم المساواة.

طالبت الباحثة بنظام أمثل للانتخاب يحقق مزيدًا من المشاركة الفعالة للمرأة وانحازت إلى النظام الانتخابي الألماني الذي يجمع بين نظام الانتخاب بالقائمة ونظام الانتخاب الفردي، مع تعديل قانون الأحزاب بإعطاء حصة للمرأة على قوائم الأحزاب مع تقرير حوافز للأحزاب ترتبط بعدد أعضاء الحزب .

ترى الباحثة أن هذا الإجراء السابق يجب أن يسانده ما يلي:

أولاً: وعى عام بقضايا المرأة وبالثقافة الديمقراطية التي تعضد قيمة المساواة وأهمية المشاركة السياسية للرجال والنساء على حد سواء لمواجهة ميراث من السلبية يتطلب تفعيل المناخ الديمقراطي بصورة أكثر ايجابية.

ثانيًا: الاهتمام بتوفير إطار لإعمال حقوق المرأة جميعًا على مستوى الممارسة بما يساهم في تنمية قدرات المرأة والارتفاع بخصائصها العلمية والعملية لإعدادها إعدادًا

سليمًا لأداء دورها الرئيسي في إعداد الأجيال، وفي المواطنة الفعالة لمواجهة تحـديات المستقبل كبداية مهمة لتحديث مصر.

تضمن الفصل الثاني دراسة بعنوان «دور المرأة في المشاركة السياسية: دراسـة على عينة من المشتغلات بالعمل السياسي بمحافظة الشـرقية» للـدكتور أسـامة إسـماعيل عبد البـاري كشـفت هـذه الدراسـة عن انخفـاض مسـتويات المشـاركة السياسـية بين الرجال عامة وبالتـالى ضـعف المشـاركة السياسـية للنسـاء، لكن هـذا لم يمنـع ظهـور حركـة نسـائية مصـرية تلعب دورًا إيجابيًـا على المسـتوى السياسـي تبنتـه الصـفوات النسـائية في المجتمـع المصـري، لكن لا تـزال أمـام هـذه الحركـة الكثـير حـتى تثمـر مشاركة سياسية فعالة للمرأة.

على مستوى دوافع المرأة لكي تشارك سياسيًا فقد اتضـح أن الـدافع الرئيسـي يتمثـل في محاولة لإثبات كيان ووجود المـرأة على المسـتوى الاجتمـاعي والسياسـي، وتغيـير نظرة المجتمع للمرأة على أن كيانها منزلهـا وأسـرتها فحسـب، وقـد سـاعد على ذلـك تطور وضع ومكانة المرأة بفعل عوامل التعليم والعمل الذي انعكس على اتساع محيط علاقتها الاجتماعية، وأثر ذلك إيجابيًا على مستوى الوعي لديها.

أما على مستوى المعوقات أمام المرأة التي تحـول دونهـا ودون المشـاركة السياسـية فقد أكدت الدراسـة تبرئـة سـاحة المشـرع القـانوني والـدين من الحيلولـة بين المـرأة والمشاركة السياسية، وتمثلت هذه المعوقات في القيم الاجتماعية والثقافيـة السـائدة في المجتمع والناتجة عن القصـور في الـوعي السياسـي داخـل المجتمـع بصـفة عامـة وعند المرأة بصـفة خاصـة، فضـلاً عن العقليـة الجماعيـة الـتي تنظـر للمـرأة من خلال العقيدة الراسخة في إطار الجانب البيولوجي فحسب والازدواجية الفكرية الـتي يعـاني منها المثقفون.

في ضوء هذه المعطيات الواقعيـة فـان مسـتقبل المشـاركة السياسـية للمـرأة مـازال أمامه وقت طويل حتى يمكن القـول بوجـود دور سياسـي فعـال للمـرأة على مسـتوى المجتمع نظرًا لأن معوقات هذا المستقبل ليسـت عوامـل ماديـة بقـدر مـا هي عوامـل اجتماعية وثقافية لا يمكن تغييرها بين يوم وليلة.

حمل الفصل الثالث عنوان "انحسـار المشـاركة السياسـية للمـرأة المصـرية في صـنع القرار السياسي (مؤشرات ومحددات) «للـدكتور محمـود مصـطفى كمـال»، وخلصـت الدراسة إلى وجود انخفاض حاد في تمثيل المـرأة في البرلمـان سـواء على المسـتوى القومي أو وفقًا للمقارنات الدولية وذلـك في مجلسـي الشـعب والشـورى والمجـالس المحلية والمواقع الوزارية والحزبيـة، في حين يتحسـن قليلاً في مجـال العمـل النقـابي وخاصـة العضـوية، ومجـال العمـل في السياسـية الخارجيـة، من ناحيـة أخـرى يكشـف التحليل عن محدودية تداول التمثيل السياسي واحتكار البعض لتلك المواقع عـبر فـترة طويلة وضعف هذا التمثيل إقليميًـا «الوجـه البحـري - الوجـه القبلى لصـالح الأول»، أو على المتصل الحضري والريفي لصالح الأول.

وعلى الرغم من إسهام البرلمانيـات في مناقشـة السياسـات العامـة فـإن مسـاهمتهن محدودة في النشاطات البرلمانية الأولى وخاصة الاستجوابات، ومن ناحية أخرى كشف التحليل عن ارتباط ممارسة بعض البرلمانيات بالجذور العائلية ذات التاريخ السياسي.

بصفة عامة يرتبط انحسار المشاركة السياسـية للمـرأة في مواقـع صـنع واتخاذ القرار السياسي بالعوامل التالية:

1. الموروثـات الثقافيـة التقليديـة بمـا في ذلـك نمـط التنشـئة والمرجعيـات الثقافيـة المفسرة لتوزيع الأدوار والصراع فيما بينها والموجه لهذا التوزيع وسيادة ثقافـة التميـيز العامة والحزبية والإعلامية.

2. نمط النظام الانتخابي ارتباطا بالمتغيرات الاقتصادية.

3. الانتهـاء الطبقي والـوعي السياسـي ارتباطـًـا بنمـط الأدوار وتوزيعهـا وفقـًـا للطبقـة، ونسبة الأمية، وطبيعة الأداء البرلماني للمرأة وخبراتها ومهاراتها، إضافة إلى ذلـك فـإن مناخ التحولات العالميـة الراهنـة أو العولمـة سـوف ينعكس ضـمن تأثيراتهـا، في ضـوء المتغيرات القطرية على وضع المـرأة ومن ثم مشـاركتها السياسـية والـتي تحتـاج إلى دراسات أخري.

ركز الباب الثاني على «المرأة في سوق العمل» من خلال أربعة فصول تطرقت لعـدد من القضايا المهمة منها «العولمة ومشاركة المرأة في سوق العمل الرسـمي: مقاربـة نظريـة ومنهجيـة» للـدكتورة اعتمـاد محمـد علام، وهـدفت الدراسـة إلى التعـرف على أوضاع المرأة في المشهد العالمي الذي تحركـه عمليـة العولمـة، وتـداعياتها على هـذا المشهد والسياسـيات والمـداخل الحديثـة الـتي تنتهجهـا الـدول المتقدمـة في مواجهة التداعيات السلبية لعملية العولمة بمـا يحقـق الوجـود القـوى في السـوق العالميـة، ولا يتأتى هذا إلا باتجاه هذه الـدول إلى تبـنى مـداخل نظريـة جديـدة تهتم بتعظيم المـوارد البشرية من خلال سياسـيات التـدريب التحـويلي وإعـادة التـدريب للقـوة العاملـة بهـا، واتخاذ جميع الوسائل التي تضمن تعظيم دور المـرأة في سـوق العمـل، أيضـًـا ناقشـت الباحثة كيف تراجعت مصطلحات اقتصادية ظلت إلى وقت قريب معاملات يقاس عليها معدل الإنتاج والدخل القومي ونظرًا لأن هذه المعاملات أغفلت قيمة الوقت الذي تقوم به المـرأة في ممارسـة أنشـطة ذات طـابع اقتصـادي سـواء داخـل محيـط الأسـرة أو خارجها، كان ضروريًا أن يعاد صياغة مفهوم العمل ليضم جميـع النشـاطات الاقتصـادية المأجورة وغير المأجورة لاسيما التي تؤديها المرأة.

كما أبرز هذا الفصل مداخل نظرية مهمة يتبناها المخططون في الدول المتقدمة، منهـا مدخل نوعية الحياة ببعديه الذاتي والموضوعي، وانعكـاس هـذا كلـه على تعظيم الـدور الاقتصادي للمرأة، إضافة إلى مـدخل المشـاركة والـذي يقـوم على عـدم التفرقـة في تقدير الإنتاج الاقتصادي بين الرجل والمرأة.

كما يعرض الفصل لعدد من السياسات والمداخل الخاصة بتفعيل دور المـرأة في ظـل التغيرين الكمي والكيفي في سوق العمل بفعل الثورة الميكرو إلكترونية.

أثارت الدراسة قضية على قدر كبـير من الأهميـة وهي مسـاهمة المـرأة المصـرية في سوق العمل بمفهومه الجديد،وذلك من خلال الرجـوع إلى بعض المؤشـرات الإحصـائية التي تعكس التحول في مشاركة المرأة، حيث تعكس هذه المؤشـرات اقتحـام المـرأة مجـالات عمـل جديـدة ذات مهـارة متخصصـة «الحاسـبات الالكترونيـة والاتصـالات والهندسة»، كما دخلت المـرأة مجـالات كـانت مقصـورة على الرجـال مثـل «مشـغلى السفن والطائرات وفنييها».

وعن «المـرأة وسـوق العمـل في ضـوء التشـريعات المصـرية» أعـدت الدكتورة «سحر مصطفى حافظ» دراسة قسمت فيهـا تشـريعات العمـل التي تنظم حق مساواة المرأة في العمل إلى قسمين:

القسم الأول: تشـريعات لا تتسـم بالتفرقـة ضـد المـرأة في مجـال المسـاواة وفي تشجيع فرص متكافئة وضمانات متسـاوية دون أي تمييـز تشـريعي، ولا يشـوبها قصـور

تشريعي لكن تقف أمام تطبيقها صعوبات ومعوقات تحول دون ممارستها للحقوق المتساوية في مجال العمل الواردة فيها لأسباب اقتصادية أو عوامل اجتماعية وثقافية أو لتصور غياب للوعي العام، مما ترتب على ذلك فجوة بين التشريع والتطبيق أو القانون والواقع في كفالة حق المساواة للمرأة المصرية في العمل أطلق عليها «تمييز تطبيقي» وهي المعوقات التنظيمية والمجتمعية.

القسم الثاني: تشريعات تتسم بالتفرقة ضد المرأة ويشوبها قصور قانوني وذات تمييز تشريعي، فعلى الرغم من وجود المبدأ الإنساني المهم في الدستور المصرى «مبدأ المساواة بين المواطنين دون تمييز» وانعكاس قيمة العدالة حيث إن المصريين جميعا متساوون أمام القانون لا تفرقة بينهم ودون تمييز، لكن مازالت التفرقة القانونية والتمييز التشريعي سائدين، فيحيل الدستور المصرى لتعزيز هذه الحقوق إلى قوانين وتشريعات أخرى وتنظيمها، ومن خلال عملية الإحالة هذه تفقد النصوص الدستورية مضمون المساواة الفعلية بين الجنسين سواء رجلاً أو امرأة، فنجد كثيرًا من التشريعات والقوانين لا تعترف بالمرأة كإنسان له حقوق وعليه واجبات مما يجعلها غير قادرة على المشاركة الحقيقية في التنمية الشاملة للمجتمع المصري.

حاولت الدكتورة إجلال إسماعيل حلمي الإجابة عن سؤال حول «إعادة الهيكلة الرأسمالية : تمكين أو تهميش للمرأة المصرية؟» واستخدمت دراسة حالة لعينة من المستفيدات من الصندوق الاجتماعي.

يتضح من دراسة الحالة أن هناك وعيًا بأن لدى المرأة مشكلة اقتصادية نتيجة انخفاض راتب الزوج أو المعاش وأن الحل يكمن في اشتغالها بالعمل الحر وإن تكون سيدة أعمال ، ولكن عدم وجود رأس المال المناسب دفعها للسعى إلى مصادر خارجية للحصول على قرض من الصندوق الاجتماعي، وكانت مفردات دراسة الحالة مدركات لأهمية الابتكار والقدرة على المبادرة والإقدام على إحداث تغير في أسلوب تفكير هؤلاء النساء، وحث المحيطين بهن على مساعدتهن لتحقيق الهدف المنشود خاصة أنه ليس هدفًا فرديًا بل لصالح الأسرة والمجتمع.

أوضحت الدراسة أن ما يثار في الأدبيات عن أن تمكين المرأة سيقضى على تبعيتها الاجتماعية والسياسية لم يكن محور اهتمام مفردات الدراسة، فالهدف اقتصادي بالدرجة الأولى وليس القضاء على تبعية المرأة وقهر الرجل، إن محور اهتمام المرأة أن تنال فكرة العمل الحر التأييد والقبول الثقافي والاجتماعي من المحيطين بها.

كما أثيرت قضية العمالة المؤقتة من خلال دراسة بعنوان «إعادة الهيكلة الاقتصادية والعمالة المؤقتة : دراسة حالة المرأة في سوق العمل الحضري» أعدتها الدكتورة أمال عبد الحميد محمد، ومن النتائج التي خلصت إليها الدراسة أن تنامي العمالة المؤقتة نتاج لعوامل خاصة بإعادة الهيكلة الاقتصادية وما نجم عن الخصخصة والبطالة والفقر، فإذا كانت إعادة الهيكلة تهدف إلى إقامة هياكل اقتصادية جديدة تتواكب مع متطلبات العولمة، وتعمل بآليات الاقتصاد الجديد، حيث المرونة في التشغيل والمهارة، فهي تفضل العمالة المؤقتة في سوق العمل، وخاصة فائقة المهارة .

تعمل العمالة المؤقتة في كل القطاعات، وخاصة القطاع الخاص، ويتوقع مستقبلا أن تتحول كل العمالة به إلى عمالة مؤقتة، حيث الاهتمام بتكثيف رأس المال وتراكم الثروات أكثر من تكثيف العمالة وبهذا تصبح العمالة أطراف خيوط شبكة يتحكم فيها صاحب العمل ويحركها وفقًا لما يعود عليه من منافع إذ يشغلها وقت الإنتاج ويسرحها في حالة الركود، ويظهر التلاعب وغياب الشفافية في العقود والأجور والتحكم في التشغيل والاستغناء، وبالتالي ضياع حقوق العمال خاصة التأمينية وافتقار الاستقرار والأمان الوظيفي.

وفي الوقت ذاته كما ذكرت الدراسة يعد أصحاب الأعمال هم أيضًا شبكة أخـرى يتحكم فيها أصحاب قوى الإنتاج الأكبر المقيدون بظروف ومتطلبات وآليات سوق العمل، التي هي الأخـرى تـدخل في إطـار شـبكة أخـرى تحركهـا القـوى الاقتصـادية في الاقتصـاد العالمي، وبهذا يتلاعب بالعمالة جملة من أطراف خيوط شبكة تدخل في دوائر شبكات أكبر.

توضح المؤشرات الإحصائية تزايد نسـبة المنخرطـات في سـوق العمـل ولكن السـؤال الذي يطرح نفسـه ليس في نسـبة المشـاركة ولكن في مواقـع الأعمـال الـتي تشـغلها المرأة، فصحيح أن العولمة أتاحت فرص عمل للعمالـة النسـائية في مجـالات الاتصـال والإعلام والشركات السياحية والاستثمارية إلى أنها تدخل في منافسـة مـع الرجـل في سوق العمل وفي الغالب يكون لصالح الرجـل، وإذا كـان الخطـاب النسـائي يـدعو إلى التحرر والمساواة فـان الواقـع المعيش يظهـر بصـورة مغـايرة لـذلك إذا يظهـر التحـيز ضدها وتظل مقبولة في إطار المفاهيم والنظرة الثقافية التي تضعها في قوالب مهنيـة نمطية وخاصة الأعمال الشبيهة بالعمل المنزلي وبهذا تتكـرس فكـرة التميـيز وتهميش دورها.

وتشير الدراسة إلى أنه إذا كنا نتحدث عن التحـيز ضـد المـرأة في سـوق العمـل وفقًـا للنوع فإنه يظهر في سوق العمالة المؤقتة تمييز بين العمالة النسائية نفسها إذ يفضـل أصحاب الأعمال بالقطاع الخاص العمالة النسائية غير المتزوجـة على اعتبـار أنهـا أكـثر تفرغًا وأقل تغيبًا.

ويعد دوران العمالة إحدى القضايا المهمة في سوسيولوجيا العمل وهي إشكالية مهمـة في دراسة العمالة المؤقتة، حيث الالتحاق بالعمل فترة والخروج منه فترة أخرى ويزيد من معدل العمالة في القطاع الخاص.

كمـا أشـارت الباحثـة إلى أنـه في ظـل السـياق الحـالي من حيث التحـولات العالميـة والمجتمعية تولد همـوم جديـد للعمالـة، فـإذا كـان العامـل الثـابت في حالـة تمكين من الوظيفة حيث الاستقرار والأمان الوظيفي والأجر الثابت فإن العامل المؤقت في حالـة تهميش أو كما يتردد على ألسنتهم «هانتشرد»، حيث عـدم الاسـتقرار وفقـدان الآمـان الوظيفي وإن جاز القول «وأد الأمـان الـوظيفي» النـاجم عن إدراكهم أنـه من السـهل الاسـتغناء عنهم في أي لحظـة وفي أي وقت يشـاءه صـاحب العمـل، وبالتـالي ضـياع الحقوق التأمينية وغير ذلك ويعكس المثـل الشـعبي القائـل: «إن فاتـك المـيرى ..... » قدرًا من الحقيقة حيث إن حلم العامل المؤقت أن يتحول إلى عامل ثابت؛ ولكن يتبخر هذا الحلم مع متطلبات الاقتصاد الجديد.

عن المرأة في المجتمع المدني جاء الباب الثالث احتوى على عدد من الدراسـات منهـا دراسة عن «علاقة المرأة بالمنظمات الأهلية» أعدتها الدكتورة «منى السيد حافظ عبد الرحمن»، وكشفت عن أنه رغم مشاركة المرأة في المنظمـات الأهليـة والعربيـة فـإن هناك أسبابًا عديدة لعبت دورًا بالغًا في محدودية المشاركة والفاعليـة، لعـل من أهمهـا حداثة نشأة وتكوين القطاع الثالث في العالم العربي، وضآلة وعى المجتمعات العربيـة بدور المرأة وفاعليتها في القطاع الأهلى، وقصور الحماس لنشـاطتها في هـذا المجـال وشخصنة المنظمات الأهلية والممارسة الشكلية للديمقراطية داخل تلك المنظمات.

في سياق متصل، أعدت الدكتورة «فاطمة يوسف القاينى» دراسة بعنـوان «القيـادات النسائية المصرية وموقفها من بعض قضـايا ومشـكلات المجتمـع»، خلصـت إلى وجـود مجموعة من المعوقات أمام اندماج المرأة ومشاركتها ترتبط بالدولـة، وهي تتمثـل في القيود التي تفرضها الدولـة بسـبب نزعتهـا الأبويـة على المشـاركة السياسـية للمـرأة، وتنصب بالأساس على عدم قيام الدولة بتوفير خدمات تمكن المرأة من المشاركة في

الحياة السياسية، وترتبط بقصور التشريعات الحالية في مراعاة الظروف والتقاليد التي ترتبط بالعمل العام للمرأة، وعدم تنفيذ القوانين الخاصة بفتح حضانات لأبناء العاملات في المؤسسات العامة، والأخطار الصادرة عن الرجل، وكذلك الهوس الناجم عن الخوف من النجاح المتزايد للمرأة، الأمر الذي يجعله يطالب بعودتها إلى المنزل، مع غياب المفاهيم الديمقراطية والشعور بعدم جدوى العمل السياسي لدى المرأة،وعدم اهتمام الأحزاب بالتثقيف السياسي للمرأة، وعدم احترام حقوق الإنسان، وكذلك المفاهيم التقليدية حول تقسيم الأدوار لصالح الرجل في الحياة العامة، وعدم الاهتمام بإبراز الدور النسائي في المجال السياسي ومجال الحياة العامة، ضعف الحالة الاقتصادية للمرأة بسبب عدم رغبة الشركات في توظيف المرأة في العمل، وكذالك النظرة المتدنية للمرأة، كما أن المرأة أقل دخلاً وأكثر بعدًا عن جماعات الضغط والمصالح، إضافة إلى انسحاب المرأة جزئيًا من سوق العمل بشكل يجعلها أقل قدرة على العمل العام.

كما توصلت دراسة أعدها الدكتور «حامد الهادي» بعنوان «المرأة والجمعيات الأهلية بين التهميش والتمكين: دراسة ميدانية في قرية الغار بالشرقية» إلى أن المرأة تقوم بدور ملموس في العمل التطوعي بالمجتمع مادام بعيدًا عن المؤسسات الرسمية، وأن المجتمع يدعمها في ذلك حيث التطوع ظاهرة موروثة ساهمت المرأة ومازالت فيها بنصيب وافر، لكن الرجل نصف المجتمع يقف حجر عثرة أمام محاولات المرأة للتمكين في الجمعيات الأهلية، ويلعب دورًا واضحًا في تهميشها برضا وقناعة، بل تمت الهيمنة الذكورية على الإناث في أغلب الحالات مما يؤكد صدق مقولات «جرامشي» في هذا الشأن، لذا تبين للباحثة أنه ليس هناك رضا عام بين الإناث عن أوضاعهن الاجتماعية تجاه العمل التطوعي وخاصة داخل المؤسسات الرسمية، وإن كان مسموح به بشكل غير رسمى وبشرط أن يتم بعيدًا عن المؤسسات الرسمية، ويفضل أن يتم من خلال المنزل حيث تتمكن المرأة من أداء أدوارها الأساسية داخل منزلها ويضاف إليها العمل التطوعي.

أما المحور الرابع والأخير فجاء بعنوان «المرأة والتنمية» تحت هذا المحور جاء عدد من العناوين المتنوعة، منها دراسة بعنوان «دور المرأة في التنمية المحلية في سيناء: صور الواقع واحتمالات المستقبل». كشفت الدراسة عن مشاركة المرأة في حرف يدوية ظلت تحتل أعلى النسب في المشاركة الاقتصادية، وارتفاع نسبة مشاركة الأنثى في مجالات التنمية المختلفة في المناطق الحضرية عنها في باقي المناطق، وأن المرأة التي يعمل زوجها بالأعمال الإدارية أكثر الفئات مشاركة في مختلف مجالات التنمية، وأن المرأة غير المتزوجة وصغيرة السن أكثر مشاركة في مجالات التنمية، فضلاً عن أنه كلما ارتفع مستوى التعليم زادت نسبة مشاركة النساء، فضلاً عن أن القطاع غير الربحي وهو القطاع الأهلى الذي يعمل خارج نطاق الحكومة وخارج نطاق السوق قد أثبت فاعلية في تشغيل أعداد كبيرة من النساء فى العريش وبئر العبد.

أبرزت الدراسة ظاهرة لا يمكن إغفالها في سوق العمل في شمال سيناء وهي أن العمل بالرعي والزراعة هو جزء لا يتجزأ من مسئولية المرأة السيناوية، و يتم في إطار التزامات عائلية ولا يمكن إغفال قيمته الاقتصادية وله قيمته العالية داخل الأسرة وهي لا تتقاضى أجرًا عليه .

من الدراسات التي تناولها هذا الباب دراسة بعنوان «التيار النسوى والعمل الأكاديمي في مصر .. كلية البنات نموذجًا» أعدتها الدكتورة «سامية قدري ونيس»، وخلصت الدراسة إلى ما أسمته ببعض الحقائق عن الحركة النسوية الأكاديمية في مصر، وتمثلت في وجود انقسام داخل الحركة النسوية المصرية، فالحركة الأكاديمية لا تسير موازية للحركة الاجتماعية التي نشطت في المجتمع، ولا يحدث التقاء في كثير من الأحيان بينهما، وهذا يجعل الحركة النسوية المصرية تختلف عن مثيلاتها التي ظهرت

في المجتمعـات الغربيـة، على الـرغم من تشـابه النشـأة الأولى لكـل منهـا، كمـا أن الاهتمام بقضايا المرأة أكاديميًا لا تعكس حركة منظمة، بل إنها تعـد «موضـة» ظهـرت كنتيجة للاهتمام العالمي بقضايا المرأة.

عن «العائد الاجتماعي من تعليم المرأة» أعد الدكتور «حافظ فرج أحمد» دراسة أبـرز من خلالها أهمية وضرورة تعليم المرأة واعتـبره أهم العوامـل الـتي تقـف وراء التقـدم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فبالتعليم تستطيع المرأة كمـا يسـتطيع الرجـل تجـاوز الواقع واكتساب المعرفة والمهـارات اللازمـة للحيـاة، فضـلا عن أهميـة التعليم للمـرأة للحفاظ على صحة أسرتها ورعايتها للصـحة النفسـية لأبنائهـا، والتعامـل الحسـن معهم ومتابعتهم في الدراسة.

وفي الختـام تضـمن الكتـاب التوصـيات الـتي خـرجت من النـدوة والـتي قدمت ونوقشت على مدى ست جلسات في يومين كاملين ومن بين هذه التوصيات :

- تطوير البرامج التي تمكن المرأة العاملة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية .

- ضمان مشاركة المرأة في مختلف القطاعـات في ظـل العولمـة وأيـديولوجيتها الجديدة.

- إرساء القواعد لوضع استراتيجية إعلامية تتناول موضـوعات المـرأة بمـا يحقـق تقدمها.

- الحرص على تصحيح الأفكار الخاطئـة والتقليديـة الخاصـة بوضـع المـرأة والـتي تشيع في الخطاب الإعلامي في المجتمع.

- توعية المـرأة بحقوقهـا السياسـية والقانونيـة وتحقيـق مسـاندة أفضـل لهـا في مواجهة الضغوط المعوقة للوصول إليها.

يحسب للقائمين على هذه الندوة تجميع هذه الدراسات في كتاب وتوثيقها، مما يساعد على الوصـول إليهـا والاطلاع عليهـا، فكثـير من الأبحـاث والدراسـات المهمـة يصـعب الحصول عليها بعد الانتهاء من مناقشتها في ندوات أو مؤتمرات.

تكمن أهميـة الكتـاب في تقديمـه صـورًا متعـددة لتـأثيرات العولمـة على النسـاء في مجالات مختلفة وهي المشاركة السياسية والعمل والمجتمع المدني والتنمية، وتنـاولت الدراسات هذه المحاور السابقة من خلال جوانب متعـددة منهـا التشـريعية والقانونيـة، والواقع الاجتماعي والثقافي، من الإيجابي أيضًا أن هذه الدراسات لم تركز على النساء في الحضـر فحسـب بـل رصـدت بعض الدراسـات الميدانيـة واقـع النسـاء في بعض المناطق الريفية والبدوية، ولكن يؤخذ على الكتاب عدم تناولـه للتعقيبـات والمـداخلات التي أثيرت أثناء الجلسات، وما طرح من رؤى ووجهات نظر مختلفة ومتنوعة، مما كان يسهم في تقديم مساحة أوسع من المعرفة، ويثرى النقاشات حول القضايا التي تناولها الكتاب، فضلاً عن أن التوصيات التي خرجت بها النـدوة اتسـمت بالعموميـة، ولم تحـدد الجهات المنوط بها تنفيذ هذه التوصيات .

المشاركات والمشاركون :

- آمال عبدالهادى: عضوة مؤسسة في مؤسسة المرأة الجديدة.

- إيمان حسن: مدرسة العلوم السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة 6 أكتوبر، وعضوة مجلس أمناء بمؤسسة المرأة الجديدة وبمؤسسة تنمية المجتمع بحلوان (بشاير).

- سامح سمير: مترجم

- شهرت العالم : مترجمة.

- فاطمة الزهراء رامي: معيدة بقسم اللغة الإنجليزية / جامعة القاهرة.

- منى عزت: صحفية وعضوة بمؤسسة المرأة الجديدة.

- نولة درويش : عضوة مؤسسة بمؤسسة المرأة الجديدة.

- ياسمين معتز: مساعدة بحث في مركز الدراسات الاجتماعية بالجامعة الأمريكية.
- يسرى مصطفى: مدير برنامج دعم حقوق المرأة بوكالة التعاون الفني الألماني، وباحث في مجال حقوق الإنسان.

دعوة للكتابة

طيبة - العدد الخامس عشر

النساء التاريخ

يحاول هذا العدد من طيبة الإجابة عن عدة أسئلة منها : ما التـاريخ ؟ ومـا الـدور الـذي تلعبه القراءات والكتابات التاريخية في خلـق أنمـاط مختلفـة – بـل ومتعارضـة أحيانًـا - للنساء؟ متى بدأت البطريركية في التاريخ الإنساني ؟ ومـا الـذي أدى إلى ازدهارهـا أو تراجعها ؟ من يكتب التاريخ وعمن ولمن ؟ وغيرها من الأسئلة .

كما يتناول العدد أيضًا المحاور الآتية :

- كتابة التاريخ من منظور النوع الاجتماعي.

- النساء والتاريخ الشفاهي.

- النساء والأرشيف.

- النساء والسيرة الذاتية.

وترحب هيئة تحرير طيبـة بالمشـاركات الخاصـة بموضـوع العـدد والـتي قـد لا تشـملها المحاور المذكورة. ونرجو أن تقدم الإسهامات على أقـراص مرنـة في حـدود 3000 - 5000 كلمـة للدراسـات، 2000 - 3000 كلمـة لعـروض الكتب، على أن يتم إرسـال المواد في موعد أقصاه 15 أكتوبر 2010، وذلك بأي من الوسائل التالية :

عنوان بريدى: 14 شارع عبد المنعم سند، متفرع من ش الرشيد، المهندسين

بريد إلكتروني:

nwrc@nwrcegypt.org